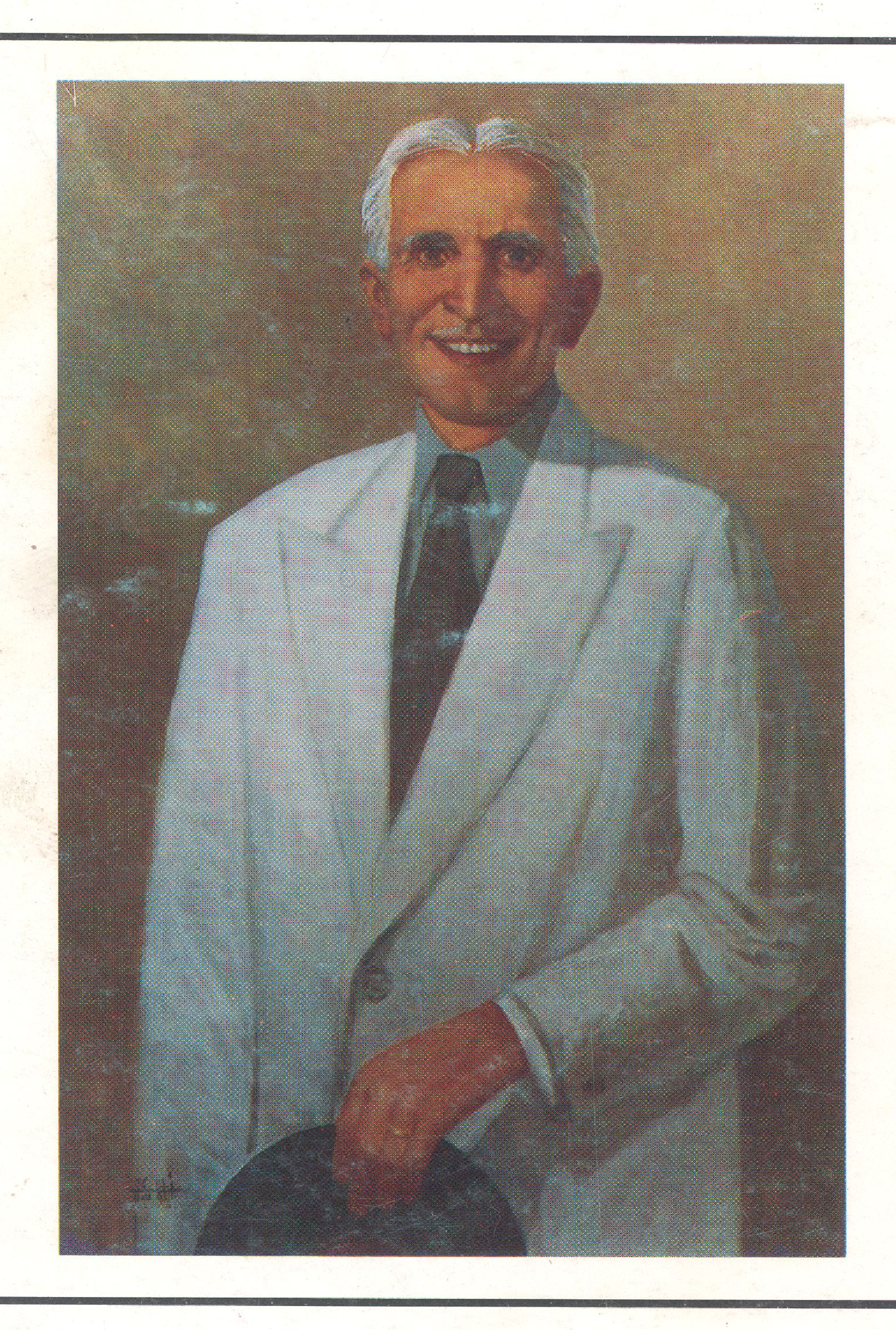
الموسوعة الصغيرة



269





رئيس التحرير د . غانم حمدون

269

العددان ٤ نيسان ـ ٥ ايار ـ ١٩٩٦

فهرست العدد

ملف العدد

حول ظاهرة العولمة

مناقشات

أدب وفن

لوحة الغلاف الأول بريشة الفنان فيصل لعيبي

لوحة الغلاف الأخير للفنان حسين الموسوي

من المحرر

استأثرت قصة حسين كامل باهتمام وسائل الاعلام منذ هروبه الى عمان حتى البطش به وأبيه وشقيقيه في بغداد . وبعيداً عن الاثارة الاعلامية يحلل زهير الجزائري ، في صدر هذا العدد ، نشأة «العائلة ــ الدولة» وتركيبتها ، وأساليب تسلطها على العراق، وفي بيئتها نشأت ظاهرة حسين كامل ، ولتفاقم تناقضاتها الداخلية هرب الى الأردن محملاً بقيم عشائرية أوهمته ان توبته مقبولة اذا عاد ...

يتناول ملف العدد بعض الجوانب الأساسية من ظاهرة «العولمة» : خلفياتها، عوامل نشوئها ، تجلياتها، المصالح الكامنة وراءها وتأثيرها المتباين في العالمين الأول والثالث ، في الملف ثلاث مساهمات لكتاب عراقيين وترجمة مقالتين لاكاديمي بريطاني بارز وآخر كندي يستعرضان الآثار المدمرة في عالمهما لهذه الظاهرة، لاسيما تفاقم البطالة التامة والجزئية وعواقبها الاجتماعية . لكن الحلول التي يطرحانها تتباين ، فالأول لا يرى بديلاً للرأسمالية بينما يدعو الثاني الى تجاوز هذا النظام .

وفي العدد أول حلقة من دراسة طويلة للباحث العراقي، ثائر كريم ، تعالج اشكاليات بحث البنى الاجتماعية في العالم العربي، وتنتقد التعامل الشائع مع هذه البنى بمصطلحات طبقية لا تناسب واقعنا، حسب رأيه .

من ذكريات المناضل المفكر زكي خيري ، التي صدرت مؤخراً ، اخترنا فصلاً يتحدث عن بواكير نضال طلبتنا في سبيل حرية الفكر، وآخر العشرينات ، وعن شخصية الزعيم الوطني جعفر أبو التمّن وكيف خيب آمال فتيان تواقين الى الانخراط في حزبه لتحرير وطنهم .

ملف المناقشات حافل بالسجال الذي استهله «أبو مصطفى» من كردستان بالرد على طروحات الشاعر د. أنور الغساني المنشورة في ملفنا عن الجيش، لاسيما دعوته الى الغاء مؤسسة الجيش في العراق الديمقراطي المنشود .

ثم يردّ القاص ابراهيم أحمد على د. عدنان عاكف الذي كان قد انتقد طروحاته المنشورة ضمن ملف «انطولوجيا الموقف». وثمة ردان آخران على د. عدنان أحدهما من حزبي مثله هو فاخر جاسم والثاني من ديمقراطي مستقل هو د. حسن الجنابي. للباحث هادي العلوي نص صوفي الخطاب يفعمه الحنين الى الوطن والتألم لعذابه المقيم. وباعتزاز وأسى تحدث المبدع صادق الصائغ عن خاله الراحل، عزيز علي، انساناً وفناناً عشق الناس منلوجه السياسي والاجتماعي فانصبت عليه نقمة الحكام دون أن ينال حقه من تضامن القوى الديمقراطية، ومنها ح ش ع، دون ان يسميه، وفي العدد متابعة من جنان حلاوي لديوان الشاعر عقيل علي وأخرى من رضا الظاهر لديوان الشاعر مهدي محمد علي. وفي الختام ثلاثة نتاجات ابداعية للشاعرين كريم الأسدي ورحمن خاني والقاص حميد العبسي.

وهكذا تمضي المجلة «نحو مزيد من الانفتاح على التيارات والأفكار اليسارية، والديمقراطية عموماً.. ففي هذا الانفتاح النقدي الجاد وتعددية الآراء تكمن حيوية الشعار الذي تبنته مجلتنا منذ بداية صدورها: «فكر علمي، ثقافة تقدمية.» هذا النهج، الذي نأمل تعميقه. مثبت في افتتاحية أول عدد يحرر في لندن عام ١٩٩٣.

ومن غير الطبيعي ان يروق كل ما تنشره المجلة لمحررها أو للقراء كافة، أو لبعض الكتاب، ومنهم الصديق العزيز هادي العلوي الذي بلغ استياؤه حد مطالبة قيادة ح ش ع بنقل تحرير المجلة «لابعادها عن الوسط المشبوه في لندن» حسب رسالته المنشورة في الزميلة «طريق الشعب». ولأن رأيه خرج الى العلن لابد من التأكيد ان المجلة لم تتعامل في لندن مع وسط مشبوه أو تخضع الى تأثيره. انها إذ ترحب بنتاج هادي العلوي* فانها ترحب أيضاً بنتاج مخالفيه في عدد من الطروحات والمواقف. فهي تعتبرهم وطنيين يقرنون الوطنية بحرية الفكر وحقوق الانسان عامة، بالديمقراطية السياسية. وليس من الانصاف التشكيك بوطنيتهم إن نشروا نتاجهم أو عملوا في مؤسسات إعلامية يملكها خليجيون أو غربيون، مادامت مضامين ما يكتبون لا تخرج عن قناعاتهم الوطنية النزيهة.

غانم حمدون

أواسط نيسان ١٩٩٦.

---

* ملف العدد القادم مكرس لأوضاع الصين حالياً بين مؤيديها ومنتقديها. الصديق هادي، الذي عاش بعض التجربة الصينية مدعو للمساهمة في الملف.

حسين كامل وقصة العائلة ـ الدولة

زهير الجزائري

... لم تتصادم السلطات العائلية مع جهاز الحزب والدولة فقط، بل أيضاً مع بعضها خلال السباق الحامي لتوسيع النفوذ. فمع سيطرة العشيرة على الحزب والدولة، جرى إستقطاب آخر داخل العشيرة بتقسيم المناصب حسب التسلسل السلالي للأبناء والإخوة وأبناء العم، وتكونت مراكز قوى على شكل كتل متوازية ومتعارضة، هي كتلة الابنين (عدي وقصي)والإخوة غير الأشقاء (برزان سبعاوي ووطبان) وأولاد العم (علي حسن المجيد وشقيقه عبد حسن وأولاد أخيه حسين وصدام كامل).

وتعكس قصة الصهر حسين كامل المجيد وجهاً حاداً من الصراع بين الكتل... فهذا الرجل واحد من جيل من العشيرة كان معظمهم دون السابعة عشرة من العمر في انقلاب ١٩٦٨. لم يكن لهم تأريخ حزبي أو سياسي قبل إستلام السلطة، وقد تكون وعيهم وتربوا داخل السلطة.. وبدون كفاءات إدارية أو سياسية، استقدموا من الريف المدقع لحماية السلطة.. وبعد دورات عسكرية مكثفة، دخلوا السلطة من المواقع الأكثر حساسية، وهي الحماية الشخصية للقادة والقصر الجمهوري.

وإذا كان اباؤهم وأعمامهم من الحزبيين الذين صنعوا «الثورة» قد عرفوا الجماهير من خلال فترات العمل السري أو تملقوها خلال الندوات الجماهيرية (أنت تسأل والحزب يجيب) أو على الأقل من خلال عملهم في الحزب أو الجهاز الاداري، فإن جيل الحماة الجدد نشأ في تجمعات عائلية مغلقة وفي مناطق سكنية مغلقة حول القصر الجمهوري، ولهم أسواق مغلقة وأماكن متع ليلية مغلقة، لا يخرجون من أماكنهم المغلقة إلا في مواكب حماية من سيارات معتمة الزجاج، تقطع الشوارع بسرعة خاطفة والرشاشات من النوافذ

جاهزة للإطلاق على كل من يقطع طريق الموكب. تكاد تخلو الشوارع من المارة حالما يقترب الموكب.

هذه الحياة المعزولة عن إشكالات الحزب والدولة وما يحدث للناس، وفي أجواء الإستنفار الدائم ازاء خطر مؤامرة تهدد القيادة، جعلتهم ينظرون الى كل ما هو خارجهم باعتباره مريباً وينطوي على إحتمال غدر. وتسري عليهم مقابل ذلك أوامر مشددة بالحفاظ على سرية ما يفعلونه من مهمات خاصة وما يرونه من تحركات القيادة..

وإذا كان الجهاز الارهابي الذي وطد الحزب في بداية صعوده (جهاز حنين) قد إعتمد الرابطة العصبوية العقائدية في تبرير العنف، باعتباره وسيلة لحماية الحزب والثورة، ومن صفات المنتمي لجهاز حنين الجمع بين الروح العسكرية والبلطجة والاستعداد للتضحية بالمتع الشخصية، فإن الجهاز الإرهابي الجديد إعتمد رابطة الدم العائلية بديلاً عن رابطة العقيدة.. وأعضاء الحماية المقربون ليسوا مجرد عسكريين انتدبوا لمهمات حماية قيادة منفصلة عنهم، إنما يرتبطون بالقادة الذين يحمونهم بعلاقة الدم المصيرية.. فقد تربوا على فكرة أن مصائرهم الشخصية ومصائر عوائلهم ترتبط بحياة أقاربهم من القادة.. وأي خطر يصيب القيادة سيصيب العشيرة ومنها عوائلهم التي تسكن على مبعدة أمتار من القصر... كما ارتبطوا بالسلطة من خلال المصلحة.. فالحماية توفر لهم، أو لاقاربهم إمكانية إدارة أعمال مقاولات، هي في الغالب عسكرية، أو أعمال تجارة توفر لهم أرباحاً هائلة، وتوفر لهم هذه المواقع حياة ليل شخصية في نوادي مغلقة تشبه الأساطير وسط شعب جائع تحت وطأة الحصار.

وقد ارتبطت حماية السلطة والمصلحة الشخصية بالجريمة والتصفيات الدموية داخل العائلة وخارجها. فالتحقيقات وعمليات التعذيب جزء أساسي من برنامج المتدرب في أجهزة الحماية.

من سائق دراجة إلى رجل ثانٍ

وقد كان حسين كامل في العاشرة من عمره حين استلم الحزب السلطة، نشأ وتكون وعيه داخل السلطة بدون تاريخ حزبي وثقافة سياسية ولكنه كان دائماً في أكثر مواقع الحكم حساسية، وهي المواقع الأمنية التي تتعلق بحماية القصر والرئيس. وقد تدرج في هذه المناصب من سائق دراجة بخارية ومأمور بدالة في حماية الرئيس الى قيادة وحدات خاصة خلال الحرب مع إيران. وصعد موقعه في فترة إشتداد الخلاف بين

صدام والخال وإبن الخال والزوجة في أعقاب معارك تراجيدية كلفت خمسة عشر ألف جندي عراقي وإحتلال إيران لمدينة الفاو. وقد حُمّل وزير الدفاع عدنان خير الله ضمنياً مسؤولية الخسائر. وترافق ذلك مع إنكسار عائلي بزواج الرئيس من إمرأة ثانية خارج العائلة، وهي سميره الشابندر، وإبعاد الابن عدي بعد أن قتل مرافق والده كامل حنا ججو.

ومع إشتداد الخلاف مع ابن الخال الذي أدى الى تصفيته بحادث سقوط طائرة هليكوبتر مدبر (تحيل بعض المعلومات لحسين كامل مسؤولية تدبير عملية تصفيته)، تحول جزء كبير من صلاحيات وزير الدفاع لعلي حسن المجيد الذي عين بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة حاكماً عسكرياً مطلقاً لكردستان ووضعت تحت إمرته أربعة فيالق من الفيالق العشرة للجيش.

ومع صعود العم صعد أبناء العم حسين وصدام كامل الى مواقع قيادية في الحرس الجمهوري الخارج عن صلاحيات وزارة الدفاع والمرتبط مباشرة بالقصر الجمهوري.. ففي النصف الثاني من الثمانينات بدأ حسين كامل ببناء أجهزة «الحرس الخاص» و «الأمن الخاص» التي تولت الدفاع عن القصر بدلاً من الحرس الجمهوري الأوسع. وببناء هذا الجهاز من شبان تكريت والمناطق المحيطة إكتسب حسين كامل موقعاً مميزاً داخل العشيرة ــ السلطة. ودائماً كانت مناصب الحماية الأمنية تعطي حامليها صلاحيات تفوق الوزراء والقادة الحزبيين، بل تعطيهم حق تعيين سواق سياراتهم ومأموري بدالاتهم وأجهزة حمايتهم.. ومعها تحديد مناطق سكنهم وتنقلاتهم وعلاقاتهم.. وبالتالي مراقبتهم بحجة حمايتهم.

من المواقع الأمنية التي تحتل الأولوية في النظام تقدم حسين كامل نحو أجهزة الدولة الرسمية الحساسة مسؤولاً عن مؤسسات الطاقة النووية، ثم وزيرا للصناعة والتصنيع العسكري، وبعد ذلك تقدم الصهر نحو وزارة الدفاع في نيسان عام ١٩٩١ ثم وزارة النفط.

ورغم تفاوت الاختصاص والعمل في هذه المؤسسات إلا ان ما يجمع بينها هو الجانب الأمني.. فقد استلم وزارة الصناعة والتصنيع العسكري في فترة كانت ثلث ميزانية الدولة ومشاريعها التنموية تتجه نحو خلق دولة عسكرية مما تطلب فرز جزء كبير من ميزانية الدولة ووضعها في حسابات سرية تحت تصرفه. كما تطلبت هذه المهمة خلق شبكة سرية واسعة من مؤسسات تجارية عسكرية داخلية وخارجية تهدف

لتهريب التكنولوجيا العسكرية المتقدمة للعراق. ولحماية هذه المؤسسات وضعت تحت إمرته قوة كبيرة من الأمن الخاص تتلقى أوامرها منه مباشرة دون أي ارتباط، لا بوزارة الدفاع ولا وزارة الداخلية ولا بوزارة الصناعة. وأصبح وزيراً للنفط في فترة تهريب النفط بعد الحصار الإقتصادي وإستخدام هذه العائدات لشراء وتهريب معدات عسكرية.. وهي عملية تتطلب، مثل عملية نقل التكنولوجيا، إنشاء شبكة مالية وتسويقية سرية داخلية وعالمية..ومن هذا نرى أن الصهر إستلم مؤسسات تغلّب في عملها الجانب الأمني على الجانب التكنوقراطي.. ومع هذه المناصب أحيط بأجهزة أمنية وعسكرية ذات صلاحيات خاصة، وشريحة واسعة من الإختصاصيين والعلماء وإمكانيات مالية مفتوحة.

أما المقدم صدام كامل فقد بدأ مثل شقيقه حسين كامل مرافقاً شخصياً للرئيس وبديلاً عنه أحياناً بسبب الشبه الذي رشحه قبل ذلك للقيام بدور صدام في فلم «الأيام الطويلة»* وصعد نجمه من خلال أجهزة الرعب برئاسة الـ «لجان الخاصة» الـ ١٦.. وقد أعطاه هذا المنصب صلاحيات إصدار أحكام الإعدام بدون الرجوع لأية جهة، حتى ولا للقائد نفسه.

صعد حسين كامل إلى أعلى المراكز في فترة قياسية وأصبح الشخص الثاني في الحكم بإفتتاح إحتفالات ومشاريع كبيرة ويسير خلفه نواب الرئيس، بينما يتقدم وزير الدفاع علي حسن إلى مرتبة النائب الأول في النشاط الميداني بتقديم أنواط شجاعة للضباط وزيارات ميدانية للجنوب ولمقرات الحزب، ومعه يتعزز موقع الأخ عبد حسن المجيد كقائد فعلي لجهاز المخابرات الذي يقوده إسمياً صابر الدوري.

التوسع والصدام

وخلال توسع دور كل كتلة عائلية داخل العشيرة، كانت تكبر وتتوسع بحكم ديناميتها الخاصة بحيث تمتلك مقومات دولتها الخاصة داخل الدولة الأكبر: أجهزة أمنية وإعلامية وقاعدة بشرية وسلطة مالية خاصة بها. ولذلك ستصطدم بسلطة الكتلة الأخرى. وقد بدأت الصدامات بقضية بدت عائلية بحتة، هي صفقة زيجات أبناء العم من بنات الرئيس، حيث تزوج حسين كامل من رنا وشقيقه صدام كامل من رغد.

إخوة صدام غير الأشقاء يعرفون بفراسة السلطة العائلية ان الزواج هنا ليس

مسألة خاصة بين رجل وإمرأة، فالزواج في العرف القبلي هو عملية تحالف وتعاقد عائلي ضمانته إختلاط الدم.. وهنا ينظر له بدلالة رؤية الرجال للسلطة المضافة من الأب الى الصهر. وكان هذا الزواج سبباً في غضب الأخوة الذين أرادوا البنت، وبعبارة أدق السلطة الكامنة وراءها، لأولادهم. ولم يكن تعيين حسين كامل وزيراً للدفاع أو للتصنيع العسكري مثيراً للغضب رغم أهمية هذه المواقع.. فالكل يعلم بأن المناصب الوزارية لا تعطي حامليها من مصادر القوة بمقدار ما تعطيه القرابة الشخصية من الرئيس. ومع ذلك فقد تركزت بيد أبناء العم أربع وزارات مهمة هي الدفاع والداخلية والنفط والصناعة والتصنيع العسكري إضافة لمكتب الأمن الخاص.

وبدأت هذه السلطة المتنامية تتصادم مع سلطات الظل التي يقودها الأبناء. فقد كانت مؤسسة عدي الإعلامية مصدر ضيق لوزارتي الدفاع، التي يقودها الصهر حسين كامل، والداخلية، التي يقودها عمه علي حسن المجيد. ولذلك قرر الصهر الحد من هذا النفوذ بقطع الورق الذي كان إستيراده حكرا على جريدة «القادسية» التابعة لوزارة الدفاع. وقد أدى ذلك إلى انقطاع مجلات عدي «الرافدين وبابل» عن الصدور لأسابيع، ولم تصدر ثانية إلا بعد إزاحة حسين كامل من منصبه كوزير للدفاع. ورغم ان المرسوم الجمهوري لم يوضح أسباب إقالة الصهر من هذا المنصب إلا إن وثيقة سرية صدرت عن ديوان الرئاسة (لكافة قيادات الفرق الحزبية) توضح بأن الفريق حسين كامل طلب من الرئيس في ٤ــ١١ــ١٩٩١ الاعفاء من مسؤولياته الوظيفية. وعندما طلب منه الرئيس أمام عدد من المسؤولين الرسميين والحزبيين توضيح أسباب الطلب «أوضح أن السبب الأساسي هو مضايقته بالنقد من بعض الصحف»، والمقصود هنا صحافة عدي بالتحديد.

وكان التنافس بين الاثنين قد ظهر الى العلن خلال محاولتهما كسب الضباط المتقاعدين حيث نشرت جريدة «بابل» في صفحتها الأولى إعلاناً يدعو الضباط المتقاعدين، من نقيب فما فوق، لمراجعة اللجنة الأولمبية لتعيينهم في وظائف تناسب إمكانياتهم ووفق سلم رواتب محدد في الإعلان.. وبعد أسابيع ظهر في الصحف المحلية إعلان يدعو نفس الضباط المتقاعدين للتقدم لهيئة التصنيع العسكري، التي يرأسها حسين كامل، برواتب أعلى.. وفي وقت لاحق وجهت صحيفة عدي إنذاراً لعدد من الضباط الذين غادروا اللجنة الأولمبية، للعمل في مجال أقرب ورواتب أعلى، تطالبهم بالعودة فوراً لمواقعهم الأولى.

الحَكَم والخصوم

وقد كان الرئيس نفسه حساساً ازاء تنامي سلطات الكتل، يقوّي واحدة على حساب الاخرى، ويستمد سلطته من كونه الحاسم والحكم في الصراع. ولكنه سيتحسس لاحقاً من تركز المواقع في مجموعة واحدة، لذلك سيعزز كتلتي الأبناء والإخوة أمام أبناء العم الطامحين بمشروع لزواج عدي من ابنة برزان. وبعد تنحية الأخ غير الشقيق وطبان إبراهيم من منصبه كوزير للداخلية اتخذت خطوة مقابلة بإقالة علي حسن المجيد من منصبه كوزير للدفاع في ١٦ تموز ١٩٩٥ لتقليص نفوذ أبناء العم خاصة في المواقع الأمنية المحيطة بالقصر. واذا استثنينا عملية إبعاد عدي صوريا الى الأردن بعد قتله كامل ججو، فإن كل صعود أو نزول في كتلتي الإخوة وأبناء العم يتجه في الحصيلة نحو تعزيز مواقع الأبناء. فرغم أن الأجهزة الأمنية الحساسة، ومنها «الحرس الجمهوري» و «الأمن الخاص» و «الحرس الخاص» بنيت على أيدي أبناء العم، إلا إنها إنتقلت الى قيادة الأبناء حيث استلم قصي قيادة القوات الخاصة والأمن الخاص التي كان يقودها حسين كامل، وأنشأ عدي في ٧ــ١٠ــ١٩٩٤ جهازاً موازياً هو «أشبال صدام» من خلال هيمنته على منظمات الشباب.

.. هكذا تنتقل المواقع الأمنية الحساسة بين الكتل. ولكن كل الترتيبات اتجهت نحو تعزيز السلطة الأمنية للعشيرة على الحزب، وفي نفس الوقت تسليط العائلة على العشيرة، والأبناء على العائلة في هرم صارم يجلس الأب على قمته.

الأمن والمال

وتزداد الصدامات من خلال المؤسسات المالية السرية والعلنية التي تديرها الكتل العائلية. فقبيل الحصار كان التداخل بين السلطة الأمنية والسلطة المالية قد قام على علاقة خلفية بحيث إن كل قطب في الحكم يشاركه قطب في المال من أقارب الدرجة الأولى ليس له منصب حكومي، ولكنه يشكل إمتداده في عالم التجارة والمقاولات.

إلا أن الاقارب أحيطوا بحزام كمي من المليونيرية قدر رئيس ديوان الرقابة المالية عددهم بآلاف وربما عشرات الآلاف، وقد اغتنى معظمهم من الوساطة مع أجهزة الدولة ومن التجارة.. وعلى هذه الطبقة تركز الهجوم بعد تحميلها تبعات شحة المواد بعد الحصار الإقتصادي. ومع حملة الإعدامات للتجار تركز رأس المال بيد العائلة الحاكمة

فإزدادت اللحمة بين السلطة الامنية والمالية في ظروف الحصار الإقتصادي الى حد الإندماج بتحكم العشيرة بالإقتصاد حسب التراتبية الأمنية إبتداء من فوق.. ففي التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ لديوان الرقابة المالية لم يرد في الحقل الخاص بوزارة النفط أي ذكر لكميات النفط المباع في الاسواق الخارجية. وتقدر بعض الأوساط أن هناك ما قيمته ١٢٠٠ مليون دولار من النفط تباع بطرق ملتوية بإشراف متبادل بين عدي، الذي أنشأ شركة نفط أهلية تحت إدارته، وحسين كامل وأخي صدام برزان الذي يقيم في سويسرا تحت واجهة منصبه الرسمي. ويشرف ديوان رئاسة الجمهورية مباشرة على صرف عائدات النفط هذه إضافة الى الـ ٥٪ وهي حصة كولبنكيان التي أممت عام ١٩٧٠ وحولت الى حساب سري تحت إشراف الحزب، ثم تحت إشراف صدام المباشر. وقد أخرجت صادرات النفط عن صلاحية الوزارة المعنية لسببين : أمني يملي إخفاء إتجاهات صرف عائدات النفط على الأسلحة والأمور الأمنية، وعشائري يهدف لزيادة تحكم العشيرة بالإقتصاد كمصدر قوة يضاف للأمن وأجهزة الإعلام. وهناك ١٣٠ اسماً من الطبقة القيادية العليا يتحكمون بإقتصاد البلد، حيث أصبح التحكم بـ١٧ مادة أساسية من طعام الناس من قبل نفس العشيرة عامل قوة إضافياً بعد التحكم بأجهزة الامن وأجهزة الوعي.

ووفق خطة طوارئ أمنية جرت عملية توطين عوائل من تكريت والمناطق المحيطة بها أو مرتبطة مصيرياً بالحكم في مناطق واسعة ومغلقة لهم داخل بغداد، وهي في الغالب المناطق المطلة على النهر في الصليخ والأعظمية والكرادة لإقامة حدائق واسعة حول القصور.

ولم تعد الطبقة ـ العشيرة تخفي علاقتها بالسلطة، على العكس هي بحاجة لإظهار هذه العلاقة في كل لحظة لكي تفتح أمامها الممنوعات الموجودة في جهاز الدولة الجواني الذي يواصل آلياته القديمة جاهلاً ومتجاهلاً موازين القوى الجديدة. ولذلك يحرص الرأسماليون الجدد الذين إحتلوا العاصمة بغداد على جعل لوحات أرقام سيارتهم من محافظة (صلاح الدين).. فهذه الأرقام بمثابة إعلان قوة يدل على أن أصحاب هذه السيارات هم من مدينة السلطة نفسها. وأمام مثل هذه السيارات يتغير نظام الأسبقية، فتنزاح عن طريقهم السيارات الاخرى ويتجاهل الشرطة مخالفاتهم. وبهذا الاعلان المسبق يتعاملون مع جهاز إداري يملك حساً غريزياً بمكامن القوة ومظاهرها وكيفية مداهنتها، وبه يختصرون الزمن المديد الذي يحتاجه المواطنون للحصول على السلع أو لإنجاز معاملاتهم.

سلوك القوة سينقل عدواه الى أبناء المدينة أنفسهم، فتنتشر بينهم نزعة تقليد ملابس غزاتهم ولهجتهم ويستعيرون أرقام سياراتهم ما دامت هذه المظاهر تعطيهم إمتيازاً على الآخرين.. وبذلك تفاقم تزييف المدينة من خلال سيادة القوة القبلية على القانون المديني. وستتكرس هذه العملية قانونياً بصدور قرار من مجلس قيادة الثورة «يخول رئيس ديوان مجلس الرئاسة بيع أو منح قطع الأراضي العائدة الى الدولة في بغداد الى الأشخاص الذين وقفوا مواقف مميزة في أم المعارك والدفاع عن وحدة العراق ومبادئ المسيرة». وفي التطبيق العملي حصل أبناء العشيرة على النصيب الأكبر من تلك الأراضي.

وكان كل تركز في الصلاحيات الرسمية يترافق مع تركز في المؤسسات المالية التي تتصادم مع بعضها خلال عمليات التوسع. وتنعكس على قمة السلطة في خلافات وتصفيات. وبإحتلال الأبناء المواقع الأمنية لم يعد لأبناء العم موقع يذكر لأن مصادر القوة المالية والمؤسساتية تستمد نفوذها من المواقع الأمنية الحساسة في دولة محاصرة يتداخل فيها الأمن والمال داخل العشيرة.

ومن هنا بدأت قصة حسين كامل. وعلى عكس ما أعلن لاحقاً في المؤتمر الصحفي بعد هروبه الى عمان، لم يكن الصهر الذي نشأ وترعرع وسط السلطة، وتنامت سلطته من خلال المواقع الأمنية والعسكرية التابعة للقصر مباشرة، على خلاف مع الرئيس، لا في نظرية الحكم ولا في التطبيقات. على العكس كانت المناقشات خلال المؤتمر القطري العاشر تفرزه ضمن صقور الحزب الواحد في مواجهة سعدون حمادي. وسواء في الحربين أو في عمليات القمع الجماعي كان الصهر من الأكثر حماساً لإستخدام الأسلحة الكيماوية التي تستورد وتنتج تحت إشرافه.

نقطة الخلاف تكمن في توزيع كعكة السلطة داخل العائلة.

وبإدمانه على السلطة وحساسيته المرهفة ازاء أي تغير في مراكز النفوذ أدرك الصهر ان عملية تغلب كتلة على أخرى وإزاحة واحدة من الكتل لن تتم بطريقة رياضية بمصافحة بين المنتصر والخاسر، إنما تنتهي وفق التقاليد العائلية بازاحة الخاسر من مسرح الحياة كما أكدت ذلك تجربة عدنان خير الله. فالقائد نفسه علّم حوارييه بأن نواة التآمر تكمن في إحساس الخاسر بالضيم.. ومن هنا تبدأ النقطة السوداء. وربما كانت حادثة إطلاق عدي النار على عمه وطبان وابن عمه الطفل بمثابة الإنذار للصهر على القسوة التي سيتعامل بها الابنان الصاعدان مع خصومهما في العائلة. ولذلك رسم خطة الهروب إلى الأردن مع شقيقه وزوجتيهما وحراسه وماله.

هذه الهزة الكبيرة داخل العائلة أعادت الاعتبار موقتاً لجهازي الحزب والدولة في فترة جاء التهديد من داخل الحصن العائلي. الخطوة الأولى بدأت قبل ذلك في عز الخلافات داخل العائلة بتعيين عناصر حزبية من خارج العائلة في بعض المناصب الأمنية التي كانت حكراً لأبناء العم والأخوة. فبعد إخفاق وطبان إبراهيم في الحد من الجرائم اليومية، والأهم إخفاقه في التصدي لتمرد قبائل الدليم استبعد من منصبه، وعين مكانه في ٢٢ أيار ١٩٩٥ محمد زمام سعدون عضو القيادة القطرية، عضو مجلس قيادة الثورة. وكان هذا المنصب الأمني الحساس قد بقي في الغالب حتى أواخر الثمانينات حكراً على العشيرة والعائلة. ولكن منصب الوزير التكنوقراطي يبقى شكلياً ازاء (مكتب الأمن الخاص) الذي بقي تحت اشراف الابن الأصغر قصي.. من هذا الموقع المرتبط بمكاتب الرئيس، يشرف على كل مؤسسات الأمن في الدولة. كما نقلت مؤسسة التصنيع العسكري، التي ارتبطت تاريخياً باسم حسين كامل، الى شخص من خارج العائلة هو عامر رشيد.. وعملياً فقد سحبت صلاحيات من كتل العائلة الثلاث (الأبناء والإخوة وأولاد العم) لتتركز في مكاتب الرئيس دون أن تعزز جهازي الدولة والحزب.

وفي خطوة وصفها طارق عزيز بأنها انتقالة من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية أراد النظام ان يواجه التحديات الداخلية والخارجية، التي نشأت بعد هروب الصهرين وابنتيه من حلقة العائلة الحاكمة الى المعارضة، بالحصول على شرعية شعبية من خارج العائلة. وقد وصفت عملية الاستفتاء على رجل واحد بـ (نعم أو لا)، بأنها بداية سلسلة خطوات باتجاه الشرعية الدستورية...

ولكن بغياب وتغييب أي دور فاعل للمؤسسات المدينية والمدنية، من الحزب الحاكم نفسه الى الأحزاب والمنظمات الأخرى، وبغياب دور مقرِّر لجهاز الدولة، بقيت هذه الخطوة شكلية بحتة، وبقي القرار شكلياً.. فبعد الهروب العائلي الكبير الذي شمل الأصهار وابنتي الرئيس بقي الحزب، وحتى مجلس قيادة الثورة، صامتاً بإنتظار قرار من جهات أعلى. وبعد أن أخفقت العائلة، الممثلة بالابن عدي والعم علي حسين المجيد، اللذين سافرا الى عمان، في إقناع الهاربين، أو على الأقل ابنتي الرئيس، بالعودة الى الأب، أصبحت العائلة الحاكمة نفسها موضع تساؤل من الحزب الذي ازيح من مواقع القرار، ومن رؤساء العشائر الأخرى الذين كانوا قد قطعوا للرئيس عهداً بالدم، بعد انتفاضة آذار، على أن يثأروا من «الخونة» في مناطقهم. فكيف سيكون التعامل إذا كان الخونة من عائلة الرئيس نفسه ؟!... والأهم من ذلك هو أن العائلة نفسها أصبحت موضع

ريبة الرئيس بعد أن صحا على حقيقة في هيئة كابوس هي انه محاط تماماً وفي كل دقائق حياته، من مكتبه الخاص، الى مطبخه، حتى غرفة نومه، بأناس يمكن أن يخونه واحد منهم في أية لحظة.. فرابطة الدم العائلية غير كافية لضمانة سلامته.. كما أكدت تجربة الصهرين.

وقد سئل حسين كامل مراراً خلال إقامته في عمان : لماذا لم يحقق التغيير عندما كان في بغداد وبين يديه مفاتيح غرفة نوم الرئيس العراقي ؟ وكان جوابه الدائم أن أخلاقه وأمانته للعهود التي قطعها منعته من ذلك. والحقيقة أن حسين كامل، الذي أثبت جهلاً في السياسة والعسكرية، كان يعرف أن العشيرة، التي ارتبطت حياتها ومصادر نفوذها ومصالحها المالية بالسلطة وبحالة الطوارئ المستديمة، شديدة الحساسية ازاء أي انقسام بين الكتل العائلية. وربما كان رهان حسين كامل على العائلة نفسها في التغيير يقوم على الاعتقاد بأن العائلة الممسكة بالسلطة الحالية باعتبارها قضية مصير حياة ومصلحة تخشى أي تغيير من خارجها..وبما تملكه من مصادر قوة فهي مستعدة لأن تحول معركة السلطة الى حمام دم، ولكنها قد تقبل في لحظة حاسمة تغييراً من داخلها يقوم به واحد من أبناء العائلة. ولكن حسين كامل المشبع بأعراف العائلة لم يدرك بأن عملية التبديل لن تتم من خلال تصويت حر في مجلس العائلة.. وحتى لو تم التصويت فسيصوت الجميع للأقوى وليس للأكثر حكمة في هذه العشيرة المدرعة التي حل فيها العرف محل تراتبية جهاز الدولة، وتراتبية الخوف محل الأعراف بعد أن أصبحت سلطة فوق السلطة.

وقد أعقب فرار حسين كامل سلسلة تغييرات في المواقع العسكرية المحيطة بالقصر، ونالت كل الذين يشك بولائهم للصهرين.. وفي هذه المناصب الحساسة التي تتيح لأصحابها معرفة الكثير من أدق أسرار السلطة لن يكون الابعاد مجرد تغيير في المنصب والمكان، إنما يتبعه في أحسن الحالات نوع من الاعتقال الاحترازي المؤبد، وفي أسوأ الأحوال تنتهي بالتصفية الجسدية الاحترازية. ولذلك ينطبق على العائلة قول ابن المقفع في صاحب السلطان «كراكب الأسد. يخيف الناس به وهو أشدهم خوفاً منه».

ولذلك أرادت العائلة أن تسبق الدولة والحزب في إصدار القرار الذي جاء في شكل رسالة من أقطاب العشيرة الى الرئيس نشرتها الصحف الرسمية يوم السبت ١٢ آب ١٩٩٥ تبدأ بالآية القرآنية «إن الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون يخدعون الله وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون. في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب

أليم. أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين». ولكن الرسالة لا تترك العقاب لله إنما تصدر حكماً باسم القبيلة : «... إننا نعلن البراءة من سارق الشعب وخائن الرسالة ومبادئ الحزب وثقة القائد وإن دمه مهدور بإجماع عائلته». وقد وقع الرسالة «عن العائلة المتبرئة من خائن الشعب رفيق دربكم وجنديكم الأمين علي حسن المجيد».

ووفق تقاليد النظام فان للقتل طقوسه ودلالاته التي تتعلق بتهمة القتيل وموقعه وذنبه. فخلال ما سمي بمؤامرة الخمسة عام ١٩٧٩ وصف الخارجون بأنهم «خونة من داخل الحزب». ورغم أن التحقيقات وانتزاع الاعترافات تمت بمعزل عن الحزب، إلا أن الحزبيين في جو الرعب المهيمن على القاعة التي شهدت الاجتماع الاستثنائي للكادر المتقدم، لم يكن أمامهم إلا قبول الحكم كبديهة بلا جدل. وتحتم عليهم المشاركة في إصدار الحكم. ولم يترك تنفيذ العقاب للجهات الأمنية الرسمية المختصة بتنفيذ العقاب والمعزولة عن الحزب بحواجز البيروقراطية الإدارية وبحواجز القرف من ممارسة القتل. فبما ان «الخونة» كانوا من داخل الحزب، فقد توحد القضاة والجلادون في الأشخاص والمكان حيث شارك الحزبيون المتقدمون في إطلاق النار على رفاقهم في أوسع مشاركة في حمام الدم.

لكن الأمر اختلف تماماً في عقاب حسين كامل وعائلته.. فالخطوة الأولى التي سبقت العقاب هي فك صلة الدم بين الرئيس وأصهاره من خلال الطلاق الذي أعلن رسمياً. وقد إنفصلت العائلة عن الحزب والدولة. وقد وجد حسين كامل نفسه أمام عهدين:

ــ عهد الدولة والحزب وفوقهما الرئيس بالعفو عن المتهم التائب.

ــ عهد العشيرة بإهدار دمه.

وقد لعب الرئيس على الفارق المفترض بين العائلة والحزب، تاركاً للعائلة أمر القصاص الدموي الذي شمل الصهرين العائدين ووالدهما وشقيقتهما والأشقاء الذين لم يهربوا معهما.. أي باختصار كل «الفرع العائب» وما يتصل به.

حتى الآن ما يزال الكثير من وقائع الجمعة الدامية في ٢٣ شباط غامضاً في نقاطه الأساسية مثل دور الرئيس وابنيه في تخطيط «الصولة الجهادية»، وهوية القوات التي شاركت في الهجوم، وما إذا كانت قد جوبهت بمقاومة.

لكن المهم قراءة الرسالة التالية التي وقعها عدد من البو مجيد والبو سلطان :

«لقد تعرضت عائلتنا وتعرض أهلنا الذين هم أهلك وأهلنا الى ظلم ما بعده من ظلم أراده الشيطان لمن أغواه وكان له ولياً فأصبحوا فرعاً عائباً في شجرة كريمة عندما خان حسين كامل ومن خانها معه فأصابوا القيم العظيمة لشعبنا ولأهلنا في الصميم بالأذى الكبير. ولذلك بقي يلح علينا واجب قطع الفرع العائب في هذه الشجرة الكريمة. ورغم أنكم عفوتم كدولة وعلى أساس مسؤولياتكم القانونية عنه وعن أعماله المخزية، فقد أبى أبناء أعمامك وأعمام عدي وقصي، البو مجيد وصنوهم في عمومتهم العزيزة البو سلطان الذين يجمعهم جدكم عبد الغفور، فقد أبوا إلا أن يقطعوا بهمة وجهادية أبنائهم الغيارى رقاب الخائنين، فتم لهم ذلك في هذا اليوم المبارك الجمعة الموافق ٤ شوال والمصادف ٢٣ فبراير شباط ١٩٩٦ فذهب الخائنون غير مأسوف عليهم الى الجحيم وبئس المصير..»

تكشف الرسالة التي صدرت في نفس يوم المقتلة أسلوب الرئيس نفسه بمفرداتها «الجهادية، قطع الرقاب، الفرع العائب، القيم العظيمة لشعبنا وأهلنا». وتكشف قبل ذلك استخدام الخطابين الديني والقبلي معاً. وهو تلازم يستند الى رفع العرف القبلي الى مصاف الشرع الديني بشمول كل تفاصيل الحياة، من الزواج والولادة الى القتل، مروراً بالملبس والمأكل، وكون الأعراف ضرباً من الاجماع على القيم المتوارثة من الأجداد يجعله قريباً من مصادر الشرع.. فقد أمكن اضفاء صفة الدين على الأعراف القبلية التي تتميز عن الدين بالتفريق بين منتسبيها الى منازل ورتب.

لقد وظفت الرسالة كلا الخطابين لهدف آني باعتبار الخروج عن عرف العائلة من أعمال الشيطان، وصوّر حكم العائلة باعتباره حكم الله وقد انتدبت لتنفيذه «عائلة من شجرة كريمة» تمتد جذورها كما تقول رسالة أخرى «للجد الأكبر الامام علي كرم الله وجهه والنبي الأعظم خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم لتبقى كما أرادها الله سبحانه وتعالى شجرة طيبة تستمد صيرورتها الأبدية من الدوحة المحمدية». وما دام حكم العائلة هو حكم الله، فقد أصبح فوق حكم الحزب والدولة.

ورغم أن الرسالة تتجه الى صدام حسين بصفته رئيس دولة، لكنها تخاطبه أولاً بصفته العائلية : «أبناء أعمامك، وأعمام قصي وعدي، جدنا عبد الغفور..» وبذلك تريد الرسالة أن تغلب مسؤوليات الرئيس العائلية على مسؤولياته الحزبية والرسمية لتصل الى النقطة التالية..

فالرسالة تقرّ بالتعارض بين قرار الدولة بالعفو وقرار العائلة بهدر الدم : «رغم إنكم عفوتم كدولة وعلى أساس مسؤولياتكم القانونية، إلا أن أبناء عمومتك أبوا الا...» والخطاب هنا يضع الدولة والحزب في موضع الادانة باعتبارهما تهاونا في الحكم ازاء عمل خياني ومخز، كما تقول الرسالة، في حين أن العائلة كانت حازمة مع أقرب أبنائها.. ولذلك تحتم على الدولة والحزب أن يلحقا العائلة في الاعلام والأجهزة الحزبية مصورة الواقعة كـ «صورة جهادية»، ومشيّعة القتلى الذين سقطوا خلال المواجهة كشهداء. وبذلك أُعيد الاعتبار للعائلة مضاعفاً بعد ان كانت متهمة بـ «فرعها العائب».

بصدور حكم هدر الدم من العائلة، وليس من الحزب أو الدولة، وبتنفيذ العقاب بهذه السرعة التي فاجأت الكل، أراد النظام أن يحقق عدة أهداف في وقت واحد :

ـــ رسالة تحذير الى العشيرة نفسها لتقديم نموذج عن نهاية من يخرج عن وحدة الدم العائلية. تريد الرسالة أن تقول بأن شخصاً بهذا القرب من الرئيس، وبما يملكه من نفوذ في الجيش والقوات الخاصة والعائلة، لم يستطع تغيير النظام وانتهى منبوذاً من الغرب ومن المعارضة العراقية ومن العائلة.. فمن بعدَه يستطيع الخروج عن منظومة السلطة الراهنة ؟

ـــ رسالة الى رؤساء العشائر الأخرى الذين كانوا قد عاهدوا صدام على الثأر من «الخونة» بدلاً من الدولة في تأكيد على أن قانون الدم العشائري يشمل العشيرة الحاكمة كما يشمل العشائر المتحالفة معها،

ـــ رسالة الى الحزبيين الذين يلومونه على تفضيل قرابة الدم على قرابة العقيدة في إشارة الى ان الحكم جاء أولاً من العائلة التي يحمّلونها المسؤولية في حين أصبح الحزب والدولة موضع إتهام وتهاون معه.

ـــ خطاب موجه هنا للقوى الداخلية والخارجية التي تراهن على هذا الانشقاق في تفكيك النظام من آخر حصونه داخل العائلة، بحيث لا يعود لديها إلا التوجه للنظام نفسه في أي مسعى للتغيير عبر المصالحة.

حول ظاهرة العولمة

العولمة، عواقبها ومقترحات للحد من أضرارها

رالف دارندورف*

في أفضل أيامه كان العالم الأول عالماً لاباس به للعيش والازدهار. إنه عالم أمريكا بين عهدي روزفلت وكندي، وبريطانيا خلال فترات مديدة من هذا القرن، وتلك المستعمرات البريطانية السابقة التي تقدمت على غيرها من أعضاء الكومنويلث، وأوربا الغربية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. فقد جمع هذا العالم بين مزايا ثلاث:

ـــ اقتصادات تتيح حياة لائقة للكثيرين وتفتح فرصاً للذين لم يترفهوا بعد.

ـــ مجتمعات انتقلت الى العقد الاجتماعي، ومن التبعية المطلقة الى الفردية المسائلة دون تدمير الجماعات التي يعيش الناس ضمنها.

ـــ حياة سياسية تجمع بين سيادة القانون وفرص المشاركة السياسية وتداول السلطة ضمن ما نسميه ديمقراطية.

لكن العالم الأول لم يكن بمنجى من الخلل، حتى في عزه. فبلدانه جميعاً استثنت بعض مواطنيها من منافع منجزاتها، بل حتى من بعض الفرص. فالتباين الاقتصادي جعل وعد المواطنة، في نظر الكثيرين، وعداً غير متحقق. فاستمر طيلة عقود الصراع

---

* عميد كلية سانت انطوني في جامعة اوكسفورد بعد ان كان عميد مدرسة لندن للاقتصاد. وقد ترجمنا المادة بشيء من الاختصار عن مجلة New Statesman and society، عدد ١٥ ـــ ٢٩ ك٢، لندن، ١٩٩٥.

الداخلي، وهو بحق صراع طبقي كما وصف في حينه. وأسهمت الحربان العالميتان كذلك في الحد من التباين الاجتماعي. كل ذلك ساعد على اقرار مساواة جميع الناس أمام القانون داخل هذه المجتمعات.

غير أن مزايا العالم الأول ظلت بعيدة المنال لمن هم خارجه. فما دام قدر البعض أن يبقى فقيراً لانه يعيش خارج السوق العالمية، فان ازدهار العالم الأول ظل مثابة امتياز جائر. والعلاج الوحيد لذلك يتمثل بتعميم مزايا العالم الأول، أي بالتنمية التي ما زال نطاقها ضيقاً. فقد استطاعت بلدان آسيا وامريكا اللاتينية احراز التقدم على طريق التنمية الاقتصادية بنجاح جعل العالم الأول القديم يعتبره خطراً عليه. غير ان التنمية سيرورة طويلة تتخللها العوائق. فقد تؤدي التنمية الاقتصادية الى توليد روح التسامح داخلياً، والسلم في العلاقات الخارجية، غير ان بلوغ مثل هذه المرحلة يمر عبر طريق مليء بالأخطار المحتملة، كالعدوان العسكري، والعنف الأصولي (ليس بالضرورة ديني) وسياسة الحماية الاقتصادية. وهذه أمور كثيراً ما تحدث كناتج عرضي للتنمية في مراحلها المبكرة، وسترافقنا لأجيال قادمة.

ومع ذلك فان هذه السيرورة ضرورية ليس لأن التاريخ يفرضها، بل لان قيم المجتمع المتنور والمتحضر تقضي بزوال الامتيازات، وتعميم حقوق المواطنة لجميع الناس في العالم، بل المواطنة العالمية في نهاية المطاف.

غير ان المهم في رفاه العالم الأول ومجتمعه المدني وديمقراطيته انها على نحو متزايد تبدو في طي الماضي، أو عرضة للخطر على الأقل. فبلدان العالم الأول قد بلغت مفترق طرق باتت عنده فرص مواطنيها الاقتصادية ازاء خيارات سيئة. فلكي تظل هذه البلدان قادرة على المنافسة في أسواق العالم المتنامية، عليها اتخاذ اجراءات من شأنها تدمير مجتمعاتها المدنية تدميراً لا علاج له. واذا لم تكن مستعدة لاتخاذ اجراءات كهذه، فعليها أن تلجأ الى تقليص الحريات المدنية والمشاركة السياسية،وهذا يعني قيام نظام تسلطي، وليس أقل من ذلك.

على الأقل يبدو المأزق بالصورة التالية : المهمة الأعظم في العالم الأول للعقد المقبل هي التوفيق بين خلق الثروة وإدامة لحمة المجتمع والحرية السياسية.

* * *

يمكن معاينة الاقتصاد والمجتمع والحياة السياسية كلا على انفراد، كما جرت العادة غالباً. ان نمو الاقتصاد يحظى بصدارة اهتمام الحكومات في العالم الأول، ويعمل

مستشارو الحكومة على تركيز اهتمامها بهذا النحو بعيداً عن الأمور الأخرى. والأنصار الغلاة للاقتصادوية (تحويل علم الاقتصاد الى ايديولوجية سياسية) لا يكتفون بتجاهل العوامل الاجتماعية فحسب، بل يشجبونها أيضاً. لكن هناك ما يبرر القول بثقة ان الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وصلاح السياسة صار ترابطها في العالم الأول مثيراً للنكد في الوقت الحاضر. والعولمة هي السبب. فجميع اقتصاداته ترتبط معاً في سوق تنافسية واحدة. فاقتصاد كل بلد منهمك برمته في مزاحمة ضارية في هذه السوق.

لكن العولمة لم تكتمل بعد. فما زالت اقتصادات أخرى برمتها ذات طابع وطني أكثر منه معولم. وهذا ينطبق مثلاً على الاقتصاد الصيني. وتنشأ أسواق مشتركة لحرية التجارة على أصعدة اقليمية. وعلى صعيد البلد الواحد مازالت خارج نطاق المنافسة العالمية خدمات عامة مثل الخدمات الصحية والتربوية (بما فيها التعليم العالي أحياناً). غير ان كل ذلك لا ينفي قوة العولمة. فلامهرب منها، اذ إن تأثيرها محسوس في كافة جوانب حياة المجتمع.

لماذا حصلت العولمة أصلاً ؟ ولماذا الآن ؟ إن خير الأجوبة قد يكون أوضحها. هل كانت نهاية الحرب الباردة سبباً أم نتيجة للعولمة ؟ هذه المسألة موضع نقاش. الأكيد ان الكتلة السوفيتية أمست قبل زوالها غير قابلة للحياة من الناحية الاقتصادية. ومن أسباب العولمة ان مفهوم البلد أو الأمة قد فقد الكثير من معناه الاقتصادي. وهذا، بدوره، ناتج عن نشوء الشركات عابرة الجنسيات (متعدية أو متعددة الجنسية ــ ث ج) -Trans national التي وجدت ان من السهل المدهش ان تجمع بين درجة من التلاؤم مع الاحتياجات القطرية والمضي نحو تخطيط ستراتيجي، على مستوى العالم، لنشاطها وادارتها وأرباحها.

يضاف الى ذلك «ثورتان» مترابطتان لتكنولوجيا المعلومات وأسواق المال. وهكذا انبثق مشهد لم يعرفه العالم سابقاً. فالحدود الجغرافية التقليدية بدأت تفقد كل معناها، ليس فقط من حيث انتقال الأموال، بل كذلك من حيث تدويل خدمات (مثل حجز الأماكن وشراء التذاكر للسفر جواً). وفي نهاية المطاف حتى من حيث تدويل الانتاج. الا ان العولمة لا تعني تماثل الثقافات الاقتصادية. فلم تكن ثمة ثقافة اقتصادية واحدة قط. اليابان تختلف عن امريكا، والمانيا عن بريطانيا. الفوارق عميقة رغم صعوبة فهمها. لقد تعرضت اليابان الى ضغوط مستمرة من قبل البلدان الأخرى لتفتح أسواقها، علماً ان من

أسباب منعتها أذواق اليابانيين المتأصلة ولغتهم. ان لألمانيا وبريطانيا سياسة اقتصادية واحدة تقريباً، غير ان مواقف الشركات تختلف بينهما. وهذه الفوارق لن تزول. لكن هل تتحول الى فوارق قومية في المستقبل ؟ هذا التساؤل يبقى مفتوحاً. وهكذا فاننا نفهم التجمعات الاقليمية الناشئة في أوربا، والامريكيتين وشرق وجنوب شرق اسيا.

لكن السوق المتعولمة تتطلب بعض الخصال المشتركة من الجميع. المرونة مطلوبة من اللاعبين في ميدان الاقتصاد، تلك هي الصفة الأهم. والمرونة تعني، بديهياً، ازالة المواقف المتصلبة. فازالة قيود الدولة وتقليص تدخلها يُساعدان عموماً، على اشاعة المرونة؛ والى ذلك يضيف البعض تخفيف عبء الضرائب على الشركات والأفراد. وعلى نحو متزايد أصبحت المرونة تعني ارخاء القيود القائمة في سوق العمالة، لتسهيل توظيف المشتغلين والاستغناء عنهم وتحريك أجورهم نحو الأعلى والأدنى؛ ويتسع التشغيل بدوام غير كامل أو لأمد محدود ؛ وعلى العمال ان يتوقعوا تغير أعمالهم ومشغّليهم ومناطق عملهم. وتعني المرونة أيضاً استعداد الجميع لتقبّل التغير التكنولوجي وسرعة الاستجابة اليه. وتعني المرونة القدرة على الانتقال حيثما تتاح الفرص،ومن ثم الانتقال مجدداً اذا زالت تلك الفرص. هذه القصة اعتدنا سماعها وكذلك الخطاب المرافق لها حول اعادة الهيكلة،والارتفاع بالكفاءة، والقدرة التنافسية، والارتفاع بالانتاجية الذي يبدو مستمراً.

مع كل ذلك تبقى هناك خيارات.احدها الخيار بين اقتصاد واطئ الأجور واقتصاد عالي المهارات. لقد تقدمت التكنولوجيا، لكن رغم تغلغل الكومبيوتر فان بعض المنتجات المتميزة وخواص المنتجات بحاجة الى ما يلزمها من مهارة. وقد نبلغ حالة يكون عندها الشخص ذو الكفاءة الرفيعة أقل كلفة من خمسة مشتغلين بأجور واطئة. ويبدو ان امريكا تسير باتجاه الأجور الواطئة، واليابان باتجاه المهارة العالية؛ وتفضل بريطانيا الأجور الواطئة، أما ألمانيا فتفضل المهارة العالية.

ثمة خيار آخر، ذو علاقة بالأول، يصعب وصفه بدقة. انه بين اقتصاد واطئ الضرائب عالي الأرباح واقتصاد عالي الضرائب واطئ الأرباح. من حيث الأساس، قد لا يترتب على الفارق بين الاقتصادين فرق في الأموال المستثمرة، بمعنى ان المبلغ نفسه يمكن ان يختلف توزيعه بين أجور العمال وأرباح حملة الأسهم. لقد دلت التجربة على ان خيار الاقتصاد واطئ الأرباح يحتمل ان يتطلب استثماراً طويل المدى أكثر مما في الاقتصاد واطئ الضرائب. الا ان نماذج الاستثمار لابد ان تختلف، فالاقتصاد واطئ

الأرباح ميال الى اعطاء البنوك دوراً أكبر من دور سوق الأسهم. وذلك بعكس الاقتصاد الآخر. والاقتصادان الامريكي والبريطاني يميلان أكثر الى الضرائب الواطئة والأرباح العالية، أما اقتصادا اليابان واوربا فيميلان الى النموذج المعاكس.

وما دمنا بصدد الخيارات، تدعو الحاجة الى اثارة نقطة أخرى ذات صلة بكون العولمة ليست شاملة بعدُ. فرغم جبروت السوق المتعولمة، يوجد وسيبقى هناك من لديه تفضيل لهذه السوق أو تلك. فحتى في غياب سياسة لحماية السوق الوطنية، نجد الظاهرة اليابانية، الى هذا الحد أو ذاك، في كل مكان. فالامريكي ميال الى شراء سلعة امريكية، وعلى هذا الغرار يميل البريطاني والألماني الى شراء سلع بلديهما. والأسواق الاقليمية تهدف الى توسيع رقعة هذا التفضيل. غير ان كل ذلك ينبغي الا يصرف انتباهنا عن المسألة الرئيسية. فالخيارات المذكورة ليست الا تعديلات ثانوية للعولمة. فاذا فضّل بلد أو شركة هذا الخيار أو ذاك، فان بالوسع تخفيف حدة بعض العواقب أو زيادة قوة بعض التأثيرات، لكن لامفر أمامهما من السوق المعولمة.

* * *

العولمة تعرّض المجتمع المدني الى الخطر باشكال يجرّ أحدها الآخر. والمجتمع المدني توصيف للروابط (جمع رابطة) التي نمارس في اطارها حياتنا، والتي نشأت بفعل حاجاتنا ومبادراتنا، لا بمشيئة الدولة. بعض هذه الروابط مقصود جداً، وقصير العمر أحياناً، مثل نوادي الرياضة وأحزاب السياسة وثمة روابط أخرى تعمر طويلاً جداً مثل الجامعات والكنائس. ومن الروابط الأخرى أمكنة عملنا وعيشنا، كالشركات، والبلديات. كما ان العائلة عنصر من عناصر المجتمع المدني. ومن تشابك مثل هذه الروابط يتشكل واقع المجتمع المدني. انه واقع ثمين، لكنه مازال محدود الانتشار في العالم. وقد نشأ خلال سيرورة طويلة من التمدن، وهو مع ذلك يتعرض، في كثير من الأحيان، الى المخاطر، سواء على يد حكام تسلطيين أم بفعل قوى العولمة.

ان الآثار الاجتماعية الناجمة عن اجراءات الاستجابة لتحديات العولمة غدت موضع اهتمام عام وأكاديمي، لاسيما في امريكا. وليس هذا غريباً، فامريكا الشمالية هي موطن المجتمع المدني الحديث. فالاحساس هناك بما يهدد قوة هذا المجتمع احساس حاد. وفيما يلي عرض جزئي للضغوط التي يعاني المجتمع المدني منها استناداً الى خبرة امريكا واوربا الغربية، وهي كذلك خبرة بقية بلدان العالم الأول، في بعض جوانبها على الأقل.

يبدو ان العولمة الاقتصادية ذات علاقة بأشكال جديدة من النبذ الاجتماعي. فقد تنامت الفوارق بين مداخيل السكان. ويرى البعض ان كل أشكال عدم المساواة لا تلائم المجتمع المدني اللائق. ان عدم المساواة قد تكون منبعاً للأمل والتقدم في بيئة تتصف بما يكفي من الانفتاح لتمكين الناس من تحسين ظروف حياتهم بما يبذلون من جهد. غير ان عدم المساواة الناشئة الآن تختلف بطابعها، فهي توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدل تضييقها، لانها تفتح طريق صعود البعض الى الذرى وتحفر لغيرهم نفق الانحدار الى الحضيض. فدخل العشرين بالمئة من السكان الأغنياء يرتفع ارتفاعاً هاماً بينما يهبط دخل الأربعين بالمئة من السكان الذين يقعون في أسفل الهرم. ولا ينسجم مع المجتمع المدني مثل هذا التباين في فرص حياة جماعات واسعة.

ومما يزيد هذه السيرورة سوءاً أن جماعات غير قليلة قد انسلخت تماماً، كما يبدو، من نسيج المواطنة. ويدور نقاش واسع حول مفهوم وظاهرة الطبقة السفلى هذه. فمن الواضح أن الطبقة السفلى مصطلح مضلّل عند معاينته وفقاً للنظرية الطبقية. فالمهمشون اجتماعياً ليسوا طبقة، بل هم على الأغلب فئة من الناس تعددت مسارات حياتهم. ان بعضهم يتمكن من ان يخرج من المأزق، لكن الكثيرين غيرهم قد انقطعوا عن الحياة المعترف بها «رسمياً» اي عن سوق العمل، عن الحياة السياسية، عن المجتمع الأوسع. كم نسبتهم ؟ الأرقام متباينة. لكن العالم الأول يعج بمواطنين لم تعد صفات المواطنة تنطبق عليهم. الكثيرون من هؤلاء ليسوا محرومين اقتصادياً فقط، بل هم كذلك منبوذون لأسباب أخرى. انهم «غرباء» بسبب العرق، القومية، الديانة أو أي ذريعة أخرى للتمييز ضدهم،والخوف منهم، ومقتهم، وممارسة العنف ضدهم في كثير من الأحيان. ثمة حدود، منها حدود اجتماعية، تفصلهم عن المجتمع، لاسيما عن أقرب جيرانهم. فبتنا جميعاً معرّضين لخطر موجة من «التطهير العرقي».

ان تفاقم عدم المساواة بين الذين في القمة والذين على مقربة من أسفل هرم المداخيل،يعود بنا الى خيار الأجور الواطئة بالضد من خيار المهارات العالية. فمن تدعو الحاجة الى مهارته يحظى بدخل مرتفع، لكن الكثير من الذين كانت رواتبهم أو أجورهم بمستوى معقول في السابق بات دخلهم الحقيقي بائساً، وهو في كثير من الأحيان عرضة للانقطاع، هذا فضلاً عن انسداد الطريق الذي يرتفع بدخلهم الى الأعلى. وفي الواقع لم تعد هناك حاجة اليهم، إذ يمكن للاقتصاد ان ينمو دون مساهمتهم، هكذا أمسوا عالة على الآخرين.

وتعاني الطبقات الوسطى مؤخراً بعض الأشكال الطفيفة من هذا الانحدار غير انها أشدّ احساساً به. فالاجراءات التي شاعت مؤخراً للارتفاع بمستوى الانتاجية، لاسيما في الشركات الكبرى، أدت الى الاستغناء عن موظفي المكاتب، بمن فيهم مدراء في المراتب الوسطى. فهذه الاتجاهات تمثل جزءاً، من التغير الجاري في العمالة. لا يدّعي أحد ان العمل لم يعد يكفي لتشغيل الناس، لكن الحصول على عمل بأجر لائق يزداد صعوبة، فأصبح بمثابة امتياز تقصر عن بلوغه مطامح الكثيرين. ان الصناعة التحويلية وكثيراً من الخدمات تسير باتجاه ثورة الانتاجية بعد ان سبقتها الزراعة الى ذلك، بحيث صار بالامكان مضاعفة الانتاج باستخدام نصف العمالة السابقة أو أقل من ذلك. وتبقى هناك تشكيلة غريبة من أعمال الخدمة الشخصية، وأشكال عدة من البطالة المقنّعة في «دورات التدريب» أو في العمل لحساب المشتغل نفسه، يضاف الى ذلك بطالة لاتقل في اوربا عن ٥٪ وقد ترتفع قريباً الى ١٠٪ من مجموع السكان بعمر العمل.

الفقر والبطالة يعرضان للمخاطر نسيج المجتمع المدني بالذات، فهو يتطلب الفرص للمشاركة، وهذه الفرص، في مجتمعات العالم الأول يوفرها العمل والحد الأدنى اللائق لمستوى المعيشة. وما ان تتبخر هذه الفرص بأعداد متزايدة حتى يذهب المجتمع المدني معها.

لننتقل الى طائفة أخرى من المسائل الاجتماعية ذات الصلة بالعولمة الاقتصادية. قد تكون المرونة منافية للصرامة، لكنها منافية للاستقرار والطمأنينة. لعل الثبات في المكان (جغرافياً) ودولة الرفاه قد جاوزا الحد في بعض بلدان أوربا خلال الستينات والسبعينات. وتبين التجربة الامريكية في السابق أن بالامكان خلق الجماعات المحلية الفعالة رغم الحركية العالية وقلة ما توفر الدولة من منافع. غير ان الاستجابة الاقتصادية للعولمة تتناقض جوهرياً مع الاستقرار والطمأنينة كليهما، فاقتلاع الناس من أماكنهم يصبح شرطاً لازماً لتحقيق الكفاءة والقدرة على المنافسة. فتسود ذهنية «رُح فتش عن شغل». وفضلاً عن ذلك، صار تقويض دولة الرفاه على جدول العمل في كل مكان.

هذا كله يؤدي الى نتيجة مزدوجة تتمثل في تدمير جوانب هامة من حياة الجماعة وتنامي شعور الفرد بالقلق على المصير. وتحكي مراكز المدن فصولاً فظيعة من عواقب ذلك. ومما يفاقم حالها نزوع الشركات الى اقامة مجمعات تسويقية في الضواحي تفادياً لازدحام الشوارع الرئيسية والأسواق التقليدية. ان العمل وفق عقود محدودة الأمد قد

يكون، شأن العمل بنصف دوام، ملائماً لفترة قصيرة، لاسيما للشباب والأصحاء وربما للحوامل. لكن حين يكتشف الناس عند بلوغ عمرهم الخامسة والخمسين، وأحياناً قبل ذلك، ان الحاجة اليهم لم تعد قائمة، فان ذلك يكفي لتحويل الكثير من الناس الى نمور هائجة.

إذا أضفنا الى هذه الظاهرة أن الداروينية الاجتماعية (البقاء للأصلح ــ ث ج) قد عادت تحت ضغوط العولمة فان الأوضاع المتردية تزداد وبالاً. ان المرء يلاحظ شبهاً غريباً، على الأقل في اوربا، بين أواخر قرننا وأواخر القرن التاسع عشر حين اندفع الأفراد لمزاحمة بعضهم فيتغلب الأقوى، أو، بالأحرى، يتغلب من يُعتبر الأقوى،بصرف النظر عن الصفات التي مكّنته من النجاح. لقد شهدت تلك الفترة، كما نشهد الآن، رد فعل تمثله الدعوة الى ما سمي «الجماعية» collectivism أما (المودة) الحالية فتسمى «الجماعاتية» communitarianism.

لعل تدمير الخدمات العامة هو أفدح تأثيرات القيم المصاحبة للمرونة والكفاءة والانتاجية، للقدرة على التنافس والربحية. فلسفة العصا والجزرة السائدة حالياً قد أغفلت ثم راحت تهاجم الدوافع الأخرى التي تجعل الناس يقومون بأشياء لانها قويمة، أو حتى لان الناس يشعرون بالواجب أو بالالتزام. ان اقحام دوافع اقتصادية زائفة في مجالات اجتماعية يجرّد هذه المجالات من سمتها الجوهرية. فالنزعة الاقتصادوية تعيث خراباً بالخدمات الطبية العامة، والتعليم العام الشامل، وضمان الحد الضروري من الدخل. فلا عجب والحالة هذه، أن تتضرر حماية البيئة وشبكة النقل بين المدن الكبيرة وتوابعها، وأنظمة السلامة العامة.

لكن لماذا لا نشهد حركة جماهيرية ضخمة دفاعاً عن المجتمع المدني؟ أين هي، في أواخر، قرننا، الحركة التي تشبه الحركة العمالية التي شهدتها أواخر القرن الماضي؟ انها غير موجودة ولن توجد. فالفردية لم تغير المجتمع المدني حسب، بل الصراعات الاجتماعية أيضاً، وذلك لأسباب سبقت نشوء تحديات العولمة. فقد يعاني أناس كثيرون مصيراً واحداً، لكن ليس هناك تفسير موحّد وموحِّد لمعاناتهم، وليس هناك عدو يمكن ارغامه على الاذعان، والأهم، والأسوأ أن ضحايا الوضع ومن يخشى الانحدار الى مثل حالهم، لا يمثلون قوة منتجة جديدة، ولا حتى قوة ينبغي أخذها بالحسبان في الوقت الحاضر. فبدونهم يستطيع الأثرياء ان يزدادوا ثراءً، وبدون أصواتهم تستطيع الحكومات الفوز بالانتخابات، ويمكن للناتج القومي أن يرتفع ويرتفع ويرتفع.

تعني الفردية افتقار الناس الى الشعور بالانتماء، والالتزام، وبالتالي لا يرون ما يدعو الى الخضوع لقانون القيم الكامن وراء ذلك. فان لم يحصلوا على عمل، علام لا يتعاطون المخدرات، وسرقة السيارات للتمتع بسياقتها، والسطو على بيوت العجائز، ومقاتلة العصابات الأخرى،وارتكاب جريمة القتل إن اقتضى الأمر؟ من الصعب معارضة الملاحظة التي تربط بين التفكك الاجتماعي ودرجة من النشاط الفوضوي. فالشبان وكذلك الشابات بعدد متزايد، وآخرون تجاوزوا سن الشباب، لا يجدون ما يحملهم على القبول بالأعراف السائدة، فهم يعتبرونها أعراف غيرهم. وبذلك يتحولون الى خطر يهدد الغير. فيحتمي الناس منهم إن استطاعوا تحمل كلفة الحماية التي لا يستطيع آخرون تحملها فيقعون ضحية. لقد اتسع الشعور بان أمراً ما لم يعد على ما يرام، أبداً، الشعور بخروج الدنيا عن طورها أو بانهيار القانون والشعور العميق بعدم الطمأنينة.

* * *

ان أوضاع المنافسة المعولمة والتفكك الاجتماعي لا تلائم ادامة الحرية. فالحرية والثقة متلازمتان، الثقة بالنفس،وبالفرص التي يتيحها المحيط، وبقدرة الجماعة، التي يعيش الفرد بين ظهرانيها، على ضمان بعض القواعد الأساسية، وسيادة القانون. وحين تنهار الثقة، تتحول الحرية الى حالة بدائية من حرب الجميع ضد الجميع. والناس لا يريدون مثل هذا المصير، خاصة إن كانوا قد تمتعوا بنعم المواطنة. فيبحثون عن مَخرَج، عن سلطة.

من جديد، تدعو الحاجة الى تحويل هذا الوصف الدرامي والمجازي الى تحليل منضبط. ثمة جانب واضح من جوانب العولمة هو ان بلدان العالم الأول لم تعد وحدها في الساحة. لقد برز لاعبون جدد، لاسيما في اسيا. فمن حوالي ٥٪ من الصادرات في عام ١٩٨٠ ارتفعت حصة «النمور الاسيوية» والصين الى حوالي ١٥٪ عام ١٩٩٤، ومنذ أواسط الثمانينات مازال نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان يبلغ زهاء ثلاثة أمثال معدل نموه في العالم الأول. والأهم من ذلك ان اقتصادات تلك البلدان الآسيوية، أو على الأقل ممثلوها السياسيون، لا ينم عنهم ما يدل على محاكاة الأساليب الأوربية. في كتابه بعنوان «اسيا التي تستطيع قول لا» يطرح رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد اطروحة بسيطة هي أن بوسع آسيا منافسة أي بلد في العالم دون التخلي عن قيمها. فستبقى اللحمة الاجتماعية الأساس الأخلاقي للحياة، دون أن تعيق النمو الاقتصادي. والواقع ان

مثل هذه القيم قد تخدم النمو لكن كيف يمكن صدّ القيم الغربية المخيفة ؟ انه يجيب : بالحكم القوي. فليس هناك ما يدعو المواطنين الى الخوف من غضبة الحاكم إن هم واظبوا على الاهتمام بشؤونهم الخاصة ومارسوا حياة غير منفّرة. أما من ينتقد الحكومة لان سلطتها غير خاضعة للمساءلة، ومن يستخدم حرية التعبير لفضح المحاباة، ومن يجرؤ على طرح مرشح بديل لمرشح السلطة في الانتخابات، فانه يواجه المتاعب. فحدود حريّته المدنية ضيقة تماماً.

أهذا، اذن، هو الخيار أمام المجتمعات الحديثة : إما نمو اقتصادي مع حرية سياسية بدون لحمة اجتماعية، وإما نمو اقتصادي مع لحمة اجتماعية بدون حرية سياسية؟ هل ثمة، في نهاية المطاف بديل للنموذج الغربي قابل للحياة هو الآخر، وأكثر جاذبية للبعض، رغم انه غير مقبول لدى آخرين؟ بالإيجاب يجيب عدد متزايد من الناس في العالم الأول. النموذج الآسيوي يروق لرجال أعمال كثيرين وكذلك لسياسيين محافظين من مرغريت تاتشر في بريطانيا الى بيرلسكوني في ايطاليا. انها الغواية الجديدة : القيم الآسيوية ومعها التسلطية السياسية. وحجتهم ان التقدم الاقتصادي لا يمكن جمعه مع الاستقرار الاجتماعي والقيم المحافظة.

هذه الوصفة ليست جديدة كما يبدو عليها. فقد رافقت، بتسميات مختلفة، النمو الاقتصادي لأكثر من قرن. ففي نهاية المطاف، ألم تكن المانيا القيصرية حالة من الجمع بين الثورة الصناعية والنظام التسلطي ؟ فالتسلطية مغرية حقاً في البلدان التي تتبنى سياسة اقتصادية تحديثية قبل أن تتمدن مجتمعاتها وتمارس الديمقراطية السياسية. ان خلق اقتصاد السوق يتطلب تضحيات من الشعوب التي تخضع له في مراحله الأولى. انه يتطلب تحمل ما يسمى الرفاه المؤجل، أو التوفير، بالتعبير الاقتصادي، أي يتطلب الاستثمار قبل الاستهلاك. فالناس مطالبون بالعمل المجهد لقاء أجور واطئة وتحمّل سوء ظروف العمل والحياة قبل أن تجتاز بلادهم تخلفها وتنضم الى العالم المتقدم.

مثل هذه التضحيات قلّما يقبلها الناس طوعاً، هذا ان قبلها أحد.ومن الصعب أن نجد في التجربة الأوربية حالة إلا وكانت فيها قيم الزهد معزّزة بسلطة دنيوية قوية. لكن التضحيات المذكورة لم تدم في اوربا. فالرأسمالية تحولت من مرحلة التوفير الى مرحلة الانفاق ثم الى مرحلة الاقراض. ومع تقدمها تغير المجتمع والسياسة أيضاً. فطالب الناس بحصة متنامية من الثروة التي ينتجونها، وكذلك ارادوا أن يكونوا سادة حياتهم، وان يسافروا ويشاهدوا التلفزيون ويختاروا جيرانهم. ارادوا أن يكون لهم رأي في

شؤونهم، وحق التصويت، وتشكيل منظمات لهم، واتاحة المجال لصرف الوزارة. فنشأ المجتمع المدني والحرية السياسية بعد التقدم الاقتصادي إن لم يتقدما عليه. لكن أهناك الآن ما يضمن مثل هذا التتابع في التطور؟

ليس ثمة ما يدل على أن اليابان تريد السير على الطريق الغربي، وهذا أحد أسباب الانتقاد الشديد الذي يوجهه القادة الاسيويون الى هذا الطريق. نؤكد مجدداً أن التاريخ لا يسير على طريق واحد لا محيد عنه. فمن المحتمل ان ينشأ توازن جديد اسيوي، صيني بالأساس، يجمع القدرة على المنافسة العالمية اقتصادياً مع لحمة اجتماعية تقليدية وليست مدنية، مع أنظمة سياسية تسلطية. ويحتمل أيضاً أن يؤثر هذا النمط على زعماء وناخبين أوربيين فيتنامى عدد الذين يريدون الاقتداء به.

مثل هذه التسلطية لا يستهان باغرائها. فيمكن ان تتسلل الى عديد من حقول السياسة. لنبدأ بمشكلة الشباب الذين لم يعد من السهل دمجهم بالمجتمع. فكثير منهم أخذ يسلك سلوكاً ضاراً بالمجتمع. ويريد الناس فرض الانضباط عليهم. وليس اخضاعهم الى صيغة من صيغ الخدمة الوطنية سوى البداية. فالناس يقولون : ينبغي لأحد أن يأمرهم ثم يعاقبهم إن عصوه. والعقاب هو المطلب الرئيس على لسان الذين لا يكفون عن حديث احترام القانون والنظام فينبغي اعطاء الشرطة مزيداً من السلطة، وجعل حياة السجناء صعبة حقاً، واعادة العمل بعقوبة الاعدام.

دولة الرفاه بحاجة الى اصلاح لا يمكن ان يتم دون معاناة. ويرى كثيرون ان هذه المعاناة ينبغي أن تبدأ بالذين يعيشون على مال الآخرين دون ان يسهموا بعمل، وينبغي ارغام الذين لا يريدون العمل على العمل، والا فيحرمون من تلقي أي مساعدة. وينبغي ارغام الوالدين على العناية بأولادهم إن هم تقاعسوا عن هذه العناية. ثم هناك غزو الأجانب، فهذه الفوضى لابد من وضع حد لها واعادة انكلترا للانكليز والمانيا للألمان وفرنسا للفرنسيين...

من السهل المضي في سلسلة المطالب الشائعة، وهي ليست الأكثر تطرفاً في المطالبة بالتغيير. ويمكن اجمالها جميعاً في المطالبة بنظام سياسي أقل تسامحاً، نظام يستطيع فرض القيم حتى، إن اقتضى الأمر، بانتهاك حقوق مدنية، نظام لا يمكن ببساطة ازاحته عن طريق الانتخابات العامة.

وليس من السهل تقييم قوة هذه المشاعر في العالم الأول. فليس كل ما يقوله سائق تاكسي أو رجل أعمال، في لحظة غضب، يمثل مطلباً بتغيير النظام. ويرى البعض ان

فرض القانون والنظام سيهيمن على البرامج السياسية بحيث ينال المنتهكون عقوبات أشد. وليس من المستغرب أن تعود عقوبة الاعدام في البلدان التي ألغتها لأسباب معقولة. وفي سياق الانحسار الشائع للثقة بالأحزاب والقيادات التقليدية، فان الاستجابة للمنافسة العالمية، بما تنطوي عليه من عبء اقتصادي على عاتق الكثيرين، بالاضافة الى الآلام المرافقة للتفكك الاجتماعي، انما تشكل امتحاناً لقدرة البلدان الديمقراطية على التغيير دونما عنف وانتهاك لسيادة القانون.

ونحن نتحدث عن المخاطر، لا ينبغي أن ننسى التفكير بالحلول. فنحن نريد الرفاه للجميع. وهذا يعني التسليم بمستلزمات القدرة على التنافس في الأسواق العالمية. ونحن نريد مجتمعاً مدنياً يلمّ كل المواطنين، ويوفر لهم الأساس لحياة نشيطة ومتحضرة. ونريد سيادة القانون، ونريد مؤسسات سياسية تتيح التغيير، وكذلك الخطاب الناقد، واستكشاف آفاق جديدة. ولكن تلك الرغبات الثلاث ليست منسجمة بالضرورة فيما بينها انسجاماً تلقائياً. فما العمل للحفاظ على توازن متحضر بين خلق الثروة، واللحمة الاجتماعية، والحرية السياسية ؟

* * *

من يزعم امتلاك الأجوبة لكل سؤال فانه لا يجيب على أي سؤال. والأجوبة المقبولة لابد ان تبدو قاصرة الى حد مريع. هذا يسري على المقترحات الستة التالية أيضاً :

أولاً، علينا تغيير لغة الاقتصاد العام. فمن الملفت اننا قد تقبلنا، دون اعتراض، المنحى الاقتصادوي في الخطاب العام بينما يتخلى عنه اقتصاديون بارزون. فعند الحكومات، ناهيك عن المنظمات الدولية، مازال نمو الناتج القومي الاجمالي هو الصنم المعبود، وذلك رغم عجبها أحياناً حين لا يرافق مثل هذا النمو زيادة في فرص العمل، أو شعور الناس بالرضا. لكن مفهوم النفع العام يستخدم من قبل بعض الاقتصاديين منذ مدة طويلة. ومن الواضح ان معدل الناتج القومي الاجمالي قاصر عن التعبير عن الثروة والرفاه العام. فينبغي تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية على اضافة بعض المعلومات الأخرى كلما أعلنت أرقام الناتج القومي. ومن تلك المعلومات ما يتعلق بما يحصل من تغير في عدم المساواة، ومنها كذلك حول ما يمكن قياسه من الفرص المتاحة للناس، وحول أوضاع حقوق الانسان

والحريات العامة. فينبغي اعتماد صيغة أنسب للتعبير عن الثروة بديلاً عن رقم واحد مبسّط، ومضلِّل في كثير من الأحيان.

ثانياً : ان طبيعة العمل في تغير. فالاحتفاظ بنفس العمل مدى الحياة لن يكون القاعدة بل الاستثناء. فعلى مدى الحياة سيخرج الناس ويدخلون العمالة المستخدمة، فيشتغلون بدوام كامل أو غير كامل، أو يخضعون للتدريب أو اعادة التدريب. وهذا يتطلب حصول الجميع، في سن مبكرة، على بعض الخبرة اللازمة لسوق العمالة. فعالم العمل الجديد يقتضي مرور الشباب بتدريب وثيق الصلة بفرص العمل الفعلية وينتهي بمرحلة من العمل المنتظم.

ثالثاً : تمثل الطبقة الدنيا مشكلة تكاد تستعصي على المعالجة. فمن الواضح ان توفير الفرص للذين سلتهم المجتمع لا يكفي بحد ذاته. فهم لا يقبلون على مثل هذه الفرص الا بحوافز أخرى. فكثير منهم بات كسولاً وألف الحياة على الهامش.
فينبغي بذل كل ما يمكن لاعادتهم الى حياة المجتمع. والمهمة الأصعب هي وقف نمو الطبقة الدنيا. وجزء من العلاج يكمن في التدريب المهني للجميع. وربما يساعد شكل من أشكال الخدمة الاجتماعية المعممة على دمج الجميع في قيم المجتمع المتغير باستمرار. ويمكن بناء روح الجماعة عن طريق برامج الاسكان وتوفير الفضاءات العامة.

رابعاً : العولمة تعني المركزة. فهي تؤدي الى التفريد والمركزة في آن معاً. فالمؤسسات والدرجات المتوسطة، وكذلك المجتمع المدني، هي، الى حد ما، عوائق أمام مسيرة العولمة التي لا تتوقف. ثمة شعور بان المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية تؤدي الى تفكيك الجماعات. لكن هذا لا يحدث بالضرورة، اذ يمكن السعي لمجابهة الضغوط المزدوجة للتفريد والمركزة بتعزيز السلطة المحلية. وقد اخترنا كلمة «المحلية» عمداً. فالمناطق القومية داخل البلد الواحد (مثل ويلز في بريطانيا، وكويبك في كندا، وقاطالونيا في اسبانيا) يختلف تأثيرها. فقد تسهم في الشعور العام بالانتماء، لكنها، من حيث التنظيم السياسي والاجتماعي، ذات تأثير تقسيمي وتخلق معوقات ضارة. أما الجماعات المحلية فيمكن ان توفر قاعدة عملية للتدريب

المهني، ولمشاريع صغيرة ومتوسطة، وللمساهمة والانخراط في شؤون الجماعة، ولتعزيز ما هو عام وبكلمة أخرى فان الجماعة المحلية قاعدة للمجتمع المدني، دون ان تنتقص من متطلبات العولمة. وكما هي الحالة دوماً، ليس هناك وصفة عامة لادامة الجماعات المحلية، لكن شكلاً من أشكال التميّز لابد أن يساعد على ذلك، مثل صلاحيات تدبير موارد للميزانية المحلية وانتخاب العمدة.

خامساً : ليست السلطة المحلية سوى أحد العناصر المكونة لمفهوم واسع هو «اقتصاد المتشاركين stakeholder economy. بعض الاقتصاديين، لاسيما في امريكا، لا يروق لهم هذا المفهوم. فهم يرون ان مالكي الأسهم وحدهم هم المتشاركون، وان نشاط هؤلاء هو الذي يقرر مسار الشركات. إلا أن ما يميز المتشاركين عن مالكي الأسهم ان المتشاركين لا يستطيعون عرض مصالحهم في الشركات للبيع. فالقوى العاملة والجماعة المحلية والبنوك وحتى المجهزون والمشترون ملتصقون جميعاً بالشركات التي يعتمدون عليها. ولا يمكن اعتبار هذا التشارك صيغة غير مرغوبة الا في عالم مجرد من الانسانية لا أهمية فيه لبيع أو شراء المشاريع، أو انتقالها الى يد أخرى، أو دمجها، أو توسيع أو تقليص أعمالها، أو غلقها، مادام مالكو الأسهم يجنون من هذه التغيرات أعلى ربح على ما استثمروا من مال في الشركة. والواقع أن لهذه الأمور أهميتها. وفوق ذلك، فان تحلل الشركة من الالتزامات العامة لا يزيد قدرة الشركة على المنافسة، لاسيما اذا اتبعت خيار المهارة العالية وليس خيار الأجور الواطئة. فاذا كانت الشركة يركن اليها ويُعرف سلوكها فان الصفتين لهما قيمة في العلاقات الاقتصادية على صعيد العالم. ان للاعتراف بالمتشاركين وإشراكهم أهميتهما العملية، ويمكن تحقيق ذلك بطرق عديدة تتراوح بين اقامة مجالس للمشتغلين في الشركة واشراك البنوك في قرارات الاستثمار، وبين مساهمة الشركات في مجالس الاشراف على المدارس والنشاط في غرفة التجارة المحلية.

سادساً : ثم هناك دور الحكومة. فالتسليم بحقيقة ان الشركات عديدة الجنسيات هي اللاعب في سوح الأسواق المعولمة، وتحبيذ الفوضى الخلاقة للمجتمع المدني، يلغيان، في الظاهر، دور الحكومة. الا انها ليست خارج الصورة، في واقع الحال. ثم

انها ليست مجرد حكم يسهر على تطبيق قواعد اللعبة، كما يريد بعض منظري الليبرالية. فعلى أقل الأقل، الحكومة هي التي تضبط الايقاع سواء للاقتصاد أم للمجتمع بصورة أعم.

وأبعد من ذلك، يقع على عاتق الحكومة المسؤولية الخاصة عن القطاع العام. فالخدمات العامة، بحكم طبيعتها، تتطلب تدخل الحكومة من حيث التمويل والادارة. والكثير يعتمد على كيفية مساهمتها من حيث القيمة التي تعطيها للخدمات العامة، كنشاط انساني،ومن حيث تنظيم الخدمات العامة. لعل بعض دول العالم الأول قد ذهب في توفير الخدمات العامة أبعد مما يمكنها تمويله، أو أبعد مما يخدم نوعية الخدمات. ولعل بعض الدول قد أخذ يدخل في الخدمات العامة قيم التجارة، كرد فعل على التجربة السابقة، الى حد ضار بالخدمات العامة نفسها وبموقف الجمهور ازاءها. فينبغي البحث عن توازن جديد. ويمكن أخذ الخدمات الصحية مثالاً على ذلك، بالنظر لأهميتها للأفراد، ولكلفتها العالية، وموقعها على الحدود بين العوائق العالمية والفرص المحلية بل حتى الوطنية.

تلك المقترحات الستة لم تتناول عدة أمور بحاجة الى المعاينة. فهي، قبل كل شيء، لم تحكم بشيء حول ما لتحديات العولمة من استجابة مؤسساتية، وأكاد أقول جيوسياسية. فلعل العالم سائر نحو صيغ ما من الكتل الاقليمية. لكن حديثنا يدور حول الرفاه للجميع، والمجتمع المدني في كل مكان، والحرية السياسية حيثما يعيش الناس، فلسنا، في نهاية المطاف، معنيين بأقاليم محظوظة، بل بعالم واحد ومؤسساته الملائمة.

«العولمة» كما تطرحها الشركات متعددة الجنسية، والموقف منها

عزيز سباهي (نصير سعيد الكاظمي)

باتت كل شعوب العالم، المتقدم منها والمتخلف، أمام ظاهرة شاملة وخطيرة، إقتصادية واجتماعية وسياسية، يتنامى تأثيرها، وتقترن بتوتر إجتماعي تتفاوت نسبته وتتعدد أشكاله من بلد لآخر. هذه الظاهرة هي ما اصطلح على تسميتها بـ «العوْلمة».

تتعدد أوجه هذه الظاهرة العالمية. فمع ان ميدانها الأكثر خطورة وحسماً هو الاقتصاد، الا ان للظاهرة ميادينها الأخرى، السياسية والثقافية أيضاً. ورغم ان العوامل الاقتصادية والسياسية كانت هي الأكثر تأثيراً في بروز هذه الظاهرة والوصول بها الى حدود الأزمة الشاملة، الا ان التطورات الهائلة في ميادين تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والبيولوجيا قد عجلت وعمّقت ووسعت «العولمة». واذا كان للظاهرة في الميادين الثقافية والتقنية والسياسية وغيرها شروطها ودوافعها وأغراضها الخاصة، فانها في المقابل قد عززت الظاهرة في ميدانها الأساسي والأكثر تأثيراً في حياة الشعوب، أي الميدان الاقتصادي.

ان العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري في العالم ينموان بالترابط مع تطور القوى المنتجة والتقدم التكنولوجي. وقد سعى رأس المال الدولي الى مد نفوذه الى كل مكان من خلال التأثير على البنية الداخلية للاقتصاد في البلدان المختلفة، وجرّها الى دائرة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الدولية والتقسيم الدولي للعمل الذي يستجيب لمصلحة الرأسمالية في الغرب. ومع ذلك، فالعلاقات الاقتصادية الدولية قامت، أساساً، على العلاقات بين الدول، العلاقات بين الأطر القومية، مع تفاوت في قدرة الدول،

كاطار سياسي وحقوقي، لضبط العملية الاقتصادية. وظلت حرية رأس المال في التحرك لغرض الانتاج والتبادل محصورة، في الأساس، في اطار الدولة القومية. أما في العلاقة مع البلدان الأخرى، متقدمة كانت أو متخلفة، فانما كانت تخضع الى ردود الأفعال. وهنا كان يلجأ دائماً إلى آليات مختلفة، اقتصادية كانت أو سياسية : التعريفة الگمركية، أو نظم الحماية أو سياسة الاغراق، وحيث لا تعود هذه الآليات كافية لمد النفوذ الاقتصادي عبر الحدود، كان يُلجأ على المكشوف للسياسات الأكثر عنفاً ومنها الحرب والغزو.

ان ميل رأس المال الاحتكاري في الدول الصناعية الكبرى نحو ايجاد السوق العالمية وتوسيعها باستمرار، وتنافس الشركات الرأسمالية للاستحواذ على مناطق النفوذ في البلدان المختلفة وخاماتها كان أمراً ملازماً لنمو تكديس رأس المال. ان السوق العالمية هي على حد تعبير ماركس «الأساس والعنصر الحيوي للانتاج الرأسمالي». لكن الاستثمار الخارجي في مراحله الأولى استهدف تسهيل مهمة توسيع الأسواق الأجنبية أمام الشركات المصدرة والاستحواذ على المواد الخام والأغذية. ومع تطور التكنولوجيا وظهور الصناعات الضخمة وتقدم تكنولوجيا المواصلات غدت الحاجة الى المواد الخام والأسواق المتسعة أكثر الحاحاً. وأضاف التطور التكنولوجي في الميدان العسكري عنصراً مهماً في توسيع الأسواق.

ومع ذلك، فان هذا الميل العام ظل يتحدد بعوامل مقابلة : ما يفرزه قانون التطور غير المتكافئ من انعكاسات اقتصادية وسياسية وحقوقية تحدد وتيرة وأشكال واتجاهات التطور في العلاقات الاقتصادية، وكذلك القيود التي ولّدها انتصار الاشتراكية في بعض مناطق العالم وتعاظم الميل القومي لتحقيق النمو الاقتصادي المستقل.

ولكن منذ ربع قرن، دخلت عملية تدويل رأس المال مرحلة جديدة في تطورها. لقد بات نشاط المؤسسات الاقتصادية الاحتكارية، لاسيما في الولايات المتحدة، يضيق بالأطر القومية التي تعترض سبيل توسعه، واتسعت حركة انشاء الشركات متعددة الجنسية، واتجهت نسبة كبيرة من الرساميل الدولية لا الى ميادين الاستثمار الانتاجي، وانما الى المضاربة المالية،وشهدت البلدان الرأسمالية الكبرى تدفقات مالية هائلة لا سلطة مباشرة للحكومات عليها. والى جانب المنافسات المحلية أو بين البلدان الصناعية نشأت منافسة موازية ومن نوع أكبر بين المراكز الاقتصادية الرئيسية المتمثلة بالولايات المتحدة، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، واليابان. وارتفعت مستويات الاستهلاك في البلدان الصناعية واتجهت أنماطه الى التماثل والتقارب من بعضها،

وبمساعدة التكنولوجيا الجديدة في ميدان المعلوماتية والاتصالات، فرضت الشركات متعددة الجنسية (أو فوق القومية كما تدعى أحياناً) سيطرتها المركزية على عدد كبير من المؤسسات الفرعية التي تنتشر على مناطق جغرافية واسعة. واقترن هذا التطور الجديد بتفاوت كبير في مستوى انتاجية العمل بين الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان الأخرى، وبتحول مجرى الجزء الأساسي من سلع العالم الثالث الى قنوات الشركات متعددة الجنسية، وتفاقم ديون البلدان النامية واستهلاكها نسبة هامة من رصيدها للتراكم، كما اقترن بهزات اجتماعية كبيرة، وتفاقم الآثار السلبية للمضاربات المالية على نطاق عالمي.

لقد أثار هذا الوضع إشكالات نظرية وسياسية مثيرة للجدل :

ــ هل تؤدي العولمة الى الغاء الدولة القومية ؟

ــ وهل بات يتعذر فرض رقابة على الشركات متعددة الجنسية في البلد الواحد ؟

ــ وهل أصبحت التبعية أمراً لا محيص عنه بالنسبة للدول المتخلفة ؟

ــ وكيف يمكن ادارة التناقض الجدلي بين «العالمي» و «المحلي» ؟

هناك من يرى ان التدويل الحثيث لرأس المال سيفضي لا محالة الى تجاوز الدولة كاطار سياسي يؤطر النشاط الاقتصادي في بقعة من الأرض. ويجد هذا الرأي تبريره في ما يستجد في العالم من تطور في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية، وما تبديه الشركات متعددة الجنسية من مرونة في المناقلة بين طاقاتها الانتاجية وتكييف أسواقها. للوهلة الأولى يبدو اطار الدولة القومية الذي ظل يعمل منذ قرون لدعم النمو الرأسمالي قد أصبح الآن قيداً يعيق التكامل الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة وما ينطوي عليه هذا التكامل من انتفاع أفضل بالموارد الطبيعية، وبالتالي فاطار الدولة عقبة أمام التقدم الاقتصادي للبشرية. بيد ان هذا المنطق يواجه عديداً من النقائض :

أولاً : ان الدولة في المراكز الرأسمالية لم تستنفد وظيفتها في دعم التطور الرأسمالي الاحتكاري. بل بالعكس فانها تؤدي وظيفتها هذه بكل قوة ودون مواربة أحياناً. فبرغم ما تتحدث به واشنطن عن السوق الحرة وآليات السوق، فان سياساتها في اطار منظمتي (الغات) و (النافتا) أو في لقاءات السبعة الكبار أو في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ناهيك عن سياساتها الاقليمية الخاصة أو تجاه هذه الدولة أو تلك، تُرسم طبقاً لمصلحة رأس المال الأمريكي الكبير. ان الصراع الذي يدور منذ سنوات

بين الولايات المتحدة واليابان يكشف بوضوح ان كلا الدولتين تعملان، وعلى المكشوف، لصالح الشركات متعددة الجنسية التي تتخذ منها مركزاً لها. وبليغ الدلالة هنا، اصطحاب جورج بوش رئيس شركة (جنرال موترز) كمستشار له في المفاوضات التي أجراها مع اليابان في آخر سني ولايته. كما ان سياسات ومصالح الشركات متعددة الجنسية، حتى في البلد الواحد، ليست متجانسة تماماً، وهي تتصارع فيما بينها، أو مع الشركات الأخرى المنافسة، وحين تواجه الأزمات الخانقة تسعى كل واحدة لالقاء أعبائها على الأخريات. لذلك، فهي بحاجة الى الدولة لضبط التوازن الضروري. ويعطينا التنافس حول تصدير السلاح وما يمليه من تكييفات خاصة في السياسات الخارجية لهذه الدول مثالاً آخر على التكامل ما بين الدولة والشركات الكبيرة..

ثانياً : وتستعين الشركات متعددة الجنسية بدولة المركز حين تواجه الأزمات. ويتضح هذا أكثر عند الأزمات المالية الخطيرة. وتعطينا تجربة معالجة ادارة كلنتون لأزمة البورصة في المكسيك قبل أشهر مثالاً على حاجة الشركات متعددة الجنسية لتدخل دولة المركز أحياناً. ان مسارعة حكومته لاقراض المكسيك في الحال ٢٠ مليار دولار، ودفعها صندوق النقد الدولي وبنك المدفوعات لاقراض المكسيك ١٧,٨ مليار و١٥ مليار دولار على التوالي جاءت لتجنيب بورصة نيويورك الآثار المدمرة لانهيار البورصة في المكسيك وتطمين المستثمرين الأمريكان في المكسيك. والدسائس التي حاكتها وكالة المخابرات المركزية لاسقاط حكومة الليندي في شيلي كانت تطميناً لمصالح احتكار Atut الذي يهيمن على نحاس شيلي. ويشار أيضاً الى مجموعة الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في الثمانينات تحت ضغط شركات الفولاذ والنحاس والسكر.

ثالثاً : والشركات متعددة الجنسية، شأن كل المستثمرين الرأسماليين، يهمها أن تضمن الاستقرار السياسي في البلدان التي تقيم فيها استثماراتها. ويتأكد هذا، بوجه خاص، حين يتخذ الاستثمار شكل استثمار انتاجي، فهو لا يتمتع بالمرونة التي تتصف بها الاستثمارات المالية في نقل الأسهم والحصص. والاستقرار السياسي لا يُؤمّن دون سلطة ومؤسسات قمعية وغير قمعية تضمن بقاء السلطة. وسواء كان هذا الاستقرار المنشود في دولة المركز أو في البلدان الأجنبية التي تُقام فيها الاستثمارات، فان

الشركات متعددة الجنسية لا تستطيع أن تؤمّن الانفاق على مقومات بقاء السلطة من أرباحها، ولا مصلحة لها في ذلك.

رابعاً : رغم ما تتصف به الشركات متعددة الجنسية من مرونة عالية في مناقلة قدراتها الإنتاجية والسلع التي تنتجها من بلد لآخر، وهي تلجأ الى التخطيط والتنسيق في ادارة عملية المناقلة والاعتماد المتبادل بين استثماراتها الانتاجية المختلفة، الا ان هذه العملية تظل مركزية، بمعنى انها تدار من مركز واحد يتولى التخطيط والاشراف والتوجيه على الفروع المختلفة. والى هذا المركز، الذي يوجد في واحد من المراكز الرأسمالية الصناعية الثلاثة، تنقل الأرباح المتحققة، وبالعملة القومية للمركز المعني، على ان تتم العملية بسهولة وبمعدلات صرف مناسبة، ويتطلب كل هذا عقد اتفاقات ضرورية للتحويل.

خامساً : والشركات متعددة الجنسية لا تتحرك في فراغ، وانما هي تنشط وسط مجتمعات لها مقوماتها وطبائعها وسماتها الخاصة، وتتصارع في هذه المجتمعات مصالح مختلفة لطبقات وفئات وجماعات مختلفة. ان سياسات البلدان هي، في التحليل الأخير، محصلة الصراعات وردود الأفعال التي تجري في هذه البلدان. ورغم ان عملية تركز وتمركز رأس المال قطعت خلال القرون في المجتمعات الرأسمالية أشواطاً بعيدة حتى وصلت ذروتها في انشاء الشركات متعددة الجنسية، الا ان هذه العملية لم تستطع ولن تستطيع ان تصفّي الآلاف المؤلفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تقوم الى جانب الشركات العملاقة. وبرغم جبروت وغطرسة الرأسمال الاحتكاري الكبير فانه في حاجة الى مساهمة هذه في التطوير العلمي والتكنولوجي، وانه لا يستطيع ان يتجاهل مصالح هذه الفئات الواسعة جداً، وفي المواسم الانتخابية يضطر الى مجاملتها وكسب أصواتها ليدفع بمرشحيه الى سدة الرئاسة. ويتضح هذا الأمر أكثر في تلك البلدان التي استطاعت الطبقات العاملة فيها ان تعزز مواقعها السياسية والتنظيمية في المجتمع.

سادساً : أما القول بأن هذه الشركات تضمن التكامل الاقتصادي في المناطق الاقليمية، وبالتالي، فهي الأكفأ، من وجهة نظر التقدم الاقتصادي، فانه مردود أصلاً. لأن ما يعني الشركات هذه ليس هو التكامل الأنسب الذي يستجيب لمصالح الشعوب

وصيانة الثروات الطبيعية من التبديد اللاعقلاني، وضرورات حماية البيئة، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.. الخ. ان ما يعنيها، أولاً وقبل كل شيء، الحصول على أقصى الأرباح ونقل الأرباح المتحققة الى المركز. ويمكن ان تساق هنا كثرة من الشواهد التي تؤكد طبيعة هذا «التكامل» المشوه. وحتى في تلك الأمثلة القليلة من التقدم الصناعي السريع الذي تم في بعض بقاع العالم، يتلمس المرء وبسهولة أن هذا التقدم جاء على حساب بؤس شعوب هذه البلدان وعبوديتها للديون الأجنبية. ولعل السرعة الاستثنائية التي تم فيها تدارك انهيار بورصة المكسيك جاءت نتيجة تحسس حكومات المراكز الرأسمالية لخطر انهيار النموذج الذي يساق لجر البلدان الأخرى الى فلك سياسات الانفتاح غير المحدود على الاستثمار الخارجي للشركات متعددة الجنسية.

يتضح من كل ما أوردناه ان هناك نوعاً من التكامل بين الدور الذي تؤديه الدولة ومصالح الشركات والبنوك متعددة الجنسية، وهو يتكيف طبقاً للأوضاع الملموسة. ولكن هذا التكامل لا يجعل من الدولة مجرد أداة في يد احتكارات معينة تنفذ مصالحها مباشرة.

وفي اعتقادنا انه لا يصح التعويل على أمثلة محددة لتأكيد هذا القول. ان الدور الذي تؤديه الدولة هو أعقد كثيراً. والعمليات التي تؤديها حصيلة ردود كثير من الأفعال، وتطورت مع تطورها آليات معقدة تفرض منطقها في المقابل، كما انبثقت عن ذلك شرائح سياسية باتت لهامصلحة خاصة في الابقاء على الهيكل المعقد من الآليات. ورغم ان الحديث عن الاقتصاد الناجح، كمعيار للحكم على أهلية هذه الحكومة أو تلك، الا ان الحكومة لا يمكنها أن تغفل ردود الأفعال من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. كما ان تضارب المصالح بين الاحتكارات ذاتها يزيد من تعقيد المسألة. وتعطينا الحملات الانتخابية صورة بيّنة على هذه التعقيدات والتضاربات.

ان كامل تطور النظام الرأسمالي، عالمياً ومحلياً، يؤكد أن تطور الرأسمالية في البلد الواحد أو عالمياً لا يجري بشكل واحد وبوتيرة واحدة. ان لجوء الرأسمالي الى الوسائل المختلفة، وفي مقدمتها تطوير وسائل انتاجه لتجاوز منافسيه، قاعدة ثابتة بالنسبة للمشروعات الرأسمالية، صغيرها وكبيرها على السواء، والتخلي عنها يفضي الى الهلاك. لقد وُجد من اعتقد ان الاحتكار سيفضي الى تصفية المنافسة الرأسمالية. ولكن مجرى التطور أثبت ان الاحتكار لم يصفّ المنافسة وانما نقلها الى مستوى أكبر وأخطر. ان الرأسمالي ملزم، بحكم المنافسة، بالعمل دون توقف لتطوير انتاجية العمل في

مؤسسته من خلال التحسين المستمر في أدوات الانتاج وتقسيم العمل. واليوم أيضاً، يجري صراع رهيب لتوظيف الجديد في العلم، لاسيما في ميدان المعلوماتية والبيوتكنولوجيا، لإزاحة المنافسين في الأسواق. ويجري كذلك توظيف الأبحاث العلمية وأساليب التوصيل المعلوماتي الحديثة للتأثير على أنماط الاستهلاك وتوسيع الأسواق. وتجري حرب المزاحمة الضارية بين الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها لاحتلال الأسواق عن هذا السبيل. وتتصدر أمريكا الآن هذه الحرب لأمركة الأذواق والثقافات في كل مكان كتمهيد ضروري لتوسيع الأسواق أمام الشركات الأمريكية، وهي تحقق نجاحاً ملحوظاً حتى في تلك البلدان العريقة بثقافتها، وليس بعيداً عن الأذهان الضجة التي أثيرت في فرنسا تجاه السينما الأمريكية، و«دزني اوربا» في باريس. لقد قاد هذا الزحف الى سيطرة الشركات الأمريكية الآن على ١٨٪ من الانتاج الصناعي الأوربي.

ها نحن أمام اتجاهين متضادين : إتجاه يقود الى تدويل متزايد لرأس المال، وآخر يصارع هذا الميل لصالح الرأسمال الاحتكاري المحلي.

ان دعاة العولمة الرأسمالية يسعون إلى اقناع الشعوب بان هذه العولمة قَدَرٌ لا مرد له، قانون من قوانين التطور يملي منطقه على الجميع،ومن مصلحة الشعوب في البلدان المتقدمة لانها ستنتفع من مزايا التكامل الشامل وانه يوسع الأسواق أمام منتجاتها، كما أنه من مصلحة الشعوب في البلدان المتخلفة للاستفادة من رساميل الدول المتقدمة وامكاناتها العلمية والتكنولوجية للحاق بركب التقدم الحضاري. وفي كل مكان تتعالى الدعوات للحد من دور الدولة وافساح المجال أمام قوى السوق لتتدبر هي أمر التوزيع الرشيد لعناصر الانتاج والحفاظ على توازن الاقتصاد.

بيد ان ربع القرن الذي مضى على تطبيق هذه السياسة قد شهد نتائج مغايرة. فاذا كانت هذه السياسة قد أدت الى تعاظم الأرباح التي حققتها الشركات متعددة الجنسية، والى امتداد نشاطها نحو مناطق واسعة من العالم، فانها أدت في المقابل الى نتائج معاكسة لمصالح الشعوب في البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ففي البلدان الرأسمالية الصناعية تزايد ثراء الأغنياء وبؤس الشغيلة. فطبقاً لما توردهـ مجلة (تايم) الامريكية في ٥ شباط ١٩٩٦، فان معدل الدخل الحقيقي للعائلة قد شهد زيادة طفيفة حقاً خلال الـ ٢٢ عاماً الماضية. بيد ان هذا التحسن الطفيف جاء بسبب انضمام الكثير من النساء الى أزواجهن في العمل لتحسين دخل العائلة. ان المعدل الاسبوعي لما يكسبه الفرد الأمريكي طبقاً لسعر الدولار لعام ١٩٨٢ قد هبط من ٢٩٨

دولاراً في عام ١٩٧٠ الى ٢٥٧ دولاراً طبقاً لآخر الأرقام المتيسرة عن التسعينات. وبالطبع فان هذا المعدل كان سينخفض الى ما دون هذا اذا ما استبعدنا من الحساب الشرائح التي تنال الدخول العالية. ويمكننا ان ندرك لمن ستعود المنافع اذا ما علمنا انه كان يتعيّن على الزوجين الشابين تخصيص ٣٨٪ من دخلهما السنوي لابتياع سيارة جديدة في عام ١٩٧٠، بينما أصبح يتعين تخصيص ٥٠٪ من دخلهما السنوي الآن لابتياع السيارة ذاتها وكان يتعين عليهما تخصيص ٢٠٥ ٪ من دخلهما السنوي لشراء بيت جديد، فيما يتعين عليهما ان يدفعا الآن ٣٩٣٪ من دخلهما السنوي لذات البيت. والوضع أمرّ اذا ما نظرنا الى التشغيل. فمقابل التقدم التقني الذي حصل خلال هذه الفترة، وهو كبير جداً، نشأت بطالة بنيوية لا تجد لها حلاً وتطال فئات واسعة ممن كانوا ذوي مهارات عالية في المقاييس السابقة. فمن يستغنى عنه كثيراً ما لا يجد له عملاً، بالأجر الذي كان يحصل عليه سابقاً.وقد أظهرت دراسة فدرالية كما تقول مجلة التايم، إن ٣١,٤٪ فقط من بين الذين أستغني عن عملهم فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ قد وجدوا عملاً يدفع لهم ما يعادل أجورهم السابقة. ان ٨٠٪ من سكان الولايات المتحدة يملكون ٢٧٪ فقط من الثروة المتبادلة في السوق بينما يملك ١٪ وهم الأكثر ثراءً ٤٨٪ منها. ذلك هو واقع الحال في أمريكا، ولا نحسب ان الحال ستختلف كثيراً في الدول الرأسمالية الصناعية الأخرى.

أما تجربة البلدان المتخلفة في هذا الشأن فهي أشد مرارة. لقد شنَّ دعاة «العولمة الرأسمالية الاحتكارية» في كل مكان الهجوم على الدور الذي لعبته الدولة الوطنية في التنمية الاقتصادية.. وحيثما اتجهوا كانوا يشترطون أولاً وقبل كل شيء، الغاء قطاع الدولة وتحويله الى مشروعات خاصة، ورفع يد الدولة عن التدخل لتوجيه التجارة الخارجية، واطلاق سعر الصرف، وفتح الأسواق الداخلية أمام البضائع الأجنبية، ووقف العمل بمشاريع واجراءات الدعم الاجتماعي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية دون شروط، وافساح المجال أمامها لاخراج الأرباح التي تحصل عليها دون قيود.

فماذا كانت النتيجة بعد ربع قرن؟ لم تتجه الرساميل للاستثمار في البلدان النامية الا بنسب صغيرة قياساً الى تلك التي تتجه الى الدول الرأسمالية الصناعية الأخرى. وقد أخذت الاستثمارات في بلدان العالم الثالث بالتراجع (من ٢٦٪ في بداية الثمانينات الى ١٧٪ من المجموع في بداية التسعينات). ثم ان جانباً جوهرياً من الرأسمال المستثمر لصالح هذه الشركات في البلدان النامية يتم توفيره من داخل البلدان المضيفة ذاتها.

ولقد تعاظمت ديون البلدان النامية حتى تحولت هذه الديون الى مشكلة بحد ذاتها، يزداد تعمقها باستمرار بفعل تراكم خدمة الديون. والأرقام التالية تعطينا صورة بليغة الدلالة :

* في سنة ١٩٦٠ كان أغنى ٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٣٠ ضعف ما يملكه الـ ٢٠٪ الأفقر أي ٣٠ : ١ أما اليوم فغدت النسبة بين الشريحتين ٦٠ : ١.
* منذ ١٩٧٠ زادت مديونية بلدان الجنوب ١٤ مرة حتى بلغت ١٤٠٠ مليار دولار.
* ومنذ ١٩٨٢ دفع الجنوب ١٦٠٠ مليار دولار تسديداً للديون، ويتعيّن عليه الآن ان يدفع كخدمة ديون سنوية ٢٦٦ مليار دولار لقاء الفوائد التي يحددها الشمال وحده.

ما الموقف من العولمة ؟

ثمة موقفان من القضية يتعارضان على طول الخط. الأول يرى انها نشأت وتتسع لتجر الى فلكها كل بلدان العالم بفعل قوانين الرأسمالية ذاتها؛ ولما كانت الرأسمالية هي التي تسود العالم،وان التطور التكنولوجي العاصف الذي يتم في المراكز الرأسمالية الثلاثة يصب في هذا الاتجاه ويعززه، وان الحدود الوطنية والحواجز القومية والأطر السياسية القائمة، التي تؤطرها، مفضية الى الاختفاء في مجرى تطور العولمة، كما تدل على ذلك تجربة اوربا الغربية وسوقها المشتركة، فلا مردٌ إذن لهذه العملية. ومن الخير التعجيل بالانضمام اليها، والقبول بالسياسات التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية التي توجهها المراكز الرأسمالية والتي تتلخص باجراء «التعديلات الهيكلية» على اقتصاد البلد المعني بما يحفز الاستثمارات الخارجية، حتى وان ترتّبت على ذلك آثار سلبية على المستوى الاجتماعي كاتساع البطالة وتفاقم الفقر وتقليص برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي أو الغائها كلية إنْ تطلب الأمر. ويبرر دعاة الانفتاح غير المشروط هذا الموقف بأن الآثار السلبية التي تلحق بالمجتمع والتضحيات التي يقدمها الشعب ستُعطي ثمارها من بعد، وتفضي الى تقدم يعود بالخير على المجتمع، رغم ان هذا الانفتاح، كما تدل التجارب المختلفة، يؤدي في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلد المعني، الى تبعية لا فكاك منها للبلدان الرأسمالية المركزية؛ ولكن حتى اذا كانت هذه التبعية دون المستوى الذي يهدد استقلال البلاد، فان الشركات متعددة الجنسية لن توفر من شروط التقدم والمنافع الا بالمقدار الذي يضمن استثماراتها وأرباحها وللشرائح الاجتماعية الصغيرة التي تربط نفسها بها؛ أما القسم الأكبر من

الشعب فسيظل يكابد البؤس والبطالة والتخلف الذي كان يحياه، والتجارب التي تقدمها المكسيك والبرازيل وماليزيا وغيرها تؤكد هذه الحقيقة.

الموقف الثاني يرى العكس تماماً : فطالما لا تؤدي العولمة الرأسمالية الى التقدم وتقود الى تردي الأحوال المعاشية لغالبية السكان، وان شرائح صغيرة من السكان فقط هي التي تغتني من العملية، اذن فلتُغلق الحدود بوجه كل ما هو أجنبي، وليكن الاكتفاء الذاتي هو الستراتيجية المفضلة حتى ولو كان في حدود الكفاف. ان هذه الستراتيجية، كما يقول سمير أمين، «تدّعي رفض الحاضر المكروه من جانب ولكنها تخضع مقتضياته في واقع الأمر من الجانب الآخر. فهي ايديولوجيات قائمة على الخداع والكذب بالضرورة، ولذلك لابد من ان تكره حرية الفكر — وهي أساس الديمقراطية — وان تعبئ المجتمع حول مشاكل اصطناعية مثل النقاء الاثني والاذعان لقوانين دينية مزعومة، فتوظف هذه التعبئة لفرض الارهاب في ادارة السياسة» (مجلة اليسار، مايو ١٩٥٥).

ان وضعاً معقداً ومأساوياً كهذا يتطلب جهداً جماعياً من جانب البلدان النامية للضغط على المراكز الرأسمالية من أجل تعديل شروطها للاستثمار الخارجي. حقاً ان الظروف العالمية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الاشتراكية السابقة، لم تعد لصالح الضغط لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد على نحو ما كان يطرح في بداية السبعينات، الا ان هناك ثغرات يمكن اختراقها في صف هذه المراكز الرأسمالية لصالح تعديل الشروط التي تطرحها لمعالجة أزمة الديون وقضايا البيئة الخطيرة وشروط التجارة العالمية كما ترسمها (الغات). لقد كشفت قمة كوبنهاكن في العام الماضي ان هناك مثل هذه الثغرات التي يمكن الضغط لتوسيعها اذا أحسنت البلدان النامية، أو على الأقل مجموعة فعّالة منها، تعبئة مواردها الاقتصادية ووسعت أسواقها الداخلية ونجحت في اقامة العلاقات الاقتصادية بينها، وسعت الى الاستفادة من التناقضات التي تولدها المنافسة بين المراكز الرأسمالية.

كندا — شباط ١٩٩٦

العولمة والطبقة العاملة

ديف برود*

ما العولمة ؟

ان شبح العولمة يلاحق عمال العالم. ففي السنوات الأخيرة صارت مفردة العولمة شائعة بحيث يبدو معناها وكأنه بديهي. وغدا تيار العولمة يناقش ويحظى بالقبول دونما تحفظ، شأن قانون الجاذبية. فوزير مالية كندا، بول مارتن، يطالب صانعي السياسة بالاستجابة الى ثلاثة تيارات هي العولمة، نمو البلدان المصنعة حديثاً، وما يسمى الاقتصاد المعلوماتي. فهو، مثل آخرين، يفترض ان هذه التيارات الثلاثة هي قوى لابد من التلاؤم معها. لكننا نسأل : لماذا ؟

إذا أردنا حقاً أن نفهم هذه التيارات، لنستطيع التعامل معها، ينبغي معرفة جذورها التاريخية. فأول ما نكتشف لدى العودة الى التاريخ هو أن العولمة ليست ظاهرة جديدة. فقد بدأت قبل حوالي خمسة قرون مع رحلات الاستكشاف التي رافقت نشوء الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كان كريستوفر كولومبوس وأمثاله كشّافة يتقدمون رهط التجار الرأسماليين الذين مولوا الرحلات سعياً وراء ثروات جديدة من المعادن الثمينة والسلع التي يمكن تسويقها. وكما نعلم، كانت النتيجة استعمار البلدان ونهب ثرواتها واستخدام شغيلتها في انتاج سلع للسوق الرأسمالية المتوسعة. فمن كندا، مثلاً، تدفقت الأسماك والفراء والخشب والقمح والمعادن الى معامل انكلترا وغيرها من بلدان اوربا الاستعمارية. وأدت تلك العولمة المبكرة الى نشوء بنى اقتصادية وسياسية أتاحت

* مدرس السياسة الاجتماعية في جامعة ريجينا الكندية.

لشركات بلدان المتروبول استغلال شغيلة مناطق الأطراف. وتجلت هذه العلاقة بأوضح صورها في حقبة الحكم الاستعماري المباشر، ثم استمرت في حقبة الاستعمار الجديد التي أعقبت الاستقلال السياسي للمستعمرات. ولم تختلف الشركات المستفيدة من هذه العلاقة اختلافاً جوهرياً، وذلك بصرف النظر عن جنسيتها.

هل من جديد في المرحلة الراهنة من العولمة ؟ أجل، هناك جديد حقاً يتمثل في «تعمق» بنية الاقتصاد العالمي أكثر مما يتمثل في تغيّر هذه البنية تغيراً نوعياً. فبعد خمسة قرون، مازلنا ازاء اقتصاد عالمي يتميز بعلاقات الهيمنة والاستغلال بين المركز والأطراف. هناك بضعة بلدان حديثة التصنيع، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية، تقدمت فخرجت عن النمط السائد في العالم الثالث. غير ان بعض بلدان افريقيا قد انحدرت الى ما يسميه كتاب عديدون «العالم الرابع». ومازالت قوى كبرى، مثل الولايات المتحدة، تسعى للهيمنة على العالم، الثالث، كما حصل في حرب الخليج، على سبيل المثال.

رغم استمرار الامبريالية وانقسام العالم الى مراكز وأطراف، فان «تعمق» علاقات الانتاج الرأسمالية العالمية قد أحدث تغيرات هامة في حياة الجماعات والعمال في الأطراف والمراكز معاً. وهي تغيرات غير ايجابية بالنسبة الى أكثر الناس، وذلك خلافاً لما تزعم وسائل الاعلام حول التحديات والفرص التي ترافق العولمة. وتنجم هذه التغيرات عما يسميه بعض الباحثين «التقسيم الدولي الجديد للعمل» منذ السبعينات. فالعالم الثالث لم يعد دوره يتمثل في انتاج وتصدير المنتجات الأولية واستيراد السلع المصنعة من العالم الأول.

لقد وسع التقدم التكنولوجي مدى سيرورة الانتاج الرأسمالي. وأدت التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة الى جعل الاتصالات والنقل أسهل وأرخص وأتاحت امكانية تجزئة عمليات الانتاج وتوزيعها في شتى بلدان العالم. ولا يقتصر ذلك على نقل العمليات كثيفة العمالة الى بلدان المحيط، كما يقول دعاة حرية التجارة. فعمال صناعة السيارات الكندية يلاحظون ان الكثير من مفاصل انتاج هذه الصناعة، التي نقلت الى المكسيك وغيره من بلدان المحيط، انما تنطوي على تكنولوجيا ومهارات لا تقل دقة عما هو سائد في كندا والولايات المتحدة، ولكن بجزء يسير من الكلفة السائدة في البلدين.

إن أغلب الكتابات حول العولمة تعتبر هذه الظاهرة نتاجاً لتلازم منافسة السوق مع انتشار تكنولوجيات جديدة. ولكن ليس ثمة ما هو حيادي في المنافسة والتكنولوجيا. فالمنافسة ضمن اقتصاد السوق الرأسمالية نابعة من سعي رجال الأعمال الى مراكمة

الأرباح عن طريق تسريع انتاج السلع والخدمات وتخفيض الكلفة. وهذا السعي وراء الأرباح هو الذي يتحكم في ادخال التكنولوجيات الجديدة في الانتاج للسوق. ويعني هذا بالنسبة للعمال اعتبارهم من «عوامل الانتاج» لا غير، وقياس أدائهم بالكفاءة والكلفة. وقد أدى ذلك خلال المرحلة المبكرة للثورة الصناعية الى الاستغلال المفرط للنساء والأطفال، وهو ما يجري على قدم وساق في العالم الثالث حالياً.

في العالم الأول كافحت نقابات العمال وأحزابهم طويلاً لتحسين ظروف العمل والعيش للعمال مما ساهم في توسيع نهج «دولة الرفاه». وأدى ذلك الى تقليص مرونة سوق العمالة وارتفاع كلفتها، الأمر الذي كان رجال الأعمال يسمحون به مادامت شركاتهم الاحتكارية الكبيرة قادرة على التحكم بأسواق الاستهلاك وخفض التكاليف بمواصلة استغلال بلدان الأطراف. وكما اكتشف الصناعي هنري فورد، فان زيادة أجور العمال تساعد على توسيع سوق الاستهلاك.

لكن الأسواق الرأسمالية لابد أن تواجه يوم الحساب، وكان مثل هذا اليوم حل حوالي عام ١٩٧٠ حين شرع الاقتصاد العالمي في الانحدار وزاد سوءاً مع كل انكماش أعقبه منذئذ. لم نعد نسمع كلمة «الكساد» هذه الأيام، الا حين يقرن بدولة الرفاه. ويبدو الكساد الاقتصادي في ربع القرن الأخير مختلفاً بعض الشيء عن كساد الثلاثينات. وكانت برامج «العهد الجديد» New Deal، التي اعتمدها الرئيس روزفلت ومثيلاتها في بلدان أخرى، ترمي الى التعامل مع هذه المشكلة. لكن كساد الثلاثينات لم ينته بالدرجة الأولى، الا مع الحرب العالمية الثانية والانتعاش الذي أعقبها. وما زالت الرأسمالية العالمية تعاني اليوم من تضارب اتجاهاتها، ولكن، لاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة، لم يعد محتملاً أن تتكرر ظاهرة الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من انتعاش اقتصادي وعسكري.

وهكذا تضطر الشركات الى اللجوء الى طرق عملية لتجديد النمو الاقتصادي ومواجهة المنافسة المحتدمة التي رافقت الركود الاقتصادي. فمساعيها لاستعادة النمو تطرح بصيغة ما يسمى «إعادة الهيكلة» وهي عبارة طنانة شأن «العولمة». فباعادة الهيكلة تقصد الشركات محاولاتها لخفض التكاليف واستعادة الهيمنة على العمال من خلال اعادة ما يسمى «المرونة» الى سوق العمل. غير أن التلاؤم مع المنافسة العالمية يختلف اختلافاً كبيراً عند العمال والجماعات المحلية عنه لدى الشركات الكبرى مثل فورد وتويوتا. فالمصالح المتعارضة لرأس المال والعمل بدت أشد وضوحاً خلال المرحلة الجديدة من العولمة. والواقع ان ما يسمى «التقسيم الدولي الجديد للعمل»، هو من نتائج هذا التعارض.

وصفوة القول فان العولمة، التي توصف حالياً بانها ظاهرة جديدة، ليست في الواقع غير ثمرة ناضجة للرأسمالية. وما يسمى «اعادة الهيكلة» فهو الوجه الحقيقي للرأسمالية. انه انتصار الرأسمالية الذي أعاقته النضالات التاريخية في سبيل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، انها النضالات في سبيل دولة الرفاه. وفي السنوات الأخيرة سمعنا الكثير عن «الخصخصة» وهي عودة الى اتجاه ماثل في صلب الرأسمالية منذ بدايتها، اتجاه «سلعنة كل شيء».

ولكن ماذا يعني كل هذا بالنسبة للعمال؟

ما يجري للعمال

يتعرض العمل والعمال الى عدد من الاتجاهات غير الجديدة لكنها تتعمق، مثل الاتجاه للعولمة. أكثرها وضوحاً هو تزايد البطالة التامة والجزئية التي تلازم توجه الشركات نحو الاقتصاد في العمل لخفض تكاليف الانتاج. فمنظمة العمل الدولية تقدر نسبة العاطلين كلياً أو جزئياً بنحو ٣٠٪ من مجموع قوة العمل في العالم البالغ تعدادها حوالي ٢,٥ مليار شخص. وتتوقع المنظمة تفاقم المشكلة. وفضلاً عن ذلك، تؤدي اعادة الهيكلة عالمياً الى نشوء وتعمق السيرورة التي يطلق عليها اصطلاحات مثل «اختزال العمل degradation of labor، نسونة العمالة، بيتنة العمالة، وقتنة العمالة، طرقنة العمالة، وتجريد العمالة من التنظيم.»

١ ــ ان **اختزال العمل** ظاهرة استمرت منذ بدايات الانتاج الرأسمالي، خاصة منذ الثورة الصناعية. انها سيرورة اقصاء العمال عن التحكم بالعمل واخضاعهم الى نزع المهارة مما يؤدي، في أسوأ الحالات، الى تحويلهم الى ما يشبه الآلة الاوتوماتيكية التي أحسن شارلي شابلن في تجسيدها بفلمه «العصور الحديثة». فيتحول العاملون على حزام الانتاج الواسع الى ما يشبه براغي الماكنة بعض الأحيان. فيعانون من الاستلاب درجات تجعل التعبير الاقتصادي «عوامل الانتاج» أدق توصيفاً لحالهم.

حسب الدعاية التي تكتنف المرحلة الحالية من اعادة الهيكلة فان الاستلاب والاختزال لم يعودا اليوم قائمين في الانتاج الواسع وأن العمال أصبحوا ينعمون بنوعية أفضل للحياة والعمل، على الأقل في البلدان المتقدمة. لكن امتداد الصناعة الحديثة الى العالم الثالث قد جرّ معه «التايلورية» في تنظيم العمل. وفي العالم الأول ذاته يستمر انحطاط العمل. فالمفروض ان استخدام تكنولوجيات حديثة، مثل الكومبيوتر والروبوت،

يساعد على الاستعاضة عن العمل الرتيب بـ «عمل الفريق» الأقل رتابة. إن بعض العمال يستفيد حقاً من هذه السيرورة، ولكن كثيراً من الدلائل تشير الى أن أغلبهم لا يستفيد منها. فأبحاث (هيدز مينزيس) تبين أن التكنولوجيات الجديدة تستخدم بالدرجة الأولى للتخلص من العمال والسيطرة عليهم. ويصف (باركر وسلوتر) الترتيب الجديد للعمل بكونه «ادارة عن طريق الاجهاد» لانه يدفع العامل الى مستوى أعلى من استغلال نفسه. ويقول (مينزيس) إن أغلب العمال لا يتمتعون الا بمهارة محدودة وقد عارضوا ادخال الطرق الجديدة في الانتاج بالاضراب عن العمل في أحدث ورشات صناعة السيارات في امريكا وكندا.

٢ ـــ إن اتجاه «**نسونة العمل**» من أكثر الأمور قيد المناقشة بعد الحرب العالمية الثانية. فعند أواخر الثورة الصناعية أعيد أغلب النساء الى العمل في البيت. عام ١٩٥١ كانت نسبتهن في العمالة المنظمة رسمياً لا تزيد عندنا عن ٢٤٪. ومع تنامي ما يسمى مجتمع الاستهلاك، عقب الحرب، ارتفعت نسبتهن الى ٤٠٪ عام ١٩٧١ والى ٦٠٪ بحلول ١٩٩١. غير ان هذا التحول لم يؤد الى تحررهن. فكثير منهن دخل العمالة المنظمة في الخمسينات والستينات لتحسين دخل العائلة من أجل شراء أشياء كالسيارة والأجهزة المنزلية المقلّصة لوقت عملهن المنزلي. لكنهن بقين مسؤولات عن أغلب المهام البيتية.

أما خارج البيت فان أغلب المشتغلات يعمل في قطاع الخدمات المتنامي، لأداء الأعمال الدنيا واطئة الأجور باعتبارها «أعمالاً نسائية» وهي في واقعها امتداد للعمل البيتي الى خارجه. فعام ١٩٩١ تمركزت ٧١٪ من المشتغلات خارج البيت (مقابل ٣٠٪ فقط من الرجال) في خمس فئات مهنية هي التعليم، التمريض، الأعمال الكتابية، المبيعات والخدمة. وأغلب المشتغلات في قطاع الخدمات يعمل بدرجات واطئة من الأجر. وما زال دخل النساء لا يزيد على ٧٠٪ من دخل الرجال. في السنوات الأخيرة أخذت هذه النسبة في الارتفاع، لكن ذلك يعود في جانب منه الى هبوط معدل دخل الرجال. وقد ارتقى بعض النساء الى مناصب مهنية وادارية أعلى، غير أن غالبية النساء مازالت في أسفل سلم الوظائف. ان رعاية الأطفال، التي لا نجد فيها سوى ٣٪ من الرجال، تعتبر من أوطأ الأعمال وهذا الوضع المحزن لواحدة من أهم المهن يبيّن بجلاء طبيعة مجتمعنا.

٣ ـــ ان نسونة العمالة ذات صلة وثيقة بظاهرة يسميها السوسيولوجيون الألمان «بيتنة العمالة». ويستخدم المصطلح لوصف ظاهرة اتخاذ القوى العاملة والعمل نفسه سمات عمل ربة البيت. فالعمل المنظم يغدو على نحو متزايد واطئ المستوى، واطئ

الأجر،واطئ المهارة زعماً، غير أن أرباب العمل يطلبون ما يتسم به العمل البيتي المعتاد من البراعة والأداء. ولا نتحدث هنا عن العمل الذي تؤديه النساء فقط، بل كذلك عن العمل الذي يؤديه الرجال. وانطلاقاً من هذا الاتجاه تتنبأ الباحثة (كلوديا فون فيرلهوف) بان العامل الأجير الذي يعمل بدوام كامل، أي بروليتاريا المستقبل، سيحل محله عمل عامل يشتغل بأسلوب ربة البيت والفلاح.

٤ ــ ثمة ظاهرة متنامية هي تجريد العمالة من التنظيم الحكومي. وذلك ما تعتبره دائرة الضرائب في كندا مؤامرة للتهرب من الضرائب. فمع تنامي سعي الشركات لتقليص عمالتها ولنقل نشاطها الى العالم الثالث، يضطر الناس الى البحث عن عمل في القطاع غير المنظم من الاقتصاد. غير أن الرأسمالي يلجأ، هو الآخر، الى القطاع غير المنظم لخفض كلفة منتجاته. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً عدة، منها العمل المرهق غير الخاضع للرقابة الحكومية، أو بعثرة مهام الانتاج الى البيوت لأدائها من قبل النساء، كما يحصل في صناعتي الملابس والالكترونيات. فالاقتصاد الياباني، مثلاً، يعتمد «نظاماً تراتبياً» حيث تُصنع بعض الأجزاء الخاصة في ورشات الأزقّة لتدخل في قوام أحدث منتجات شركتي نيسان وتويوتا رغم ان التكنولوجيا فيهما عالية المستوى.

٥ ـ هذا يقودنا الى الاتجاه الذي سماه باحثون بريطانيون «وقتنة العمالة». فحسب دراسات أجريت في كندا من قبل المجلس الاقتصادي ودائرة الاحصاء، يعمل ثلثا القوى العاملة بنصف دوام، أو لفترات قصيرة، أو حسب عقود لمدة محددة قصيرة، أو في أعمال غير دائمية أخرى وأفاد ثلث العاملين بنصف دوام انهم يريدون عملاً بدوام كامل لكن الكثيرين غيرهم (لاسيما النساء) يفضلون العمل بنصف دوام بسبب المسؤوليات العائلية. كما أفاد العمال بدوام كامل ان أرباب العمل يستخدمون العمل الوقتي من أجل خفض الأجور وتكاليف الضمان الاجتماعي وكذلك استعادة سيطرتهم على سوق العمالة.

٦ ــ بعض الاتجاهات المذكورة أعلاه تنطبق على اعادة الهيكلة في كلا مركز وأطراف الاقتصاد العالمي، لكن عاقبتها تبدو أشد دراماتية في العالم الأول جراء المضي في تقليص حقوق وضمانات الشغيلة. ومع تزايد سمات العالم الثالث (الأطراف) في ظروف عمل وحياة العالم الأول، فان بعض الكتاب في امريكا وكندا صار يقول اننا نشهد «طرفنة» للمركز، أو تحول امريكا وكندا الى ما يشبه امريكا اللاتينية Latinamericanization. فخلافاً لخطاب دعاة حرية التجارة تمهد NAFTA (اتفاقية

حرية التجارة بين امريكا وكندا والمكسيك ــ ث جـ) السبيل لانخفاض مستوى المعيشة في امريكا وكندا باتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتزايد عدد المشردين،واشتداد الحاجة الى اغاثة الفقراء بالطعام. ومع تزايد البطالة الكلية والجزئية تنتشر صيغة التشغيل المتبعة في شبكة مطاعم (ماكدونالد) في أعمال واطئة الأجور والمرتبة، لساعات قليلة. فهي أعمال غير مستقرة ولا تكسب مزاوليها حقوقاً تتجاوز أجور الساعات المحددة التي يشتغلون أثناءها. وهي «أعمال رديئة» كما يصفها «المجلس الاقتصادي الكندي» الذي شأن غيره، يتوقع تنامي مثل هذه الأعمال على حساب غيرها. ويتنبأ أحدهم ان تشكل مثل هذه الأعمال «الرديئة» ٨٠٪ من فرص العمل التي تنشأ في المستقبل المنظور، فيما تتشكل العشرون بالمئة الباقية من «الأعمال الجيدة» لما يدعى «المجتمع ما بعد ــ الصناعي» الذي يتغنى أغلب السوسيولوجيين بمحاسنه.

انهم يقولون ان عصر المعلومات يستبدل «الانتاج الفوردي» (أي أسلوب تنظيم الانتاج الواسع الذي ابتكره هنري فورد في مصانعه للسيارات) بشكل جديد من «الانتاج المرن». ويرى العمال مشكلة هذا الانتاج المرن في انهم هم الذين يتحملون حتى الآن أثقل عواقب هذه المرونة. واذا ما استمرت الاتجاهات المذكورة آنفاً فانني لا أتوقع دخولنا جنة المجتمع ــ ما بعد الصناعي الموعودة بل سندخل عالماً كئيباً حيث حولت الهندسة الوراثية العامل الى عبد كلي القدرة superman ليصبح السلعة الرئيسية للشركات العملاقة الجبارة، وحيث يسود حياة الشارع ما تشهد مدن امريكا والعالم الثالث حالياً من تفشي الاهمال وتفاقم الجرائم في الصراع من أجل بقاء الأقوى. انه عالم أسود قد دمّر فيه التلوث جو الأرض.

ما العمل لتفادي مثل هذا المصير ؟

أولاً، يجب التصدي للدوغما الليبرالية الجديدة الزاعمة أن ليس هناك بديل عن الاذعان لـ «قوانين أسواق الرأسمال». فالايمان بان هناك بعض القوانين الاقتصادية الطبيعية المشابهة لقانون الجاذبية، يحول دون بذل الجهد اللازم لحل مشاكل الفقر، وعدم المساواة ودمار البيئة. فينبغي الادراك أن أخطر قصور يواجهنا ليس مالياً، بل اجتماعياً وديمقراطياً. فالأنظمة الاقتصادية من صنع البشر، وينبغي ان نصنع أفضل من نظام لا يلبي حاجات البشرية.

ثانياً، بالوسع التخلي عن التكنولوجيات الضارة بالشغيلة والأرض، فينبغي دحض الافتراض السائد الذي مفاده ان التكنولوجيات ليست سوى نتاج محايد لتاريخ تقدم الميكانيك فما علينا الا التواؤم معها. فالتكنولوجيات وتطبيقاتها إنما هي نتاج لخيارات الانسان. بعضها يمكن ان يحسّن حياتنا. وبعضها لا يؤدي الا الى تفاقم استغلال الناس وتدمير البيئة، فيجب التخلص منه. وقد يتطلب ذلك تغيير نمط الحياة في العالم الأول باستبدال النقل الفردي بأنظمة من النقل العام المحسّن. هذا على سبيل المثال لا الحصر.

ثالثاً، ينبغي السعي من أجل تشريعات تمنع ابرام اتفاقيات بين الدول تسمح لرجال الأعمال بنقل نشاطهم ورأسمالهم من مناطق ذات قوانين صارمة بشأن ظروف العمل والبيئة إلى مناطق تتميز بتراخي التشريعات وتطبيقها بشأن هذه الظروف، مثل الولايات الامريكية الجنوبية والمكسيك. فنحن بحاجة هنا الى ميثاق اجتماعي على غرار ذلك الذي أقر في اطار الاتحاد الأوروبي وذلك بعد تحسينه. ويمكن السعي كذلك على النطاق المحلي لتحسين ظروف العمل، على غرار ما حصل في منطقة Sas-katechevan حيث عُدلت التشريعات المحلية للحد من استغلال أرباب العمل للعمالة الطارئة والتي لا تشتغل كل ساعات اليوم أو الأسبوع، ولتحسين تنظيم وقت العمل وتوسيع التمتع بتعويضات الضمان الاجتماعي. لكن الحكومة المحلية أذعنت للتوجه اللبرالي الجديد ولضغوط رجال الأعمال لعرقلة التعديلات المقترحة للتشريعات المحلية بحجة انها تؤدي الى هرب رؤوس الأموال من المنطقة.

رابعاً، أثبت التاريخ أن تحسين ظروف حياة وعمل الشغيلة وتطوير الضمان الاجتماعي لا يتحقق إلاّ عبر الكفاح الاجتماعي من قبل العمال والنساء، والأقليات المضطهدة عرقياً وشعوب المستعمرات والأطراف. وحيثما يتراخى الكفاح الاجتماعي تتعرض مكاسب الشغيلة الى القضم باستمرار. وبالنظر لتعمق عولمة الاستغلال والظلم الرأسماليين، فان الحاجة تتعاظم الى ائتلاف عالمي بين الضحايا لئلا تؤدي سيرورة العولمة الى تنافس العمال والجماعات في سباق يؤدي بالكل نحو الحضيض.ولنتذكر أن الأرقاء كانوا يكافحون من أجل تحررهم.

ترجمة ث ج

عن Monthly Review عدد٢، ١٩٩٥.

ملاحظات في الاقتصاد السياسي المعاصر

د. سعاد خيري

هل الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ؟

قدمت البشرية في بحثها عن فهم جوهر العلاقات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع عباقرة تجاوز الكثير منهم حواجز الزمان والمكان واستشرف آفاق تطور المجتمع. وتميز ماركس بنهجه المادي الديالكتيكي في تحليل جوهر هذه العلاقات. واستشرف مستقبل البشرية. وأقام صرحاً نظرياً غنياً، ينير السبيل لتحقيق أحلامها في علاقات اقتصادية اجتماعية خالية من الاستغلال والاضطهاد وبناء حياة انسانية حقة.

اختبر ماركس ما توصل اليه من قوانين عامة لتطور المجتمع البشري على جميع مراحله التي مر بها ليستنتج حتمية زوال الرأسمالية والانتقال الى الشيوعية، مستنداً على ديناميكية تطور قوى الانتاج التي تحتم تطور علاقات الانتاج : الأساس المادي للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع.

ويتميز مؤلف ماركس القيّم «الرأسمال» بنهجه المادي الديالكتيكي في دراسة الاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي. فقد سبق ماركس كثير من العلماء الاقتصاديين في هذا المجال أمثال آدم سمث وريكاردو. وقد استفاد ماركس كثيراً من ومضات أفكارهم العبقرية.

انطلق ماركس في دراسة جوهر النظام الرأسمالي من الوحدة الأساسية في بنائه وهي البضاعة التي تجمع كل تناقضاته الأساسية. واستخلص التناقض الرئيس للرأسمالية وهو التناقض بين العمل والرأسمال، وجوهر الاستغلال الرأسمالي : فائض

القيمة والقانون الأساسي للرأسمالية : الركض وراء الربح الذي يعطيها، الى جانب قوانينها الأخرى، ديناميكية تطوير القوى المنتجة التي بدورها تحتم تجاوز علاقات الانتاج الرأسمالية.

ان ما يكسب «الرأسمال» أهمية حيوية في عصرنا هو حقيقة ما توصل اليه ماركس من ان الرأسمالية، في جميع مراحل تطورها، لا تلغي مراحلها السابقة فقال : «لا توجد رأسمالية نقية» فالى جانب المرحلة السائدة من تطورها توجد بقايا المراحل السابقة. فمرحلة المنافسة الحرة كانت تضم، فضلاً عن بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية، الانتاج البضاعي البسيط والموسع. وفي مرحلة الاحتكارات والإمبريالية لم تلغ المنافسة الحرة ولا الانتاج البضاعي البسيط أو الموسع بل أخضعت جميع تلك العلاقات لقوانينها ومصالحها. وفي المرحلة المعاصرة من الرأسمالية لا تزال الامبريالية وقوانينها سارية وكذلك المراحل السابقة. ولكنها جميعها تخضع للقوانين العامة للمرحلة الجديدة السائدة.

وإذ توسع ماركس في دراسة المراحل الأولى من الرأسمالية، التي سبقت وعاصرت حياته، فقد تولى لنين دراسة مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ونشوء الامبريالية التي اقتسمت العالم بين الدول الرأسمالية المتطورة. واكتشف قوانينها الأساسية ولاسيما قانون التطور غير المتناظر للمراكز الرأسمالية الذي يحتم اعادة اقتسام العالم عن طريق الحروب. فجاء كتابه القيّم «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» مكملاً لكتاب ماركس «الرأسمال» وتطويراً للاقتصاد السياسي الماركسي للرأسمالية.

وأوضح لنين أن الامبريالية ليس فقط عمقت جميع التناقضات الأساسية للرأسمالية وفي مقدمتها التناقض بين العمل والرأسمال وبين المركز والأطراف بل انها عمقت الصراع الطبقي ووسعت قاعدته الاجتماعية. فقد ربطت بين نضال الطبقة العاملة ونضال الشعوب المضطهدة، أيضاً واستخلص حتمية الثورة الاشتراكية وصاغ مقولته : «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية». ولم يقتصر نشاط لنين على صياغة النظريات بل عمل على تطبيقها وتطويرها من خلال الممارسة الحية. فقاد أول ثورة اشتراكية وبدأ بوضع وتطبيق الأسس العلمية للاقتصاد السياسي للاشتراكية التي حدد ماركس معالمها وهي : الانتاجية الأعلى، الثقافة الأعلى، الديموقراطية الأوسع.

وبرهن البناء الاشتراكي، في أول تجاربه، أن الامبريالية حقاً عشية الثورة الاشتراكية. وكان يمكن ان تكون أعلى مراحل الرأسمالية لو نجحت الاشتراكية الفعلية في تحقيق علاقات الانتاج الاشتراكية، وفقاً لقوانينها العامة على نطاق قطر واحد أو مجموعة أقطار، واستطاعت أن تجذب بقوة المثل بقية بلدان العالم ولم يكن ذلك مستحيلاً.. ان فشل الاشتراكية الفعلية في تحقيق ذلك، وانهيار المنظومة الاشتراكية فضلاً عن انطلاق الثورة العلمية التكنولوجية، مهد السبيل لدخول الرأسمالية في مرحلة جديدة من تطورها، أعلى من الامبريالية وأشد خطراً على البشرية. يمكن تسميتها بمرحلة «عالمية الرأسمال».

مرحلة عالمية الرأسمال

هي مرحلة من تطور الرأسمالية تجري وفق قوانينها العامة وضمن التشكيلة الاقتصادية ـــ الاجتماعية للرأسمالية، وليست عملية ارادوية، مهدت لها الثورة العلمية التكنولوجية في ظروف سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية على النطاق العالمي. ويقوم أساسها المادي على سيادة الشركات متعددة الجنسيات وبنوك وبورصات واستثمارات عالمية متعددة الجنسيات تغطي العالم وتستثمر خيراته وتستغل شعوبه وتعبث بمصيره.. وهي، أسوة بمراحل الرأسمالية الاخرى، نشأت في أحضان المرحلة التي سبقتها: الامبريالية، وتطورت واكتسبت سمات نوعية متميزة وتفرض اليوم قوانينها عبر صراع عنيف لاخضاع قوانين المراحل السابقة لمصلحتها. ومن أبرز سمات مرحلة عالمية الرأسمال :

دمج رأسمال المركز والأطراف

ان التمركز والتركز في الرأسمال الوطني الذي تحدث عنه لنين في مرحلة الامبريالية يجري الآن وبسرعة فائقة على النطاق العالمي، ولا يميز بين رأسمال دول المراكز والأطراف. فرأسمال العائلة المالكة السعودية ومشايخ الخليج وعوائل الدكتاتوريين من أمثال صدام حسين وماركوس ومهراجات الهند ورأسمال مافيات تجارة السلاح والمخدرات فضلاً عن الرأسمال الصهيوني، تسهم جميعها في تكوين الرأسمال العالمي وفي تحقيق أهدافه.. فقد لعب رأسمال دول الخليج دوراً أساسياً في تمويل التمرين الأول لمرحلة عالمية الرأسمال في السيطرة على العالم بقوى وتمويل

عـالمي في «عاصفة الصحراء». الجريمة الفظيعة وليست الأفظع بحق البشرية في هذه المرحلة من تطور الرأسمالية.. وتسهم السعودية بمليارين وثلثمائة مليون دولار في رأسمال صندوق النقد الدولي البالغ ٢٦ مليار دولار، وفقاً للنشرة الاقتصادية لمحطة تلفزيون م ب سي، مما يتيح لها التأثير على قراراته نسبياً.

تعميق التمايز العمودي بين المركز والأطراف

عمقت الامبريالية التمايز بين المراكز والأطراف لضمان استمرار استغلال شعوب العالم. وحكمت على بلدان كثيرة بالتخلف الاقتصادي والحضاري والتبعية. وأطلق على هذه البلدان: «البلدان المتخلفة» أو «العالم الثالث». ولكن الرأسمال العالمي في مرحلته الجديدة وفي ركضه وراء الأرباح يعمل على التخفيف من هذا التمايز الذي يشكل احدى السمات الأساسية للامبريالية.. فقد انتشرت المراكز الصناعية المتطورة في العديد من البلدان المتخلفة. وليس بعيداً ان تعمها جميعاً.. والى جانب ذلك يتعمق التمايز العمودي بين المراكز والأطراف في كل بلد حيث تزدهر المراكز الصناعية والمالية والخدمية حتى في أكثر البلدان تخلفاً وتحيطها أطراف متخلفة تعيش فيها الجماهير التي يهمشها ويهشمها الرأسمال العالمي بحرمانها من حق العمل والتمتع بمنجزات الحضارة الانسانية.

الغاء التمييز في الاستغلال
للعمل الميكانيكي والعمل الفكري

فرضت الثورة العلمية التكنولوجية الربط بين العمل الميكانيكي والعمل الفكري بقدر ربطها بين العلم والعمل حيث فرضت رفع مستوى العمال ثقافياً وفنياً. كما فرضت على العمل الفكري الارتباط بالممارسة العملية ولاسيما الانتاج. ويستغل الرأسمال العالمي هذه الحقيقة للامعان في استغلال العمل الفكري وليس لصالح البشرية، كما تهدف علاقات الانتاج الاشتراكية أي من أجل رفع مستوى البشرية عموماً ثقافياً وفنياً وتحويل العمل الى حاجة انسانية وضرورة حياتية وانما حولت الرأسمالية الجهد الفكري الى بضاعة خاضعة للبيع والشراء أسوة بقوة العمل.. وهكذا فان الرأسمالية في مرحلتها هذه تعمل أكثر من مراحلها السابقة على تهيئة وتوسيع القوى الاجتماعية التي تقضي عليها. وتمدها بكل الامكانيات تماماً كما قال ماركس: الرأسمالية تهيء حفاري قبرها..

تقويض النظام السياسي القائم على الدولة

لقد تميزت المراحل السابقة من الرأسمالية بنضوج نظام الدولة الوطنية والتنافس بين الدول حيث تتحقق العلاقات الرأسمالية ويعاد انتاجها في اطار الدولة المركزية بواسطة آليات الصراعات السياسية والاجتماعية داخل المؤسسات الوطنية.. وفي هذه المرحلة من تطور الرأسمالية لم تستطع الرأسمالية خلق آليات سياسية اجتماعية قادرة على تكوين تحالفات سلطوية على مستوى القرار الاقتصادي للرأسمال العالمي العالي التركيز. ويبرز التناقض بين القرارات الوطنية وبين فعل القوانين الاقتصادية الديناميكية للرأسمال العالمي.. ولم يستطع حلف الأطلسي ولا الوحدة الأوربية ولا هيمنة الولايات المتحدة ان تكون الأداة السياسية العالمية للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة ولا أي تشكيلة أخرى يمكنها حل التناقضات الأساسية للرأسمالية وقوانينها الا بالقضاء على الرأسمالية نفسها.

وفي هذا الصراع بين النظام السياسي الدولي وبين مصالح الرأسمال العالمي تتراجع الدولة الوطنية حتى في الدول الرأسمالية المتطورة.. فقد شكل كبار الرأسماليين العالميين عام ١٩٧٣ «اللجنة الثلاثية» من ستين عضواً من اوربا ومثلهم من اليابان وعدد أكبر من الولايات المتحدة، هدفها تخليص الرأسمال من تدخل السيادة الوطنية والتخطيط لسياسة حماية مصالح المؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات، سواء كانت صناعية أم مالية أم خدمية.

وتضم هذه اللجنة سياسيين أمريكان من كلا الحزبين : الجمهوري والديمقراطي فالى جانب جيمي كارتر الديموقراطي وبوش الجمهوري وهنري كيسنجر وبرجنسكي الجمهوريين، الى جانب سايروس فانس والزعيم الأسود اندرو يونك الديموقراطيين. كما تضم رؤساء مجالس ادارات شركات عملاقة مثل جنرال موترز للسيارات واكسوني للبترول وبنك اميركا وجنرل الكتريك عن الولايات المتحدة، وعن اليابان : سوني ومتسوبيشي ومن المانيا : دي زايت ومرسيدس بنز وسيمنس فضلاً عن رؤساء حكومات ووزراء اقتصاد وخارجية بعض الدول الرأسمالية المتطورة.

ويجمع هؤلاء على اختلاف اتجاهاتهم السياسية واختلاف دولهم المصالح المشتركة للرأسمال العالمي.. وفي اجتماع «اللجنة الثلاثية» في ٦ـ٩ نيسان ١٩٩٤ بحثت قضية «السيادة الوطنية» وأشارت الى ان الاحداث العالمية تفرض الآن نوعاً من

المراجعة لمفهوم «السيادة» ويتعين على الأفراد والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأصغر من الدولة والكيانات الأكبر من الدولة أن تأخذ مكانها الى جانب الدولة ذات السيادة : كرعاية وكمصادر في الوقت نفسه للقانون الدولي، وان الحكومات نفسها آخذة بالتغيير من الكيانات القائمة على الدولة القومية الى الكيانات متعددة الجنسيات من أشكال الوصاية الى الكيانات فوق القومية مثل المجموعة الأوروبية، وان عدداً متزايداً من المؤسسات مثل الأمم المتحدة والجات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة الحرة) وصندوق النقد الدولي تبدي خصائص ناتجة عن اتفاقات بين كيانات ذات سيادة بان تسلم بعض امتيازاتها لها.. كما تناول النقاش دور المنظمات الدولية في اعادة بناء الدولة التي يصيبها الاخفاق والتفكك مثل الصومال والبوسنة.. وفي منع انتشار الأسلحة النووية. والتدخل لحماية حقوق الانسان ! والنشاطات الدولية للمؤسسات العملاقة متعددة الجنسية والقانون الدولي وعلاقة مفهوم السيادة بمفهوم السلام ! والدور المتغير لمجلس الأمن والقوات التي تأتمر بأمره ! وسياسات الهجرة وحماية البيئة في علاقتها بسيادة الدولة !

ان الهدف الأساسي «للجنة الثلاثية» هو سحب السيادة من الدولة الوطنية وتتحول هذه اللجنة الى أداة لهيمنة الرأسمال العالمي على العالم رغم محاولة الامبريالية الامريكية الحد من قدرة الشريكين الآخرين لها في اللجنة : اوربا واليابان، على المنافسة..

ومع ذلك فقد أثارت نتائج الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية ضجة في صفوف ممثلي الامبريالية من الرأسماليين الامريكان. تمثلت في الاتهام الصريح : بان اللجنة الثلاثية تتآمر على السيادة الامريكية وترمي الى تحويل الولايات المتحدة الى اقليم داخل حكومة عالمية، وذلك بالتوقيع على معاهدة قانون البحار الذي يخضع بحار العالم ومحيطاتها فيما عدى المياه الاقليمية التي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري بالنسبة للدول الساحلية، لاشراف الأمم المتحدة من خلال هيئة تسمى «السلطة الدولية لقاع البحار» وهي تخضع للجمعية العامة للأمم المتحدة.. وسيكون لهذه الهيئة تحديد كيفية استغلال الثروات الكامنة في أعماق البحار والمحيطات واعتبار ذلك جزءاً من خطة لاخضاع سيادة الولايات المتحدة للأمم المتحدة ! كما انتقدوا وضع القوات الامريكية التي تشترك في عمليات حفظ السلام الدولية في مختلف أنحاء العالم تحت قيادة دولية غير أمريكية تحددها الأمم المتحدة وهو ما يتعارض مع الدستور الامريكي.. كما يبرز التناقض بين

الرأسماليين الامريكان في معارضة الكونغرس الامريكي لاتفاقية (الجات) باعتبارها تمس السيادة الوطنية للولايات المتحدة.

ويجري حل كل هذه التناقضات لصالح الرأسمال العالمي كما كان واضحاً في حل الصراع بين الرأسمال الامريكي والياباني الأخير بتدخل رؤساء الدول السبع لمصلحة الرأسمال العالمي وليس الوطني..

وتفضح جويس نيلسون الكاتبة اليسارية الكندية الوشائج القوية بين المرحلتين : الامبريالية وعالمية الرأسمال، حيث تشير الى كيفية اضعاف السيادة الوطنية بطريقة انتقائية بحيث تضمن ولو مؤقتاً الهيمنة للدول الرأسمالية الكبرى.. فاتفاقية (النافتا) منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تلغي تدريجياً قدرة الدولتين المشاركتين للولايات المتحدة على تحديد أولوياتهما وقوانينهما الخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة والبيئة والبرامج الاجتماعية. وكيف استغل الرأسمال الامريكي الأزمة العميقة التي تعاني منها المكسيك لاخضاعها لشروطه للخروج منها (جريدة نضال الشعب السورية، في تشرين ثاني ١٩٩٤).

وتتآكل السيادة الوطنية للدول الفقيرة على المستويين الدولي والمحلي لصالح المنظمات العالمية التي يهيمن عليها الرأسمال العالمي : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة (الجات) وخاصة من خلال استغلال تبعات سياسة الاغراق بالمديونية وفرض الشروط المخلة بالسيادة الوطنية لمعالجتها..

ويعبث ممثلو الرأسمال الوطني في بعض البلدان المتخلفة المندمج بالرأسمال العالمي بالسيادة الوطنية. ففي مرحلة سيادة الامبريالية ولاسيما في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن حيث تصاعدت حركة التحرر الوطني باسناد المنظومة الاشتراكية ساهم ممثلو الرأسمال الوطني في النضال من أجل السيادة الوطنية والتحرر من الامبريالية وناضلوا ضد الأحلاف العسكرية العدوانية واقامة القواعد العسكرية في بلدانهم. نراهم اليوم يتشبثون بالقوى الامبريالية لحماية مصالحهم من جماهير شعوبهم، ويرحبون باقامة القواعد العسكرية في بلدانهم. ويمولون الحملات العسكرية والحروب الامبريالية ضد البلدان الأخرى لحماية مصالح الرأسمال العالمي، كما تفعل السعودية والكويت، وكما يفعل صدام حسين وزمرته بدعم من الرأسمال العالمي. فهو يبيع حاضر ومستقبل الوطن وشعبنا لقاء استمراره في الحكم واستمرار تدفق الأموال الى أرصدته في الشركات والبنوك متعددة الجنسيات.

وحتى حكام اسرائيل خضعوا لمصالح الرأسمال العالمي وبضمنه الصهيوني باستبدال شعار «اسرائيل من النيل الى الفرات» بشعار «السوق الشرق أوسطية» لان هذه السوق تتيح مجالاً أوسع لهيمنة الرأسمال العالمي والصهيوني يمتد من المحيط الى الخليج.

ويسخر الرأسمال العالمي العديد من الوسائل والآليات لتحقيق سيادته العالمية ومنها :

سياسة الاغراق بالديون :

بعد تصاعد حركة التحرر الوطني وتحقيقها انتصارات هائلة في مجال الاستقلال السياسي والاقتصادي بمساعدة المنظومة الاشتراكية وتحقيقها معدلات نمو لم تشهدها في تاريخ التبعية للامبريالية، لجأ الرأسمال العالمي الى سياسة الاغراق بالديون لاعادة هيمنته عليها مستغلاً طموحات الساسة الوطنيين للنمو الأسرع. وقد نبه عدد من المفكرين الماركسيين الى خطر المديونية على البلدان النامية كما نبه خروتشوف البولونيين، وكانت بولونيا أول دولة اشتراكية قدمت لها الدول الرأسمالية القروض في مطلع الستينات، محذراً من مغبة الغرق في برميل عسل الديون الرأسمالية.

وشجع الدول النامية على المديونية في البداية سهولة تحمل أعبائها الا ان الترويج للنهج الاستهلاكي وزيادة الطلب على المواد الغذائية ومواد الطاقة وأدوات الانتاج وسلع الترف ساعد على بلوغ المديونية حداً بالغ الخطورة سواء لسد العجز في الميزان التجاري أو لتمويل الواردات فضلاً عن خدمة الديون التي أخذت تستحوذ على معظم الدخل الوطني. فانعكست حركة الرأسمال وأصبحت من البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية المتطورة منذ السبعينات تسديداً لأقساط الديون وخدماتها. واستكمل الرأسمال العالمي سياسته بتدوير الفوائض الهائلة لدى بنوكها وتحويلها الى قروض. ومن ثم طورها الى الأسلوب الحالي الذي يروج له صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحويل الدين الى أصول انتاجية في البلد المدين أي بيع الأصول الانتاجية للشركات متعددة الجنسيات والبنوك لتسديد الديون لتعود الهيمنة الكاملة على هذه البلدان بشكل جديد يختلف عن الهيمنة الامبريالية ويفوقها وحشية وخطراً.

الخصخصة :

وهي من الوسائل المهمة للهيمنة العالمية للرأسمال العالمي، ومن الوسائل المهمة أيضاً لتقليص دور الدولة وسحب امكانياتها في الحياة الاقتصادية. وتسير عملية الخصخصة بسرعة مذهلة حيث تجرد الدولة نفسها من أهم أدوات سيادتها التي تمكنها من انتهاج سياسة مستقلة نسبياً. فالحكومات في كل مكان : اوربا الشرقية والغربية والبلدان النامية والمتطورة تبيع الملكية العامة التي ليست لها دون مقابل تقريباً. وتطرحها في السوق لتباع بأبخس الأثمان بعد أن كلفت اشادتها عمل ومدخرات أجيال. ويتقاسم كبار الموظفين مع رأسماليي الدول الرأسمالية الكبرى هذه الغنائم التي لم يكونوا يحلمون بها قبل عقد واحد. وينفذ الرأسمال العالمي هذه السياسة بكل خطواتها مرة واحدة على دول شرقي أوربا والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي، بالاشتراك مع الفئات الحاكمة والرأسمالية الناهضة ومافيات الجريمة المنظمة والمخدرات للهيمنة علي هذه البلدان واستغلال مرافقها العلمية والتكنولوجية وثرواتها الطبيعية الهائلة وتسخيرها لمصالحه.

وفي بلدان الأطراف تجري الخصخصة وفق مخططات التكييف الهيكلي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي كشرط لاعادة جدولة الديون المتراكمة أو لتقديم ديون جديدة. ونظراً لضعف الرأسمال الوطني الخاص تذهب ملكية المؤسسات العامة التي بنيت بدماء وعرق الشعوب الى الرأسمال العالمي ليستعيد هيمنته الكاملة على هذه البلدان. فكتبت جريدة لوموند دي ريبابلك الفرنسية في شباط ١٩٩٤ تحت عنوان «موجة الحاق العالم بالرأسمال» تقول : «وتزين وسائل الاعلام التي يسيطر عليها الرأسمال العالمي عملية الخصخصة هذه باعتبارها تعبيراً عن «الرأسمالية الشعبية» ! فالشعب هو الذي سيملك الأسهم وهو الذي يجب ان يديرها ! وان الدولة لا تجيد ادارة المشاريع الاقتصادية ! والحقيقة ان الرأسمالية الشعبية خديعة. ففي فرنسا ونتيجة لبيع قطاع الدولة وغيره مثلاً تضاعف عدد المساهمين ثلاث مرات خلال الثمانينات وأصبح يتراوح بين ٤ــ٦ ملايين مساهم أي ١٠٪ من السكان ولكن العمال والموظفين الذين يؤلفون ثلث الشعب لا يملكون سوى ٥٪ من الأسهم و٢٥٪ من المساهمين لا يملكون أكثر من سهم واحد».

ان عملية الخصخصة ليست عملية بيع الاقتصاد الوطني فقط وإنما بيع سلطة الاقتصاد الضخمة أي السلطة السياسية المسيطرة على التطور الحالي والمستقبلي للمجتمع. فقبل الخصخصة كانت الشركات خاضعة لسلطة خاضعة بدورها لاشراف

البرلمان الوطني. أما بعد الخصخصة فلا سيطرة على الرأسمال الخاص الوطني والعالمي وأصبح الاقتصاد الوطني خاضعاً لهيئات ممثلة للرأسمال العالمي لا تخضع لأي رقابة أو أية سلطة سوى سلطة الرأسمال. وسيواجه الشغيلة في كل العالم استغلال وعسف الرأسمال العالمي دون قوانين وآليات تواجه هذه العملية التي تسندها التكنولوجية الحديثة والأجهزة العسكرية والسياسية والاعلامية الجبارة. في حين لا تزال حركة الطبقة العاملة بل عموم شغيلة اليد والفكر غير مستوعبة حقيقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجبارة الجارية في العالم بسرعة خارقة لمواجهتها فكرياً وسياسياً وتنظيمياً.

الهيمنة على المنظمات الدولية :

منذ سيادة العقد النقدي فرضت العلاقات الرأسمالية تحويل كل شيء الى بضاعة يمكن بيعها وشراؤها بالنقود. واذ بدأت بتحويل قوة العمل الى بضاعة ففي مراحل تطورها استطاعت تحويل الانسان وكل طاقاته الجسمية والفكرية الى بضاعة وتمكنت من تشويهه وتشويه قدراته ونفسيته وضميره.. وطورت وسائل وأساليب تحقيق ذلك، فمن اخضاع الفرد الى اخضاع المؤسسات ومن اخضاع الدول الى اخضاع المحافل الدولية. فها هي تشوه هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتخرق الشرعية الدولية باسم الشرعية الدولية. وتبيح لنفسها شن الحروب باسم صيانة الأمن والسلام، وتجرد الشعب العراقي من حق الحياة تحت ستار حماية حقوق الانسان. وعن طريق هيمنتها على وسائل الاعلام الجبارة أحكمت السيطرة على عقول البشر وتوجيهها لخدمة مصالحها وفرض ايديولوجيتها.

لقد حول الرأسمال العالمي المحافل الدولية من أداة لتحقيق أمن واستقرار العالم الى أداة لتحقيق أهدافه في السيطرة على العلم وضمان استمرار تدفق الأرباح الى خزائن جبابرة المال وإن عن طريق ابادة شعوب وتهديم مناطق شاسعة من العالم لتحقق أرباحاً مضاعفة، فمرة في استهلاك الأسلحة المكدسة واستلام أثمانها مضاعفة ومرة أخرى عن طريق اعادة اعمار ما هدمته، وخلق بؤر توتر لتأجيج سباق التسلح ونشر أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن التشويه الفكري والسايكولوجي الذي تمارسه أجهزة الاعلام الجبارة ونشر المخدرات والجريمة المنظمة والجوع والأمراض والتشوه التكويني للانسان عن طريق اساءة استخدام هندسة الجينات وتدمير البيئة وتفاقم مخاطرها على الحياة في كوكبنا..

فاي مصير ينتظر البشرية اذا ما استمرت سيادة العقد النقدي. واذ قال لنين : الامبريالية عشية الثورة الاشتراكية، فإن الاشتراكية في هذه المرحلة من تطور الرأسمال هي البديل الوحيد عن افناء البشرية الذي يمارسه الرأسمال العالمي حالياً.

الاجهاز على الحركة الشيوعية
المحتوى الايديولوجي لعالمية الرأسمال :

حاربت الرأسمالية الفكر الماركسي منذ نشوئه وعملت على تشويهه وأصبح العداء للشيوعية المحتوى الايديولوجي للامبريالية. فجندت لذلك المفكرين والعلماء والتكنولوجية والأدب والفن فضلاً عن المجرمين المحترفين والجلادين لمواجهة الفكر الماركسي اللنيني والحركة الشيوعية وأعظم منجزاتها المنظومة الاشتراكية. ومع ذلك لم تستطع القضاء على الفكر الماركسي اللنيني ولا على الحركة الشيوعية لان نشوءهما وتطورهما كان وسيبقى ضرورة تاريخية مادامت الرأسمالية قائمة، لتحقيق السيرورة التاريخية للمجتمع البشري. وعلى الرغم من مساهمة كل ما فعلته الامبريالية في انهيار المنظومة الاشتراكية، فان انهيار التجربة الأولى لبناء الاشتراكية جاء نتيجة حتمية لأخطاء الحركة الشيوعية عموماً والأحزاب الشيوعية في بلدان المنظومة خصوصاً.. ولم تكن بفعل متآمرين معدودين أو وليدة مؤامرة امبريالية موقوتة بل جاء نتيجة تراكم هائل من الأخطاء بدأت مع ولادة التجربة البكر الجبارة، ونمت وتطورت في أحضان النظام الجديد وفي أفكار وسايكولوجيا الجماهير التي تحملت وزر تلك الأخطاء، التي غذتها ودعمتها مختلف وسائل الرأسمالية العجوز الداهية..

وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية يهدف الرأسمال العالمي الى الاجهاز على الحركة الشيوعية والفكر الماركسي اللنيني وذلك بتصوير فشل التجربة الاشتراكية الأولى باعتباره فشل الاشتراكية فكراً وممارسة ودليلاً على عدم مصداقية الفكر الماركسي اللنيني. ويجيرون جميع جرائم الامبريالية بحق البشرية وحروبها الحارة والباردة الى الشيوعية والمنظومة الاشتراكية. ويوحون بان انهيار المنظومة الاشتراكية وبقاء النظام الرأسمالي دليل على خطأ الماركسية اللنينية في تعاقب مراحل تطور المجتمع البشري بل ودليل على خلود الرأسمالية، مستغلين البلبلة الفكرية في الحركة الشيوعية وترهل معظم أحزابها وجمود بعض مفكريها وانحراف بعضهم، الأمر الذي سبب انهيار التجربة وليس نتيجة لها.

وإذ أحدث انهيار التجربة الاشتراكية الأولى صدمة كبرى للشيوعيين عموماً فانها تحفز أفكارهم وحيويتهم لتطوير الماركسية اللنينية وأساليب ووسائل عملهم والاستفادة من تجاربهم للنهوض ثانية بقوة وعزم أكبر وشعور بالمسؤولية أعظم. فالبشرية أحوج ما تكون اليهم اليوم من أي وقت مضى للعمل على انقاذها من الفناء وتحقيق حلمها بمجتمع العدالة والرفاه. وتشكل وضوح الرؤية واستيعاب جوهر التطورات العالمية الجارية منطلقاً أساسياً لتحقيق ذلك. ولذلك يعمل ايديولوجيو الرأسمالية على زعزعة الثقة بالماركسية اللنينية وسلب جوهرها الثوري ولاسيما تطويرها للاقتصاد السياسي للرأسمالية في مرحلتها الامبريالية وقدرتها على التطور لاستيعاب المرحلة الجديدة من الرأسمالية، وينكرون وجود مراحل للرأسمالية متميزة ويخطئون مفهوم الامبريالية ويحرمون استعماله، ليس فقط ليسدلوا الستار على جرائم الامبريالية بحق الانسانية وانما لزعزعة الثقة بحتمية زوال الرأسمالية أيضاً.

ويذهب بعض المنظرين الماركسيين، بدعوى التجديد في تحليل المرحلة الراهنة من الرأسمالية الى الاستنتاج بانتهاء الامبريالية كلياً وبعضهم الى تخطئة وجودها أساساً وتحميل اللنينية وزر انهيار المنظومة الاشتراكية، مما دفع الكثير من الأحزاب الشيوعية الى تجاوز اللنينية في برامجها وأدبياتها، وحتى عن ذكر الامبريالية في حين لا يزال دورها وقوانينها فاعلة ولاسيما بالنسبة للبلدان المتخلفة.

ان تجاوز اللنينية يحرم الشيوعيين من استيعاب النظرية الماركسية عموماً ويضبب رؤيتهم ويفقدهم الربط بين مراحل الرأسمالية وبالتالي تطور مراحل نضال الحركة الشيوعية وتطور تجاربها وامكانية تطوير النظرية الماركسية لانه يترك هوة في منهجية المعرفة والتواصل المنهجي لتطويرها لاسيما وان الامبريالية وبعض قوانينها التي صاغها لنين في كتابه القيم «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» لا تزال سارية المفعول رغم سيادة قوانين عالمية الرأسمال. ولا يمكن ادراك وفهم قوانين المرحلة الجديدة دون فهم المراحل السابقة لها.

ولا يقل خطراً على الحركة الثورية اعتبار بعض الماركسيين، بل وأحزاب شيوعية عديدة بان الامبريالية هي السائدة، وهي أعلى وآخر مراحل الرأسمالية، وقوانينها هي السائدة. وإذ يقرون بوجود بعض المتغيرات، فانهم يعتبرونها مظاهر أو سمات جديدة للامبريالية، مما يبقي استنتاجاتهم النظرية أسيرة المرحلة الامبريالية وكذلك أساليب

ووسائل كفاحهم أي يصيبهم بالجمود والتحجر في الميدان النظري والعملي ويفقدهم امكانية مواكبة العصر ومتطلباته المتجددة لقيادة العملية الثورية.

ان المرحلة الجديدة من الرأسمالية تفرض تجديد الحركة الشيوعية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً انطلاقاً من الواقع الجديد والاستفادة من تجاربها، ولاسيما تجارب بناء الاشتراكية الأولى رغم فشلها فالتجارب الفاشلة ليست أقل خدمة لتطور العلم والمعرفة من التجارب الناجحة، فضلاً عن الاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية في جميع ميادين النضال.

وأخيراً على الحركة الشيوعية نقد وتفنيد ليس النظريات والمفاهيم الرأسمالية المعاصرة فقط، بل والنظريات والمفاهيم المبتسرة التي يغذيها اليأس وضعف الثقة بالشعوب أو الرغبة العارمة بالتجديد والعدمية. وعليها التفتح للجديد دون حدود وفسح المجال للنقاش العلني دون محرمات تعيق انطلاق الفكر العلمي.

١٩٩٥/٦/٢٨

اصـــــدارات وردتـنـا

د. صلاح نيازي : وهم الأسماء، شعر، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع.

كاظم الموسوي : الجبال، يوميات نصير (فصول من رواية لم تنته)، دار الكنوز الأدبية.

مظفر حسين : شرفات لا تطل على القلب، شعر، دار المدى.

د. نوري المرادي : المراجعة، دراسة نقدية لكتاب هادي العلوي «فصول من تاريخ الاسلام السياسي»، مالمو. السويد.

جنان جاسم حلاوي : تابع الطيران وحدك، شعر، دار نلسن، السويد.

مجلة الاغتراب الأدبي،
لندن، العدد ٣٢، المساهمون فيه : خوان غويتيسلو، ياسين عدنان، طالب الرفاعي، د. هشام عبد الرحمن، د. أحمد النعمان، سندس علي، لميعة عمارة، كريم عبد، د. أنور الغساني، زهور ونيس، فاضل السلطاني، ليلى العثمان، نسيم رجوان، رعد مشتت، شهد فاتم، ايمان النور، سعد سرحان، سميرة المانع، د. صلاح نيازي، زياد الوتري...

مجلة نوافذ،
يتبوري، السويد، العدد ٢، المساهمون فيه : كامل الركابي، د. داود سركيس، صحي الأشيقر، حسون زنكنة، وليد هرمز، د. عبد القادر ياسين، د. صباح محمود...

أفكار وملاحظات حول مفهوم العولمة واشكالياته الأساسية

د. صالح ياسر حسن

ملاحظة ضرورية

شهدت السنوات الأخيرة نقاشاً واسعاً في مدارس اقتصادية، منها الماركسية، حول طبيعة المرحلة الراهنة من تطور عالمنا. فالظواهر الجديدة السائدة في الحياة الاقتصادية، وفي المجتمع بصورة عامة، ذات آماد عالمية. وهذا النقاش المتشعب يدور أساساً حول السمات الجديدة للدور المتعاظم الذي تلعبه في النظام الامبريالي العالمي الشركات متعدّية الجنسية transnational corporations ورأس المال، الذي بدأ ينتقل بسرعة فائقة بين البلدان، وعلاقة هذا الدور بالدولة الوطنية. ويمكن ايجاز سمات المرحلة الراهنة بالآتي (١) :

* تراجع الطابع الوطني (المحلي) لنظم الانتاج أمام نظام انتاجي ذي أبعاد عالمية.
* اكتساب رأس المال المالي طابعاً عالمياً غير مرتبط بالنظم الانتاجية.
* حدوث الفصل الدولي لرأس المال عن وظيفته وتصدير رأس المال العامل (الانتاجي).
* تقدم الثورة التكنولوجية أفقياً وعمودياً وما ينجم عنها من الاقتصاد في رأس المال، وتدويل شبكة الاعلام والاتصالات والنماذج الثقافية.
* اتخاذ مشاكل البيئة أبعاداً عالمية تستوجب حلولاً عالمية بالمثل.

ولتوصيف هذه السيرورة انبثق مفهوم رنان هو «العولمة» globalisation، فماذا يقصد به ؟

العولمة : المفهوم والاشكالية

العولمة أحد المفاهيم الأكثر صدى في المناقشات التي تدور حول الاقتصاد، السياسة، التكنولوجيا.. والخ، على الصعيد العالمي، بحيث يبدو للمراقب المتامل (وكذلك الحائر!) وكأن كل قضية أو ظاهرة تتخطى الحدود القومية يمكن مناقشتها باستخدام مصطلحات «السيرورات العالمية» و «المخاطر العالمية».

ودون الدخول في «حرب المفاهيم» يتعين القول بأن العولمة، والكوننة، تستخدم أساساً كمفهوم مفتاحي لوصف السياقات الأساسية للتحول الراهن للنشاطات الاقتصادية على الصعيد العالمي. غير ان هناك من يؤكد على أن العولمة ليست ظاهرة إقتصادية فقط، بل انها كذلك حقيقة مركّبة تتعلق بالتحول الحاصل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. إنها، بحسب هؤلاء، ظاهرة كونية، تعني انتقال المجتمع العالمي، ككل الى مرحلة جديدة، نوعية ويتعين على العلم ان يصفها (٢).

ورغم أن الأبحاث حول النسق العالمي (الكوكبي) المعاصر تمتاز بالتنوع، من حيث القضايا التي تعالج ومراحل التقدم المعرفي التي بلغتها وكذلك المناهج المستخدمة، فان تلك الأبحاث تقوم على فرضيتين اساسيتين هما (٣) :

يوجد نسق كوكبي (عالمي برّاني Exogenous في علاقته بالمجتمعات المختلفة وينبغي أن يدرس في وضعه هذا.

إن النسق المذكور ذو تاثير فعال على تطور وتخلّف المجتمعات الداخلة ضمن بنيته الكلية. وجوهر هذه الفرضية هو أن تطور أو تخلف بلد معين يعتمد بدرجة مقررة على الموقع الذي يحتله ذلك البلد في البنية التراتبية لتقسيم العمل على صعيد عالمي وليس على وتيرة نموه المحلي الخاص.

وبحسب هذا الطرح فان الظواهر والسيرورات العالمية تمثل الآن واقعاً أساسياً (أولياً) تجاه الظواهر الناشئة على الصعيد المحلي التي تعتبر ظواهر مشتقة. تنبثق، إذن، بنية اجتماعية عالمية تعيد إنتاج التقسيم المتفاوت للعمل.

منعاً لأي إلتباس لابد من التاكيد على أن العولمة ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية. فقد انطوت الرأسمالية منذ بدايتها على الميل نحو إضفاء طابع من العالمية، الشمولية والتدويل (اللامتناظر) الذي اكتسب زخماً جديداً بالتدفقات الدولية لرأس المال الاستثماري في ظل الرأسمالية الاحتكارية، الذي أصبح قوياً نتيجة لتطور القوى المنتجة والتقدم العلمي / التقني ونشوء الشركات المتعدّية الجنسية. غير أن العولمة دخلت

مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال السنوات الأخيرة وأن هذا التغيّر الكيفي تزامن مع أزمة التراكم على صعيد عالمي، أي أن العولمة تعمل الآن في ظروف ركود اقتصادي عالمي.

واذا كان الركود الذي ساد فترات سابقة قد أدى الى تدويل internationalisation رأس المال (أي الابقاء على المنظومات الانتاجية الوطنية وتفسير عملية التدويل من زاوية تصدير رأس المال)، فان أزمة الركود الطويل المدى الذي نشهده في العقود الأخيرة تمثل الحافز الأساسي لتدويل الأزمة الرأسمالية، كرافعة رئيسية للوصول الى حلول على مستوى الاقتصاد الكوني global. ويعني ذلك ان الاتجاه المتعاظم للعولمة والكونية المتزايدة لرأس المال لا يستند اليوم على اقتصاد معافى يتعولم بسرعة، بل على اقتصاد راكد. ولهذا فان أطروحة بول سويزي صائبة حين يؤكد على «ان العلاقة المقلوبة بين المال والانتاج هي المفتاح لفهم الاتجاهات الجديدة في العالم» (٤). ومن جهة ثانية، يجب التأكيد على أن العولمة بحد ذاتها لم تسبب الركود العالمي ولكنها أدت الى تآكل عوامل الانتعاش الاقتصادي الذي امتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، حين حلّت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية (٥) التي استحثت ضرورة استخدام حزمة من السياسات والحلول لادارة تلك الأزمة مما أدى الى تكريس ومفاقمة الركود وتعميقه واتخاذه طابعاً عالمياً طال الجميع بلا استثناء.

اضافة لذلك لم تشمل عملية التدويل الاقتصادي في القرن الماضي الا التبادل التجاري في عدد من الخامات، الأمر الذي أعطى للسوق العالمية طابعاً دولياً intenational أكثر منه عالمياً global. ففي تلك المرحلة الباكرة كان مضمون قانون القيمة مايزال مضموناً وطنياً بصفة أساسية. كما ان قانون القيمة العالمية كان لا يزال في مرحلته الجنينية، فلم يلعب، بعدُ، عامل المنافسة الدولية إلا دوراً محدوداً(٦).

لنواصل تكثيف إشكالية العولمة لفهم منطق التنظيرات المرتبطة بها.

يفترض منطق العولمة الرأسمالية اضفاء أولوية على مقتضيات الادارة المعولمة للنشاط الاقتصادي على حساب وظائف الدولة الوطنية. ينعكس هذا الخيار في الخطاب السائد المعادي مبدئياً للدولة وعلى إنهاء تدخلاتها في الشؤون الاجتماعية وفي خصخصة مفرطة(٧).

وبعبارة أبسط فان خطاب العولمة الجديد يستند على الليبرالية المناوئة للسياسة، فالاقتصاد الكوني الجديد، المتحرر من السياسة، يسمح، حسب رأي منظّري العولمة،

للشركات والأسواق بتوزيع عوامل الانتاج، بالطريقة التي تتيح تحقيق أعظم المزايا، من دون التشوهات الناجمة عن تدخل الدولة. وإذا دفعنا هذه الأطروحة الى نهايتها المنطقية، أمكننا القول بأن الفكرة التي يريد منظرو العولمة بطبعتها الليبرالية، إيصالها هي التأكيد على أن عهد الدولة القومية قد ولّى وأن التحكم على المستوى القومي غير فعال ازاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. وهكذا فان الاقتصادات القومية أصبحت، بحسب هذا الطرح، تخضع لاقتصاد كوني واحد، تهيمن فيه أسواق المال الدولية والشركات متعدّية الجنسية. ونظراً لأن رأس المال في الاقتصاد المعولم يمتاز بالحراك، حيث ينتقل أينما تقتضي «الفائدة الاقتصادية»، في حين أن العمل مستقر قومياً، لأسباب معروفة، فان العمل مطالب أن يعدّل آماله السياسية لمواجهة الضغوط الجديدة التي يرفضها منطق التنافس في الاقتصاد العالمي. وهكذا نرى أن خطاب العولمة يربط اشكالية النجاح في المنافسة الدولية بهجوم على حقوق وقوانين الرفاه الاجتماعي وما حققته الطبقة العاملة من «امتيازات» داعياً لتقليصها (٨).

نستطيع القول، إذن، بأن العولمة تنطوي على نزعة ابتلاع العالم عن طريق آليات السوق المعولمة. لكن أنصارها إذ يدعون الى تفكيك المنطق الوطني فانهم لم يستطيعوا أن يحلوا محله منطقاً متماسكاً آخر، وذلك لأن تحكم منطق عالمي بديل يستحث صيغة جديدة هي «الدولة العالمية»، أو على الأقل كيان سياسي عالمي يكون له أداء يقارب أداء الدولة «الملغاة». يؤكد منظرو العولمة على ان هناك كيانات قد تعولمت وبامكانها أن تؤدي هذه الوظيفة الجديدة، والمقصود بذلك المؤسسات الدولية (الشركات المتعدّية الجنسية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.. الخ). غير ان هذه الكيانات لا يمكن أن تؤدي مثل هذه الوظيفة، أي أن تكون بناءً فوقياً سياسياً عالمي البعد، ذلك لأنها ليست سوى أشكال جديدة مرافقة لتطور المنظومة الرأسمالية العالمية، وظيفتها في الظروف المعاصرة ادارة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه المنظومة منذ بداية السبعينات ولا تزال، وهي محاولة لحلها على مستوى كوني global، بعد أن عجزت عن حلها على المستوى الوطني.

تمثل الشركات المتعدّية الجنسية القوى السائدة في الرأسمالية العالمية وهي المدافع الأكثر عناداً عن الأطروحات الليبرالية الجديدة وعن نظريات العولمة ووراء مطالبتها بتهميش دور الدولة تكمن مصلحتها بتجاوز الضغوط والحدود التي تفرضها الدول والانتقال الى فضاء عالمي. وكما يرى الاقتصادي الفرنسي المعروف

De Bernis، فان القول بأن الاقتصاد قد تعولم يعني أولاً أنه لم يعد من صلاحيات للقرارات الداخلية لكل بلد، ولذلك تدعو تلك الشركات الى تحطيم ما يخضع اليه الاقتصاد من ضبط regulation مؤسس في إطار أنظمة اقتصادية محورها بلد بعينه. فان الرأسمال المتعدي الجنسية لا يمكنه أن ينطلق بفاعلية اذا استمرت الدول في مراقبة الحدود. (٩)

ومن الطبيعي أن تكون الرأسمالية الأكثر تدويلاً (أي الامريكية) هي المدافع الأكثر حمية عن الاندماج الرأسمالي العالمي خاصة. وان معاناتها أشدّ من تراجع التصنيع، فذهبت أبعد في تحطيم النمط القديم للضبط المؤسس في إطار أنظمة إنتاجية متمحورة على نفسها. إن الطبيعة المالية والمضارباتية لهذه الرأسمالية تعمق هذا الاتجاه وتتغذى منه في ذات الوقت(١٠).

يتعين التحذير، إذن، من الخلط بين التدويل المتعاظم للحياة الاجتماعية وبين مفهوم العولمة الذي يبشر بقرية عالمية، كتلك التي بشر بها غورباتشوف، تنتفي فيها الخصوصيات والسمات المحلية لحساب نموذج محدد هو النموذج الامبريالي ومصالحه الملموسة. وتبشر ايديولوجيا كهذه بالمنافع التي يجنيها (أو من المحتمل أن يجنيها) الجميع بدون استثناء !. ولكن هذه المنافع لا توزع بشكل متساو بل طبقاً لتناسب القوى السائد في الواقع.

فان كل بلد يُعتبر الآن، بحسب مدخل العولمة، جزءاً من كل يتشابك بشكل متزايد. إن هذا الكل هو الاقتصاد العالمي، حيث تتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود القومية بشكل متعاظم. وذلك المدخل يتقوى فيه التصور القائل بأن العالم يقع خارج سيطرة أية قوة بامكانها أن تمنع ذلك. إنه، إذا أردنا مواصلة الحديث بمنطق العولمة، عالم مجنون، مجنون، حيث «تطير» تريليونات من الدولارات عبر النظام المالي العالمي. فهناك الان ترليونا دولار من نقود تدور ضمن الاقتصاد الكوني، مستعدة للانطلاق في كل لحظة بسرعة فائقة فتدخل مختلف الاقتصادات وتغادرها !. وتستمد هذه النقود قوتها من حقيقة أنها، كما يبدو للعديد من الملاحظين، صارت نقوداً ساخنةHot - money، وبالتالي يمكن أن تصبح، كما يتراءى ظاهرياً، بمثابة «حكومة ظل عالمية» (١١).

والخلاصة فان منطق العولمة يلح على ضرورة التخلي عن الاندماج الوطني لصالح إقتصاد كوني (أي منظومة إنتاجية كونية global).

مدخل العولمة : بين غموض المعرفي وهيمنة الايديولوجي !

نحن إذن شهود مجموعة من الظواهر الجديدة. والسؤال المطروح هل يمكن انتاج معرفة عن هذه الظواهر إستناداً الى المنهجية الراهنة للاقتصاد السياسي بالاستناد الى المفاهيم والمقولات الراهنة أم هناك ضرورة لانتاج مفهوم (أو أكثر) جديد يعبر عنها؟ ولما كانت المقولات الاقتصادية هي التعبيرات النظرية والتجريدات لعلاقات الانتاج الاجتماعية المتطابقة مع الانتاج المادي، فان المقولات التي تعكس النزعات السائدة يمكنها أن تنشط في حقل التأملات النظرية مادامت تعكس السنن والتغيرات الكمية الحاصلة في أية ظاهرة اقتصادية. ولكن الظواهر تتعرض الى تغيرات كيفية كذلك. ينبغي إذن أن ينعكس التغيّر الكيفي في مقولة جديدة أو تطوير أو اثراء المقولة (أو المقولات) الراهنة لتعكس الواقع الجديد. والسؤال هو : هل نضجت الظروف لانتاج مفهوم جديد يعبر عن التجليات الجديدة والمظاهر الجديدة، وهل يعبر مفهوم «العولمة» بالضرورة عن ذلك ؟ والسؤال الأكثر حسماً هو : هل ان مفهوم العولمة يؤدي وظيفة معرفية / علمية أم أن له وظائف أخرى ؟

ينطلق مدخل العولمة والتنظيرات المرتبطة به، كما قلنا سابقاً، من إفتراض النظام العالمي أو على وجه الدقة النسق العالمي World system بأنه الوحدة الأولية للتحليل والعمل. ويعني ذلك أن هذا المدخل يعتمد تفسيراً خاصاً لوحدة النسق العالمي، تفسيراً، إذ يتجاهل نمط علاقات الملكية الرأسمالية وتوزيع الأدوار في التنظيم الدولي للعمل الاجتماعي، يحدد هذه الوحدة بمجرد وجود وتطور علاقات تجارية على الصعيد العالمي، ويستنبط من هذه العلاقات بصورة مباشرة ـــ رغم ما تنطوي عليه علاقات الانتاج الاجتماعية من تعقّد معروف ـــ الطابع العالمي في المقام الأول لكل انتاج سلعي بوصفه تجلياً لهذه الوحدة ودليلاً عليها (١٢). انه، إذن، مدخل للتحليل يطمس التناحرات الاجتماعية والصراعات والتناقضات الفعلية. وهنا تكمن الطبيعة الايديولوجية لنظريات العولمة، انها نظريات تبريرية apologetic تجاه النظام الراهن (الرأسمالي). إن مدخل العولمة يريد إضفاء طابع محايد على التحليلات التي يقدمها للمرحلة الراهنة من التطور. إنه يبين لنا، عبر كمٍ هائل من المعطيات الاحصائية والتحليلات، كيف يتعولم الاقتصاد والمجتمع. انه يريد أن ينشغل، اذن، بالجانب الكمي لهذه الاشكالية، مهملاً جانبها

النوعي. ولهذا يمكن القول ان مفهوم العولمة سيظل مفهوماً ملتبساً مادام لا يطرح على محك المساءلة جوهر القوى المستفيدة من هذه السيرورة (العولمة).

إن الطبيعة التبريرية لنظريات العولمة واضحة، إذن، فيما يتعلق بتلطيف المشكلات الفعلية وفي مسعاها لتأبيد السائد، أي تأبيد علاقات الانتاج الرأسمالية، لأنها لا تتحدث عن ذلك أصلاً، كأن الأمر تحصيل حاصل !!. هكذا، اذن، فبدلاً من مقولات من قبيل : نمط الانتاج، علاقات الانتاج، الطبقات، التناقضات... الخ، تحل مقولات من قبيل : النظام الكوني، العالم، الاعتماد المتبادل، المجتمع المدني العالمي.. الخ.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة : هل كان ضرورياً لانتاج معرفة بالظواهر العالمية تبخيس مفاهيم المجموعة الأولى وقصر النظر على «المنظومة العالمية» ؟ يبدو أنه من الضروري التأكيد على أنه كان يجب تدعيم تحليل العالم الحديث في تطوره نحو «العولمة المتزايدة» انطلاقاً من خصوصية نمط الانتاج الرأسمالي (وهو السائد في هذه العالمية البُعد)، وذلك باستكماله بمستوى آخر للتحليل، أي بُعده المنظومي، العالمي / المستوى العالمي World level. إن التحديدات المقترحة لمنظومة الاقتصاد / العالم الرأسمالي، كما يشير بصواب سمير أمين «تعاني من هذا الحكم المسبق المعادي لمفهوم نمط الانتاج. وعلى هذا فهي بالضرورة غامضة جداً» (١٣).

أما الملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها على مدخل العولمة والتنظيرات المرافقة له، هي أنه يتبنى وضعاً لازمانياً باتجاه المستقبل، أي الطابع اللاتاريخي. ويتجلى ذلك في إختزال الآفاق البشرية الى محددات العالم Worldكوجود وحيد، كمتسوى وحيد، يتعين تحمل تكاليف «الانتقال الضروري» اليه. وارتباطاً بأطروحة نهاية التاريخ، نهاية الايديولوجيا تسعى معظم التنظيرات المرتكنة لمدخل العولمة الى قطع صلتها بالماضي وتقديم المستقبل بصيغة لا يمكن تخيلها (١٤). والخلاصة من كل ذلك بسيطة : أن الناس محكوم عليهم بالعيش في حاضر يتعولم باستمرار (لا ننسى أن هذا العالم يحكمه منطق العلاقات السائدة، أي الرأسمالية) ويتأبد باستمرار ويجب القبول به !.

وإضافة لذلك فان نظريات العولمة، وفي مسعاها لوصف السيرورات الأساسية السائدة في الاقتصاد العالمي، تقوم باضفاء طابع محايد على التحليل الذي تمارسه. هكذا، اذن، تقوم نظريات العولمة باضفاء صنمية Fetishisation على دور العامل التكنولوجي، أي التغيرات التكنولوجية المعاصرة وخصوصاً التقدم في الاتصالات وأنظمة المعلومات.

والأكثر خطورة في هذا المجال هو ترويج الوهم / التصور القائل بأن العالم الراهن، ارتباطاً بالملاحظات السابقة، وغيرها، قد أصبح خارج السيطرة، فانه ليس هناك من قوة تستطيع أن تحد من هذا الانفلات العارم.

وهكذا يصبح الاقتصاد العالمي أكثر قوة، أكثر خطورة، خارج السيطرة، إنه بحسب وصف أحد الاقتصاديين «عالم مجنون» (١٥).

الدولة ـ تدويل أم إضمحلال

بما أن الدولة تعتبر، في الظروف التاريخية الراهنة، الرافعة الأولية التي تسعى «النخب الرأسمالية» من خلالها وعبرها الى ادارة نشاطاتها ومشروعاتها، فلا يصح القول ان الأسواق الكونية هي الآن خارج تأثير الدولة الرأسمالية. ولهذا يمكن القول ان «الترابط المتزايد» و «الاعتماد المتبادل» للاقتصاد العالمي لا يلغيان دور الدولة / الأمة الرأسمالية. فعلى الضد من ذلك فان متابعة جادة للاتجاهات التي توصف كعولمة إنما هي في الحقيقة إبقاء الاستراتيجيات المتبناة من طرف البلدان الرأسمالية الرئيسية من حيث الجوهر وتعديلها بما يتلاءم والظروف الملموسة، التي تتسم بالركود على المستوى المحلي. وهكذا يصير تدويل النشاط الانتاجي الطريق الوحيد أمام رأس المال للتغلب على ذلك الركود. إن إحدى مفارقات العولمة أو «لغزها المحير» تتمثل في ان الاقتصادات التي تعاني من «مصاعب» محلية تصير «اللاعب الاقتصادي» الأكثر عولمة في كرتنا الأرضية. ولكن لا ينبغي الاستنتاج بأن العولمة ترتبط دوماً بالركود، إذ أن قبول مثل هذا الاستنتاج ينطوي على جهل بتاريخ الرأسمالية وتدويلها الدائم. ففي فترات سابقة سار النمو جنباً الى جنب مع تدويل متعاظم، غير أن المعلَم المميز للمرحلة الراهنة من العولمة هو اقترانها بركود طويل مرتبط بالأزمة البنوية التي تعاني منها المنظومة الرأسمالية العالمية منذ بداية السبعينات.

هكذا، إذن، يمكن القول ان العولمة الرأسمالية، بالضد لما هو شائع من التأكيد على تقليص دور الدولة / الأمة لصالح عولمة رأس المال، هي عبارة عن تلك العملية التي تحدث على «مسمع ومرأى» الدول الرأسمالية و «بتفويض» منها. اذ على الرغم من تدويل الأسواق المالية وتزايد أهمية التجارة الدولية في القطاعات الأساسية للتصنيع والخدمات خلال العقدين الأخيرين، يمكن القول إن الاقتصاد العالمي يبقى نظاماً قائماً بين بلدان. وهكذا تنطرح ضرورة فهم دور الدولة ـ الأمة الرأسمالية في إطار السيرورة المعاصرة للعولمة.

قبل حوالي عقدين ونصف طرح روبن موراي مساهمة تأسيسية سميت «الجدليات الاقليمية للرأسمالية» باعتبارها مدخلاً بديلاً لفهم تاثيرات عولمة رأس المال على وجود المؤسسات السياسية (١٦). وبعيداً عن التصور بأن (العولمة) المفهومة باطروحات من قبيل أن رأس المال يتجاوز الدولة، فان الأمر المهم في مساهمة موراي تكمن في أنه يبين، عكس الطرح السابق، بأن رأس المال توسع اقليمياً ضمن مسعى الدولة في تأمين الوظائف الاقتصادية بشكل كامل، وبالتالي اعتماد أشكال مختلفة لتأمين ذلك. ويمكن العثور، في مساهمة موراي على تأكيد الدور الهيكلي للدولة الرأسمالية في علاقتها برأس المال وبالتالي يمكن القول، بالضد مما هو شائع، إن العولمة لا ترتبط بتقليص دور الدولة الرأسمالية لصالح رأس المال الذي يتعولم بشكل متزايد، بل أننا شهود تلك الحالة التي يمكن وصفها بتدويل internationalisation الدولة (١٧).

ومن جانب آخر ميّز موراي بين التناقضات الموروثة التي كانت تعرّض للخطر أسعار الصرف وأنظمة العملات الوطنية من طرف «النقد العالمي»، وبين تسهيل عملية المضاربة الدولية وفتح المصادر للاقتراض خارج سيطرة السلطات الوطنية المسؤولة.

ونظراً لأن الدول تعاني من تقليص قوتها بنتيجة التدويل، فانها تسعى للتلاؤم الأقرب مع منافع «رأسمالها» منه الى المستثمرين الأجانب. ويستخلص موراي في نهاية دراسته إستنتاجاً قوامه «استعمال صياغة الروابط ليس فقط بين الدول ذاتها ولكن بين هذه الدول ورؤوس أموالها» (١٨).

وبعد سنوات من مساهمة موراي، وفي تحليل شديد الأصالة، انطلق نيكوس بولنتزاس من ذاك الذي انتهى عنده موراي، من أطروحة «الدول ورؤوس أموالها الوطنية». وبدأ بمحاولة لاعادة صياغة هذه الاشكالية بمزيد من التدقيق انطلاقاً من تساؤل هو : ماذا تستطيع الدولة (أو لا تستطيع) أن تعمله بمواجهة الشركات متعدّية الجنسية العملاقة، كيف تفقد الدولة قواها بمواجهة هذه الشركات ؟

كان مسعى بولنتزاس يتمثل في فهم الدور المهيمن لرأس المال الأمريكي الذي بدأ يلعبه آنذاك في أوربا، والمنافع التي تحصل عليها الدول الأوربية. إن تدويل إعادة إنتاج رأس المال تحت هيمنة رأس المال الأمريكي كان يمثل محاولة من طرف كل دولة، بطريقتها الخاصة، لتدعيم هذا السياق أو ذاك لهذه العملية. وكان هذا يعني، بالضد من موراي، أن سياسات الدولة لا تضعف رأس المال المحلي، بل على العكس من ذلك أدت

سياسات الدولة الرأسمالية المتطورة الى تركز وتمركز رؤوس أموالها المحلية والتوسع من خلال إرتباطها بتدويل إعادة إنتاج الرأسمال الأمريكي. إن مركزة القوى عبر الرأسمال «المتعدي الجنسية» لم يستمد قوته من طرف الدولة الرأسمالية فقط، بل والأكثر من ذلك، أن التدخل المتعاظم للدولة الرأسمالية في هذه السيرورة يساهم في تقوية هذا التركز. ثم قدّم روبرت كوكس عام ١٩١٧ دراسة شاملة حول تدويل الدولة والتناقض المزعوم بين عولمة رأس المال وقوة الدولة(٢٠). ومقارنة بما كتبه كل من موراي وبولنتزاس، فان كوكس يوجد في وضع أفضل في تحليل طرائق تدويل الدولة الناجم عن الحقبة الجديدة المتمثلة بانعدام الاستقرار الاقتصادي والأزمة البنيوية الراهنة وآثارها المعروفة.

إن مدخل كوكس، مثل مدخل موراي، ينطلق من فهم «الوظائف الضرورية الملزمة للدولة» في المجتمع الرأسمالي والتي تتمثل في ضمان الثروة والتفاوت وتهديم الحواجز التي تعترض الأسواق، إضافة الى «تأمين العافية» للنقد. إن هذه الوظائف المناطة بالدولة ومركزة قواها تبدو كنقيض لمبدأ عدم التدخل الذي كان سائداً في القرون السابقة، أي متناقضة مع مهام الدولة الليبرالية المرافقة لحقبة رأس المال الصناعي حسب تنظير آدم سميث المعروف. أما في الحقبة التي تحولت فيها الرأسمالية الى طور الاحتكار، فليس هناك من تناقض، حيث تبرز الحاجة الى دولة من «طراز خاص» بالرغم من خطاب وممارسة الليبرالية الجديدة. وهكذا، اذن، سيكون من بين الوظائف المركزية للدولة القومية توفير الشرعية وضمان المسؤولية لآليات التحكم فوق القومية ودون القومية. وهكذا يتوصل كوكس في مقاله المنشور عام ١٩٩٢ في مجلة Socialist Registrar الى استنتاج قوامه : «... أنه لا وجود لبنية سياسية مسؤولة عن الاقتصاد العالمي.. يوجد ما يمكن أن يطلق عليه باللغة الفرنسية صفة nebuleuse (سديمي، عائم)، أو ما يطلق عليه مفهوم «حكم بدون حكومة» governance without a government (٢١). إن هذا هو ما يمثل السيرورة «متعدّية الجنسية» للتشكيل الواعي للاقتصاد الكوني. يحدث نوع من التصادم بين هذه السيرورة وقنوات صنع السياسات الحكومية الوطنية مما يستحث تدويل نشاط الدولة. هكذا، إذن، يتم قلب أو تحويل دور الدولة، بهدف تكييف الممارسات والسياسات الاقتصادية المحلية الى متطلبات وشروط الاقتصاد العالمي. تصبح الدولة، بحسب أطروحة كوكس، حزاماً ناقلاً من الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد القومي (٢٢). فالعولمة إذن لم تضعف دور الدولة في هذه السيروة

بل أعادت صياغته عبر عولمته وإضفاء المزيد من «الحيوية» عليه. ولهذا يمكن القول ان العولمة، كمفهوم، لا تصف السيرورة الايجابية للبناء الكوني، بل تصف السيرورة السلبية للتفكيك القومي، أي أن العولمة قد تجعل من تسيير الاقتصاد القومي أكثر صعوبة، لكنها لم تتمكن من خلق إقتصاد كوني.

ونستطيع إذن تلخيص الاشكاليات المرتبطة بالعولمة بالنقاط التالية :

أولاً ـــ إن العولمة الليبرالية الجديدة لا تماثل الانتشار (التوسع) التأريخي العام للرأسمالية. هناك أطروحة تلح على أن العولمة والنمو يسيران سوية في تأريخ الرأسمالية، في حين بينت الملاحظات السابقة أن السياسات الليبرالية الجديدة التي تستند على «تحرير» التجارة والانتاج العالميين ومحاولات «تقليص» دور الدولة إنما تصيران الأساس للتوسع الرأسمالي العالمي.

ثانياً ـــ عندما ترتبط العولمة بنمو سريع، فان هذا النمو قد تكون له أسبابه الخاصة المولدة، وبالتالي لا يمكن أن يُعزى الى العولمة بحد ذاتها فقط، بل يمكن كذلك أن يكون نتاج عوامل متنوعة. وبعبارة أدق ليس هناك من علاقة خطية مباشرة بين النمو والعولمة. لقد جرى تطوير هذه الأطروحة من قبل هاري ماكدوف وبول سويزي (٢٣).

ثالثاً ـــ عندما تتطور العولمة بشكل متفاوت، غير متكافئ، فان ذلك يمكن أن يجعل من العولمة لغماً للنمو. فمشكلة الركود العالمي المعاصر تحد من الفرص الاستثمارية وبالتالي ليس من الضروري أن تكون العولمة قاطرة للنمو وقوة دافعة له. وهكذا فان العولمة الليبرالية الجديدة تساهم في عدم إستقرار النظام الاقتصادي العالمي، فهي اذن تفجر النمو بدلاً من أن تساهم في تسريعه(٢٤). وهكذا فانه بدلاً من أن تؤسس العولمة، بطبعتها الليبرالية الجديدة، الشروط لقيام «نظام عالمي جديد»، كما روجت له الايديولوجيا المهيمنة عالمياً في السنوات الأخيرة، فان التجربة تبين أن السائد الآن هو نظام الفوضى العالمي.

نتائج العولمة الليبرالية الجديدة

١ ـــ أدت العولمة الراهنة الى تآكل قدرة الدولة / الأمة محلياً وإعادة صياغة دورها، غير ان العولمة لم تستطع الغاء الدولة، فنتج عن ذلك أن ظهرت تناقضات جديدة مستعصية على الحل. ينشأ تناقض بين الاقتصاد المعولم والسياسة غير

المعولمة، ويتجلى ذلك في حقيقة أن الاقتصاد، في هذه الحقبة، يصير بنية «عالمية»، في المقام الأول، في حين أن النشاط السياسي يتم أساساً (في إطار دول وطنية) ومن خلالها.

ويتعين التأكيد هنا، منعاً لأي التباس على ضرورة النظر الى تناقض النظام الرأسمالي العالمي لا بوصفه مجرد تناقض بين الاطار العالمي للاقتصاد والاطار المحلي للسياسة، بل بوصفه تناقضاً بين الجوانب «المحلية» والجوانب العالمية في الاقتصاد والسياسة على حد سواء. إن رأس المال (وفي الظروف المعاصرة ملكية رأس المال الاحتكاري) لا يمكن أن يوجد دون حماية نظام قسري. وحتى اللحظة الراهنة لا يمكن تأمين صيغة ملموسة من الحماية الا عبر الدولة الوطنية بالرغم من عمل رأس المال على صعيد عالمي.

٢ ــ بعد نهاية حقبة الحرب الباردة أصبحت العولمة تعبيراً متفائلاً عن اقتصاد السوق الحرة وآلياته وعن إنفتاح الاقتصاد العالمي. وبعد أكثر من خمس سنوات من الصخب الايديولوجي حول هذه القضية فان الصعوبات والخيبات التي رافقت العولمة بينت العديد من الأوهام حول معجزة السوق الحرة واقتصاد السوق كعصا سحرية قادرة على حل كل المشاكل المرافقة للنمو والتوسع على الصعيدين المحلي والعالمي. ونظراً للتكاليف الاجتماعية الباهظة للعولمة، فان تلك التكاليف تحتل حيزاً كبيراً في النقاشات الراهنة (٢٥). لقد أدت الأحداث الاقتصادية السلبية والمدمرة، وخصوصاً الفوضى في الأسواق المالية والنقدية وآثارها التدميرية محلياً وعالمياً، الى إعادة النظر في الكثير من «المسلمات» الشائعة حول العولمة، وانخفضت بذلك النغمة الصاخبة حول «الحلول السحرية» التي تحملها العولمة للاقتصادات المحلية.

٣ ــ انطلاقاً من حقيقة أن قانون التطور المتفاوت هو قانون موضوعي يحكم عملية اعادة الانتاج الرأسمالية، فانه يمكن القول أن عولمة الحياة الاقتصادية في الرأسمالية، والتي تزيد من درجة تركز وتمركز رأس المال وتدّول بشكل متعاظم علاقات الانتاج، توسع في الوقت نفسه من تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي محلياً وعالمياً.

ويتجلى أحد مظاهر التطور المتفاوت في تعديل التراتب الهرمي لبلدان المراكز الرأسمالية وانتقال الدور القيادي داخل نظام الامبريالية لصالح تلك البلدان التي تنجح

في تطوير قواها المنتجة وتكنولوجياتها بوتيرة أسرع مقارنة بالبلدان الأخرى (٢٦). ويفضي هذا الى احتدام التناقضات بين هذه الدول وربما الى حروب اقتصادية أو التهديد باستخدامها لاملاء الشروط على الخصوم وإجبارهم على تقديم التنازلات المطلوبة.

الرأسمالية المعاصرة . إنتاج معرفة صحيحة أم حرب مصطلحات ؟

لقد حاولت الملاحظات السابقة تلمس الصعوبات والثغرات التي تتخلل مدخل العولمة لتفسير الظواهر والعمليات الناشئة في المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد والمجتمع العالميين. مازال السؤال المطروح، إذن، هو حول المدخل الى معالجة سليمة من الناحية المنهجية لتلك الظواهر والسيرورات الأساسية بما يمكّن اليسار عموماً والماركسيين على وجه التحديد من التوصل الى معرفة حقيقية ـــ وليست وهمية ـــ بالرأسمالية المعاصرة، والتناقضات السائدة فيها، في اللحظة الملموسة، معرفة دقيقة، معرفة تتجاوز تلك التحاليل والمسلمات والاستنتاجات الجاهزة والصالحة لكل زمان ومكان !.

ان تحليل الرأسمالية المعاصرة هو في نهاية المطاف تحليل نمط الانتاج الرأسمالي ببعديه الوطني والعالمي وذلك ضمن الظاهرة الامبريالية وما اكتسبته من عناصر وملامح وسيرورات جديدة في السنوات الأخيرة.

ومن المضلل تحليل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المسيطرة دون وضعها في إطارها الملموس، وأعني به الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعنصريه الأساسيين : الشركات متعدّية الجنسية وعولمة رأس المال.

ولكن يتعين علينا عدم إعتبار الاقتصاد العالمي الحقيقة الوحيدة وبالتالي المستوى الوحيد للتحليل، ذلك لأن مثل هذا المدخل سيكون مضللاً وغير قادر على كشف التناقضات الفعلية السائدة في الاقتصاد العالمي. إن تطور التناقضات على المستوى العالمي فقط ـــ بدون طرح كيفية تحديد هذه التناقضات داخل الاطار المحلي لنمط الانتاج الرأسمالي للاقتصادات المسيطرة ـــ يقود الى عدم رؤية سيرورة الاستقطاب الجارية على الصعيد العالمي وبالتالي عدم رؤية التفاوت الناشئ ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية بين دول «منطقة التقدم» ودول «منطقة التخلف» ولا المسؤول عن ذلك.

إن المعالجة التي تنطلق من افتراض وجود «نظام عالمي» لا يجب أن تعني تجاهل الأطر المحلية للاقتصاد والمجتمع الرأسماليين وإجراء التحليل على صعيد عالمي حصراً. إن التفسير السليم لحركية النظام الرأسمالي العالمي في مرحلته الراهنة يجب أن ينطلق من بحث التحولات الحاصلة في بنية النظام العالمي وكيفيات اشتغاله وعلاقات القوى السائدة فيه، أي رؤية تحول وتغيّر مواقع مكوناته، الأنظمة المحلية وتفاعلاتها. ويترتب على ذلك ضرورة إجراء التحليل على مستويين رئيسيين مترابطين : المستوى الوطني، والمستوى العالمي أو الكوني، مع ضرورة التركيز على فهم جدل العلاقة بين المستويين وما يترتب على ذلك من نتائج مهمة (٢٧).

هناك من يحاجج بضرورة رؤية القضية من زاوية تراكم رأس المال على صعيد عالمي ورؤية التحولات «الجذرية» الحاصلة فيه. غير أن هذا المدخل لا يقدم لنا معرفة متكاملة لمضامين عملية التراكم المذكورة وسياقاتها الملموسة على المستوى العالمي دون ربط ذلك بالسؤال الحاسم : ما هي طبيعة التراكم هذه ؟. إذن ستنطرح على الفور إشكالية علاقات الانتاج. ويعني ذلك أنه لا معنى لتراكم رأس المال، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، الا إذا ربط ذلك باعادة انتاج علاقات الانتاج الملموسة. هكذا يستحث الانتقال من الصعيد المحلي الى الصعيد العالمي، ضرورة الانطلاق من قاعدة علاقات الانتاج التي تشرح دور التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، وذلك بالنسبة لاعادة انتاج هذه العلاقات ذاتها. هكذا، اذن، ثمة ضرورة لتحليل علاقات الانتاج الرأسمالية العالمية وكذا تحليل الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، باعتباره ناقلاً للقيم بالنسبة لاعادة إنتاج هذه العلاقات. ويعني ذلك ظهور الاقتصاد العالمي كمجال تتمفصل فيه التشكيلات الاجتماعية الخاضعة للعمل المعقد والديالكتيكي لعلاقات الانتاج المسيطرة، التي يتعين تحديدها بملموسية.

إن الانطلاق من صعيد الاقتصاد العالمي يجب أن يبين لنا، اذن، الأمر الأساسي الذي سيسبق كل شيء وهو التناقض الناشئ بين تركز وتمركز رأس المال، وكذلك ضرورة السعي الى القيام بتحليل للامبريالية المعاصرة يتجاوز التحليل التقليدي (الكلاسيكي) الذي يربط ظهور وتطور الامبريالية بتصدير رأس المال والانتقال الى تحليلها من زاوية تدويل أو عولمة رأس المال.

هل يعني هذا الطرح أن عولمة رأس المال تتضمن في طياتها إنتقال الوظائف المؤسساتية والسياسية من الاطار الوطني الى الاطار العالمي أم أنه يمثل فقط تطوراً

جديداً في الرأسمالية المعاصرة وفي مرحلتها الراهنة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستحث ضرورة التأكيد على تجاوز الأحادية في التحليل. فمن المعلوم أن التدويل المتعاظم لرأس المال يرسم طريق الهيمنة العالمية لمجموعة قوى رئيسية في «المركز الامبريالي» على باقي العالم «المحيط». ويفترض طريق الهيمنة هذا ــ الامبريالية في نهاية المطاف ــ أن تقوم الدول بخدمة مصالح المجاميع المالية المتعدّية الجنسية والتعبير عنها، غير أن لهذا نتيجة مهمة كذلك، وهي أنه يدرج المصالح البرجوازية للعالم كله ضمن أهداف وخطط الدولة المعنية (٢٩).

إن التحليل الماركسي المعاصر يواجه اليوم العديد من الاشكاليات المعرفية والنظرية وذلك ضمن مسعاه لانتاج معرفة بالظواهر والسيرورات الفعلية السائدة في الرأسمالية المعاصرة. وهناك إشكاليتان جديرتان بالابراز، الأولى هي تجنب الوقوع في شراك ايديولوجيا العولمة التي تفسر التحولات الجارية في المرحلة الراهنة من زاوية عالمية فقط. اذ ان اعتماد هذا المدخل سيعني القبول بالرأي القائل بان الشركات متعدية الجنسية، والتي هي احدى الحقائق المطلقة على المستوى العالمي اليوم، ستنفي أو لديها الرغبة بنفي ارتباطها بالتناقضات الرأسمالية للمركز، وتنفي كذلك عدم مسؤوليتها ــ باعتبارها احدى الآليات المهمة ــ عن تفاوت التطور، كقانون أساسي ناظم للمنظومة الرأسمالية العالمية، على المستويين المحلي والعالمي. أما الاشكالية الثانية فهي تحليل للاقتصاد الرأسمالي العالمي يكشف عن المضامين الفعلية للمرحلة الجديدة التي بلغتها الرأسمالية العالمية، التي يطلق عليها بعض الكتاب مرحلة المنافسة الدولية للاحتكارات(٣٠).

إن ظهور الشركات متعدّية الجنسية قد زعزع الصرح النيوكلاسيكي وتنظيراته المتنوعة، كما أنه تطلب من النظرية الماركسية ــ أو المنهج الماركسي عند البعض ــ الاجابة على العديد من الأسئلة الحاسمة التي يطرحها تطور هذه الشركات. يتعين أولاً، اذن، رفض ذلك النوع من التحاليل التي تركز ليس على انتاج معرفة علمية صحيحة بالشركات المذكورة بل تنشغل بالبحث عن «جرائم» هذه الشركات الاحتكارية العملاقة والتقليل من ضرورة دراسة الأشكال الجديدة من تركز رأس المال وتمركزه وما يستحثانه من تدويل متعاظم للعملية الانتاجية، ومن احتدام التناقضات بين هذا التدويل من جهة والنمط اللامتناظر واللامساواة العميقة التي تتجلى في علاقات ملكية الشركات المتعدّية الجنسية من جهة ثانية (٣١). كما يتعين تجاوز «سحر» المفاهيم القديمة /

الجديدة عن وجود فوق ــ امبريالية Ultraimperialism، ويظهر هذا الوهم الآن نتيجة اندفاع الشركات «فوق القومية» في فكرة التدويل، أي تدويل رأس المال تدويلاً عاماً أو اضفاء طابع عالمي شامل عليه، وافتراض ان هذه الشركات تطمح جاهدة الى تحقيق الحالة العالمية المثلى بصورة مستقلة عن جنسيتها وتوزع أسهم رأسمالها. إن توماس سنتش على صواب حين يشير الى ان هذه الشركات، مهما ذهبت بعيداً في تدويلها المتعاظم للعملية الانتاجية ومسعاها الدائم للتوليف بين رؤوس أموالها المحلية، فانها لا يمكن أبداً أن تصبح ببنيتها وطابعها الحاليين مستقلة تماماً عن الاقتصادات القومية التي توجد فيها فقراتها الرئيسية ومؤسساتها الأم. ومادام الاتجاه المزدوج الذي يجمع بين التدويل والاحتكار هو القاعدة التي تحدد بنية هذه الشركات وطابعها فانها لن تصير أبداً فوق قومية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة.(٣٢)

يمكن الاستنتاج، اذن، بأن هذه التغيرات الهامة الحاصلة في اطار الرأسمالية المعاصرة وضمن مرحلتها الراهنة / الامبريالية لم تؤد الى نشوء مجتمع جديد، بل انها تمت داخل المنظومة الرأسمالية وضمن منطق قوانينها الأساسية. ولهذا ثمة ضرورة لفهم المؤسسات المتعدية الجنسية وعولمة رأس المال باعتبارهما أشكالاً جديدة لتجلي علاقات الانتاج الرأسمالية، ببعدها الكوني، ويتعين معالجتهما بشكل سليم منهجياً وتجاوز ضغط التحاليل المتعجلة التي تريد استخلاص استنتاجات محددة من التجليات الظاهرية للسيرورات الاقتصادية الجارية في بنية التشكيل الرأسمالي في مرحلته الراهنة.

والخلاصة، يمكن القول بأنه قد حانت اللحظة التي يتعين على اليسار أن يقوم باعادة تفكير جذرية. غير أن إعادة التفكير هذه لا يجب أن تظل محصورة في حرب المصطلحات والمفاهيم، بل يجب محاولة التقدم الى الأمام عبر تنظير قادر على رؤية التحولات الحقيقية والسيرورات الفعلية الناشئة ضمن التشكيل الرأسمالي العالمي،والكشف عن التناقضات الفعلية لهذا التشكيل في لحظة تطوره الملموسة، وذلك بهدف صياغة استراتيجية تحول بديلة، حقيقية وواقعية في آن. ثمة اذن ضرورة لاستراتيجية كونية لجبهة العمل وحلفائها تاتي كرد فعل طبيعي على الجبهة الأممية لرأس المال. يتعين اذن انعاش النقاش مجدداً حول هذه الاستراتيجية وبلورة معالمها بشكل ملموس وبجهد جماعي. لا تعني هذه الأطروحة، منعاً للالتباس، الترويج للمنابر الأممية السابقة، فهذه الصيغ قد تجاوزها التاريخ، لأنها كانت متكئة على مركز «يفكر» بالنيابة عن الآخرين، ونتائج ذلك معروفة !.

يطرح التاريخ مرة أخرى ضرورة التفكير ببديل يأتي كرد على الواقع الراهن بخيباته ونكساته وكذلك على صخب ايديولوجيا العولمة ومنطقها«الصارم». فهل يمكن انعاش النقاش مجدداً حول قضايا اعتقد البعض أنها صارت مسلمات لا تقبل المساءلة، أم أن التاريخ تجاوزها ؟ سؤال برسم التفكير !.

تموز ـ آب / ١٩٩٥

الهوامش :

١ ــ قارن : سمير امين : قضية الديمقراطية في العالم الثالث. «الفكر الديمقراطي»، العدد ١١ / ١٩٩٠، ص١١.

٢ــ قارن : ألبرت بيرجسين : النسق العالمي. مجلة «عروض»، العدد ١١ / ١٩٨٣، ص٣ (باللغة البولندية).

٣ــ المصدر السابق، ص٤ـ٥.

٤ـ انظر : بول سويزي : انتصار رأس المال المالي. «الثقافة الجديدة»، العدد ٢٦٠، تموز ـ ايلول / ١٩٩٤، ص٤٠.

٥ــ قارن : د. صالح ياسر حسن : جدلية العام والخاص في الأزمة الرأسمالية الدولية. «الفكر الديمقراطي»، العدد ٤ / خريف ١٩٨٨، ص٩٤ ولاحقاً.

٦ــ قارن : سمير أمين : إشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية : تكييف أم فك ارتباط ؟ «المستقبل العربي»، العدد ٩٨ (٤)/ ١٩٨٧، ص٣٢.

٧ــ قارن : د. صالح ياسر حسن : اقتصاد السوق ــ الخرصصة ـ الدولة. بين أوهام الخطاب الليبرالي الجديد وحقائق الواقع. «الثقافة الجديدة» العدد ٢٦٢/ ١٩٩٥، ص٣٠ ولاحقاً.

٨ــ قارن : بلو هيرست، غراهام تومسون : العولمة ومستقبل الدولة القومية. لماذا ملّ اليمين واليسار معاً، ومن موقعيهما المتعارضين، لما بعد الكينزية؟ صحيفة«الحياة» ـ ٩/ ٢/ ١٩٩٦، ص١٩.

٩ــ قارن : ديبرنيس : الاقتصاد العالمي : تناقضات الأزمة. «أبحاث عالمية»، العدد ٢٩/ ٣٠ (باللغة الفرنسية ـ كما ورد في «الفكر الديمقراطي» العدد ١٢/ ١٩٩٠، ص٢٨ ـ هامش رقم ٢.

١٠ــ كما أكد ذلك العديد من الباحثين، من بينهم بول سويزي : إنتصار رأس المال...، مصدر سابق.

١١ ــ إنظر : Business Week , 20 March 1995

١٢ ــ لمزيد من التفاصيل قارن :

Manfred Bienefeld : Capitalism and the Nation state in the DogDays of the Twentieth century. "The Socialist Register P. 94_125.

وكذلك : د. صالح ياسر حسن : الاقتصاد العالمي كمستوى للتحليل النظري. ملاحظات منهجية ونظرية. «النهج»العدد ٣٥ـ٣٦ / ١٩٩١، ص١٨٩ ولاحقاً.

١٣ـ انظر. سمير امين: الرأسمالية والمنظومة ـ العالم. «جدل»، العد ٣ / ١٩٩٢، ص٢٩٣.
١٤ ـ قارن. Mike Freeman : living Marxism June 1995, P.14.
١٥ـ انظر: Phil Murphy : A mad, Mad, Mad world economy, "Living Marxism" June 1995, p. 18.
١٦ـ قارن. Robin Murray : The Internaational lisation of Capital and theNation state, New Left Review 67, May -June 1971, PP. 84-108.
١٧ـ لمزيد من التفصايل انظر الدراسة الهامة :
Leo Panitch : Globalisation and the State . (in) Between Globalism and Nationalism. "socialist Register" 1994, pp. 60_91.
١٨ـ انظر: Robin Murray : op., cit, p.109.
19- Nicos Poulantzas: Classes in the Contemporary Capitalism. London 1974. pp. 70-88.
٢٠ـ انظر: Robert Cox: Production, Power and World order. New york, 1987.
٢١ـ كما ورد عند .
Leo Panitch : Globalisation and the state .., op, cit, p.289.
٢٢ـ قارن.. Harry Magdoff and Paul Sweezy : Stagnation and the Financial Explosion. Monthly Review Press, New york, 1987.
٢٣ـ نحن مدينون في صياغة هذه الأطروحة الى العمل الهام لـ Arthur MacEwan
قارن Arthur MacEwan : Globalisation and stagnation . "Socialist Register" 1994, op., cit, p.136.
٢٤ـ كما في المصدر السابق.
٢٥ـ انظر على سبيل المثال الدراسات الجادة المنشورة في :
Between Globalism and Nationalism. "socialist Register 1994, op., cit.
٢٦ ـ قارن : توماس سنتش نقد نظريات الاقتصاد العالمي. الجزء الثاني. ترجمة عبد الاله النعيمي. مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٠، ص١٩٦، ٢٤٩.
٢٧ـ قارن . توماس سنتش: نقد نظريات الاقتصاد العالمي...، مصدر سابق، ص٢٢٩ـ٢٣٠.
٢٨ـ كما هو الأمر عند كتاب مدرسة التبعية مثلاً. وهناك دراسة مهمة تعالج بشكل نقدي هذه النظريات : قارن : آنتوني برود : النظريات الماركسية عن التبعية. «جدل» العدد ٣ / ١٩٩٢، ص٣١٦ـ٤٢٣.
٢٩ـ قارن : كريستيان پالوا : الاقتصاد الرأسمالي العالمي. المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة، ترجمة عادل عبد المهدي. دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨، ص١٥١ـ١٥٢.
٣٠ـ على سبيل المثال كريستيان پالوا، مصدر سابق.
٣١ ـ قارن . توماس سنتش: نقد نظريات...، مصدر سابق، ص٥٥.
٣٢ـ المصدر السابق، ص٢٤٢.

نحو تنظير واقعي للبيئة الاجتماعية في العالم العربي*

د. شاكر كريم

١ ـ طبيعة المعضلات

تلقي الموضوعات والظواهر البارزة في العالم العربي، والتي يمكن أن تخضع للبحث السوسيولوجي، بظلها على مشكلة اختيار المفاهيم المستخدمة. فإذا كان هدف التحليل الأول يتعلق بتعريف وتوصيف طبيعة السلطة ونظام الدولة وتبيان ماهيتها وقواها والجماعات المتنافسة على السلطة وآفاق التضامن والصراع فيما بينها ونتائجه، فان ثمة ضرورة بالغة للجوء الى مفاهيم أكثر عيانية، أكثر دقة وأيضاً أكثر مرونة. بخلاف ذلك فان طرح مصطلحات «جامعة مانعة» تستند على معايير ليست بذات أهمية جوهرية بالنسبة للمرحلة الراهنة من سيرورة العديد من البلاد العربية يفضي غالباً الى تحولها الى تجريدات تدور حول نفسها بلا طائل. هذه المقالة تشكل محاولة لمناقشة أكثر عيانية لمفاهيم من قبيل «البرجوازية الصغيرة»، «الفئات الوسطى»، «الطبقة»، «التحليل الطبقي»، و «النخبة» عسى أن تكون حافزاً جديداً لجدل بناء ومستفيض يتيح الوصول الى معرفة تتسم بالواقعية.

ومن جهة أخرى ثمة غموض محبط يحوم حول استعمال بعض المفاهيم التي يفترض للبحث السوسيولوجي ان يشيع فيها شيئاً من الحياة. ينطبق ذلك الى حد بعيد على مفهومي «الفئات الوسطى» و «البرجوازية الصغيرة» المألوفة في الكثير من

* تنشر المادة في «الطريق» اللبنانية ايضاً.

الأدبيات السياسية الصادرة في العالم العربي. علاوة على ذلك فان مفهوم البرجوازية الصغيرة ذاته صار يشيع ايهاماً كبيراً منذ أن جرى، على نطاق متسع، وصف «الأنظمة الجديدة» التي حلت في بلدان عربية عديدة منذ العقد الخامس بأنها «أنظمة البرجوازية الصغيرة». وليس من الواضح تماماً ما اذا كان بالإمكان تعميم مفهوم البرجوازية الصغيرة على كل الفترة الزمنية اللاحقة. وأيضاً، أين تقع «الفئات الوسطى» من تلك السلطات الموصوفة بالبرجوازية الصغيرة؟ ومن هي تلك الفئات تحديداً؟ وما هي مكانتها الاجتماعية ـــ الاقتصادية والسياسية وموقعها من السلطة والدولة ؟...

وفي الغالب فان صعوبة الاطمئنان الى الكثير من المعالجات السائدة تعكس بصورة حادة حقائق التحولات المستمرة، كيفياً وكمياً، التي تتعرض لها الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية (الاجتصادية لاحقاً) للبلدان العربية. وبدقة أكبر فان أحد العراقيل القائمة أمام الوصول لمعالجات أكثر مقاربة للواقع تكمن في استمرار الطابع الغامض للعلاقات الاقتصادية القائمة، نقص انسجامها بنيوياً، أي عموماً عدم سيادة شكل محدد من أشكال التنظيم الاجتماعي للعمل. ويجد هذا الظرف الأخير تعبيره الموضوعي، ويعبر في آن واحد عن صراع الوجود والهيمنة، وبنفس الوقت، الوحدة بين أشكال متباينة ومتعارضة، كلياً أو جزئياً، للتنظيم الاقتصادي : التنظيم الحرفي والسلعي الصغير، الحكومي، الرأسمالي بتدرجاته المختلفة، التنظيمات ما قبل الرأسمالية.. الخ. وقد عبر كل من آلن ريتجاردز وجون ووتربوري عن جزء من هذه الصعوبات عبر الإشارة الى صعوبة تمييز طبقة سائدة في الشرق الأوسط. (١) وبسبب ذلك فان عدداً من المحللين، كما يشير الباحثان، قد لجأ إلى البرجوازية الصغيرة لجعلها تشغل دور الطبقة المهيمنة. بيد انه اذا كانت تلك الطبقة صغيرة، يتساءل الباحثان، فكيف ولماذا أضحت سائدة ؟ وإذا كانت متباينة داخلياً وضعيفة الوعي بنفسها، كما يرى الكثيرون، فلماذا انهزمت من أمامها طبقات أخرى قوية مثل الملاك العقاريين او المصالح الأجنبية؟ وإن كانت تلك الطبقة قوية اقتصادياً بما يكفي فلماذا كانت بحاجة الى تدخل الدولة لمساعدتها على تنظيم مصالحها الاقتصادية ؟.. الخ.(٢)

1- Richards, Allan and Waterbury, John (1990), A Political Economy of the Middle East, State, Class and Economic Development, Boulder, San Francisco and Oxford, p. 409.

٢ـــ نفس المصدر.

ولا تلبث أن تبرز أيضاً مشكلة تحديد معايير هيمنة أو نضج الأشكال التنظيمية المشار إليها، إذ ليس ثمة نقاط اتفاق محددة، حيث يمكن أن يوصف التنظيم الحكومي الواسع الانتشار في بعض البلدان بصفات رأسمالية بحتة انطلاقاً من معايير معينة، بيما يوصف شكل التنظيم الرأسمالي القائم بالتشوه، استناداً الى معايير أخرى،وان هذه المصاعب الوجودية والمعرفية تنعكس مباشرة في ضبابية لوحة التموضعات الاجتماعية المرسومة من قبل بعض الكتاب أو حتى الأحزاب، الأمر الذي يضع عراقيل جدية بوجه السعي لفرز خصائص أو معرفة هوية السلطات السياسية الحاكمة والقوى الاجتماعية الرابضة وراءها،[٣] ويلقي ظلاً ثقيلاً من الخواء على الكثير من الوصفات الماركسية للتحليل الطبقي المعدة سلفاً وعلى نزعات الخطاب الغامض والعاطفي السائدة في الأوساط القومية والدينية. وعلى حد تعبير د. محمود عبد الفضيل فان هناك عملية اعادة صياغة مستمرة للمراكز والأوزان النسبية للقوى والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية بحيث لا يمكن الحديث بعد عن «خريطة طبقية مستقرة» فيها. (٤)

أما مفهوم «الفئات الوسطى» فهو من جانبه يثير قدراً كبيراً من الارتباك المنطقي حين يستعمل بلا تحديد عياني كأداة لوصف التركيبة الاجتماعية في المجتمعات العربية. فهو يفترض أن الفئات الموصوفة بالوسطى تقع بين فئات أو طبقات سفلى، كادحة وفقيرة، وأخرى عليا، غنية، متفوقة. ولكن، اذا احتوت تلك «الفئات الوسطى» في ذات الوقت على فئات ضعيفة الحال وأخرى ميسورة، فان على الباحث ان يحدد ما اذا كانت الفئة الغنية من بين «الفئات الميسورة» هي نفسها الفئة المهيمنة والسائدة في المجتمع المدروس، وهو قد يعني، منطقياً، انتفاء وجود فئات أغنى من تلك الداخلة ضمن «الفئات الوسطى». والعكس صحيح أيضاً فيما يخص الفئات الدنيا.. الخ.

٢ ـ المصطلحات التجريدية الغامضة وارتباك اللوحة الطبقية

تواجه كل من يتابع الخطابات والنشرات السياسية والاقتصادية الرسمية في العالم العربي ويتفحص الكتب المدرسية، لاسيما مناهج الادارة والاقتصاد التي تصدرها الجامعات العربية استخداماً متواتراً لمصطلحات من قبيل «الوطن»، «الشعب»،

٣ـ نفس المصدر. ٤ ـ د. عبد الفضيل، محمود، (١٩٨٨)، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي. دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ـ١٩٨٥، بيروت، ص١٠٨.

«الجماهير»، «القيادة والأمة».. الخ والتي، بغض النظر عن الضرورة الماسة لادراك مضامينها العيانية وتجلياتها الظاهرة، فانها تتسم بطاقة كبيرة على طمس التباينات والفوارق الدقيقة بين عناصر الكل المتنوع من الجماعات الاجتماعية المختلفة. كما أن الضبابية الشديدة النابعة من الاستخدام الجزافي لتلك المصطلحات يعمق بدوره ظاهرة التحليل المبهم. وازاء ذلك، فان الوجه الآخر لحالة «الابهام المعرفي» يتبدى في إطلاق التوصيفات الطبقية جزافاً على ظاهرة أو ظاهرات تحتمل أو تستوجب توصيفات مغايرة. مثلاً، يجري إسقاط الخاصية البرجوازية على مجموعة متنوعة من العلاقات التي لا تنتمي بالضرورة الى النظام الرأسمالي تحديداً، وكذلك الباس الحلة البرجوازية لكثير من الجماعات الاجتماعية التي لا تنضوي تحت لواء العمال أو «الكادحين» والباس الحلة البرجوازية الصغيرة لتلك التي لا تنضوي تحت لواء العمال والبرجوازية. تلك التعقيدات المربكة تظهر لدى الكثير من الباحثين من مختلف التيارات. وبسبب الارتباك واللخبطة في استخدام المفاهيم الطبقية، والذي يعكس في جزء منه عسراً جلياً في توصيف أنظمة قائمة، يبدو ظاهرياً وكأنه يتداخل فيها الكل بالكل : الاشتراكية المعلنة بالبيروقراطية والقمع، الشوفينية بالقومية والأمة، القطاع الخاص «الرأسمالي» بالعام «الاشتراكي» الاستبداد بالثورة، الجيش بالسلطة.. الخ فليس من المستبعد ان يلجأ كاتب وسياسي الى اطلاق نعوت غير متسقة بحد ذاتها مثل «البرجوازية الصغيرة»، «البرجوازية المتوسطة»، «البرجوازية الوطنية» و «البرجوازية» عموماً على ظاهرة بعينها، أي السلطة السياسية في العراق وبعض البلدان العربية الأخرى. (٥)

ومن جانب آخر، فبينما يدرج كثيرون جماعة المثقفين والمهنيين في مفهوم «البرجوازية الصغيرة» الذي تجري مطابقته بالفئات الوسطى، فان ثمة آخرين يعتبرون تلك الجماعات فرعاً مكوناً من فروع«البرجوازية الكبيرة» جنباً الى جنب مع التجار وأصحاب الصناعات الوطنية.(٦) ويفهم من عنوان وسياق مقالة د. ماهر الشريف بان المقصود ليس حالة عيانية محددة زمانياً ومكانياً بل بالأحرى ظاهرة تمس غالبية ما يسمى بـ «بلدان حركة التحرر الوطني العربية». اضافة لذلك، غالباً ما تجري الإشارة الى

٥ـ انظر د. حبيب كاظم حول بعض الخصائص المميزة المتوارثة للبرجوازية العربية. مجلة «جدل» آب ١٩٩١.

٦ـ انظر مثلاً د. الشريف، ماهر (١٩٨٨)، في الشروط التاريخية لنشوء وتطور حركة التحرر الوطني العربية، مجلة «الطريق» العدد المشترك ٥ و ٦.

انه بينما كانت «البرجوازية الكبيرة» قد انسلخت عن جسم تلك الحركة، فان «الفئات الصغيرة والوسطى من البرجوازية» هي التي ملأت ساحة القيادة لانها امتلكت الأداة الوحيدة لذلك وهي الجيش !. ولا يعرف المرء ما المقصود تحديداً بتلك الفئات الصغيرة والمتوسطة التي «امتلكت» تلك الأداة الخطيرة ! (٧)

وبينما تتبدى الفئات الوسطى في كتابات البعض باعتبارها المصدر الرئيسي للمثقفين على اختلاف مشاربهم، أو مصدر قيادات النقابات والتنظيمات السياسية (مثلاً لدى الطيب تيزيني، مهدي عامل، كاظم حبيب) تظهر لدى آخرين باعتبارها المصدر المكون لأجهزة القمع والادارة ومختلف أجهزة «الدولة» حيث دأبت على ان تعمل لحساب «الطبقات السائدة» في الفترة السابقة لنشوء «السلطات السياسية الجديدة» (مثل بو علي ياسين)، كما انها قد شكلت مع «البرجوازية المتوسطة» أصل النخب الأولى المكونة للأحزاب الشيوعية. (٨)

وهنا أيضاً كان الكتاب «السوفييت» رواداً في تنظير قانونيات فعل وتطور «البرجوازية الصغيرة» استناداً الى تقاليد تنتهي غالباً الى لينين. (٩) وانطلاقاً من تلك التقاليد فان الجوهر العميق للتنظيرات في هذا المجال يستند الى رؤية طبقية تقيس

٧ــ وبالمناسبة، فبسبب سيادة نزعات التحليل الإدماجي والتنظير اللاعياني فان الكثير مما يسمى «أدبيات حركة التحرر» يغص، في الواقع، باستخدام مجرد لمفهوم «البرجوازية الصغيرة» التي تعطى مركزاً محورياً، سلبياً او ايجابياً، يتمدد في كل الجهات بصورة لا تعرف منه «رأسه من أساسه».

٨ــ يمكن الاصطدام بمثل هذه النظرة الأخيرة عند د. بعلبكي، احمد (١٩٨٩)، البيروسترويكا : منعطف في مركز العالم الاشتراكي فهل تكون منعطفاً في أطرافه. مجلة «الطريق» العدد ٢ ومن جهة أخرى فانه ومن المؤكد ان ثمة الآن عدداً لا يستهان به من الكتاب أو العاملين في السياسة من ذوي الاتجاهات الماركسية ممن ينتقدون من مواقع يعتقدون مفتخرين انها «لينينية» هذه السمة الأخيرة على أساس انها احد المنابع الرئيسية للنواقص الناشئة في الاحزاب الشيوعية العربية وكذلك احد أسباب السلوكيات الانتهازية لبعض السياسات الشيوعية.

٩ــ لاسيما كتاب لينين «مرض اليسارية الطفولي» الواسع التداول والاقتباس من قبل الشيوعيين والذي شدد فيه لينين على وجود خاصية «برجوازية صغيرة» لدى الفلاحين معتبراً اياها المولد الدائم والحيوي لـ «البرجوازية». ويبدو ان مثل هكذا أطروحات قد شكل الأسس النظرية البارزة للتطبيق الواسع لاستراتيجية القضاء على المزارعين الصغار والكولاك («البرجوازية الريفية» وبالتالي الاسراع في بناء المزارع الحكومية والتعاونية.

ايديولوجيا طبيعة حركات «البرجوازية الصغيرة» وبالذات فيما اذا كانت متوافقة مع أو متنافرة مع «مصالح الطبقة العاملة». من هنا فان هذا التنظير سرعان ما يضع تصنيفاً ايديولوجياً لفئات أو شرائح اجتماعية يمكن لـ «أحزاب الطبقة العاملة» أن تتحالف معها اما تكتيكياً أو استراتيجياً. وبناء على ذلك فان منطق هذا التنظير الايديولوجي ذاته لا يفسح المجال للوصول الى معرفة واقعية لا لأسباب وكيفية نشوء فعل مستقل تقوم به الجماعات المحلية ولا لسعيها الحثيث للوصول للسلطة على حسابها الخاص هي تحديداً، أي بدون الرجوع لآلية تضفي على سلوكها نوعاً من «الشرعية الطبقية». فوفق ذلك التنظير الايديولوجي، اذا لم تكن هذه الفئة أو تلك الجماعة مع حزب «الطبقة العاملة» فهي مع «الطبقة الرأسمالية» وما بينهما لا يعدو ان يكون سوى برجوازية صغيرة متذبذة ومترددة. ولكن اذا كان طرح لينين يتركز أساساً على أهمية الملكية الخاصة عند المنتجين السلعيين الصغار (غالباً ما يكون المقصود الفلاحين) الذين يعتبرهم ممثلين نمطيين لـ «البرجوازية الصغيرة» اذ يخلق وينتج هؤلاء الرأسمالية عفوياً، حسب رأيه، «كل يوم وكل ساعة وباستمرار»(١٠) وهو طرح بحاجة، بحد ذاته، الى ان يؤخذ بحذر تام من جميع الوجوه، فان الأدبيات اللاحقة قد سحبت هذا الفهم، وفق آلية المسح الطبقي، على كل «الفئات الوسطى».

ومن جهة أخرى، فان الفكر الاسلامي السائد في العالم العربي قد دأب على معالجة قضايا السياسة والمجتمع المعاصرة مرتكزاً على جهاز مفهومي تتواتر فيه مفردات أو ثنائيات من قبيل الحاكم التقي / الرعية الورعة (أو نقائضهما المتبادلة)، الامام العادل (أو الجائر) / الأمة المؤمنة (أو الجماعة الملحدة) وغيرها من نفس المنوال. وهذا النوع من الخطاب الايديولوجي الديني الذي يعكس بطبيعة الحال نمطاً قائماً من أنماط الرؤية التاريخية والتعليل الاجتماعي ينحو باتجاه فرز جماعة العلماء والفقهاء وكل أو بعض القائمين على تفسير وحراسة دولة الشريعة باعتبارهم المعيار الدنيوي الراهن الذي يمكنه أن يحكم على مصداقية أو خطل السياسات الدنيوية القائمة. أما الخطاب الايديولوجي الذي تمارسه الأنظمة العربية المعاصرة كالعراق التي عادة ما توصف نفسها بالقومية والاشتراكية والثورية فانه يلهج بذكر ثنائيات أخرى من قبيل القيادة الحكيمة والشعب الواعي والمخلص، الشعب المناضل والثورة المعطاء، الحكومة

10- Linen, V. (1982) , Collected Works, part 31, p. 23-24

المقتدرة والأمة العظيمة.. والتي ترفع النخبة الحاكمة وممثلها الرئيسي الى مصاف المنبع الأول والاخير لعجلة التقدم والاستقرار الاجتماعيين. ويشترك كل من نمطي التفكير هذين في حقيقة ان الجماعات التي توظفه بمثابة وعاء ايديولوجي مناسب لها تتبنى في نفس الوقت تفكيراً مؤامراتياً في الجوهر حين تكون في خانة المعارضة أو بالأحرى بعيدة عن السلطة، فتلجأ في هذه الحال الى وصف الضد بأوصاف من قبل حكومة المارقين، الزمرة أو الزمر الحاكمة، العصابات المرتدة وغيرها من المصطلحات التي تستخدم أيضاً لنعت الطامعين بالسلطة. اما توصيف نفسها ذاته فيتم على أساس مجموعة المصطلحات الأولى والتي تتسم بطاقة للتعميم الديماغوجي كبيرة للغاية.

أما بالنسبة للمنظور الطبقي فان احدى النتائج الرئيسية للتفكير والسلوك السياسيين اللذين يستندان اليه أضحت ذلك الرفض المزمن لنخب وجماعات المصالح الصغيرة التي تتمتع باستقلالية العمل والتحالف والصراع لحسابها الخاص تماماً وبغض النظر عن أصولها وأوضاعها الطبقية ، لذلك فان هذا المنظور قد أفضى في تطبيقاته العملية الى سيادة النهج «الادماجي» وتلفعه بقوالب طبقية ايديولوجية تفترض بذاتها الدمج والخلط (وتنظر الى ذلك على انه مصدر قوة أيضاً).

وتتجلى النتائج المعطاة للمعرفة الواقعية جراء تطبيق النهج الادماجي الذي يخلط في بوتقة واحدة جماعات اجتماعية متباينة، في «السمات الوسطية» المزعومة بانها ترافق دوماً كل «برجوازية صغيرة» وبالتحديد تأرجحها وترددها وتزعزع أو عدم ثبات وضعها الطبقي وبالتالي سلوكها السياسي المتذبذب بين الطبقة العاملة الموصوفة بـ «الثورية» دوماً، والبرجوازية ، الموصوفة عموماً بالرجعية والتبعية الكولونيالية. ان هذا الطرح ، اذا ما نزع عنه طابعه الادماجي، اي اذا جرى تحديد الجماعات الداخلة فعلاً في «البرجوازية الصغيرة» وفق معايير اجتماعية اقتصادية محددة، فانه لا يلبث ان يتكشف عن كونه ليس أكثر من صورة لكسل ذهني لا عقلاني . ليس هناك من يرفض صعود السلم الاجتماعي او «الانسلاخ» الى جماعة أعلى، بما في ذلك التحول الى مالك كبير أو رأسمالي أو ثري عموماً ، الا بسبب اعتبارات ايديولوجية بالغة الاستثناء. أما اذا كان المقصود بالتذبذب ان يكون سمة تنشأ موضوعياً تبعاً لعوامل اقتصادية بحتة، فان هذه السمة ستنطبق أيضاً على فئات وجماعات اجتماعية أخرى لا تدخل ضمن قالب «البرجوازية الصغيرة» ، كالبرجوازية ذاتها، على العموم أو كالعمال أيضاً . ولكن يبدو انه من الممكن نظرياً وتاريخياً ، ان ينشأ وضع اقتصادي

وسياسي تتقاذف فيه فئات المنتجين السلعيين الصغار، الفلاحين أو غيرهم كل الاتجاهات متقلبين بين طبقة عاملة «ثورية» وأخرى برجوازية «رجعية». بيد انه اذا كان مثل هذا الوضع يتمتع بقدر قليل أو كبير من الصحة في بلد قد نضجت فيه الملامح التنظيمية والفكرية السياسية للعمال وكذلك تكامل فيه وعي الذات والمصلحة الطبقية للبرجوازية في سياق فترة محددة من فترات السيرورة الاجتصادية ، فانه لا يشكل سوى حالة من المستبعد ان يتم اثبات اتسامها بالنمطية والتكرار لا منطقياً ولا تجريبياً في كل الظروف والمجتمعات وبغض النظر عن الخصائص المميزة لتطور البلد. هل ثمة معنى علمياً أو حتى أي أهمية سياسية لوصف هذه التحولات بكونها «انسلاخات طبقية» مع تضمين هذا الوصف مغزى الادانة الأخلاقية ؟ أما ما يتعلق بالسلوك السياسي والايديولوجي ، فان التردد والتأرجح والتحول في المواقف من لون أو معسكر الى آخر، أو اللاموقف عموماً فهو أمر يشمل ليس فقط الجماعات والفئات المدمجة في «الفئات الوسطى» أو «البرجوازية الصغيرة» بل لعله خاصية بالغة التعقيد تطال الجميع وان بدرجات وأشكال مختلفة وخاضعة لمختلف التأثيرات الثقافية والعائلية التربوية والسياسية الاجتماعية .

ولأسباب متعددة ربما أهمها تلك المتعلقة بطبيعة العلائق بين السلطة (الدولة؟) والمجتمع وكذلك بضعف الانسجام البنيوي وما يتصل به من ضعف تكون جماعات اقتصادية تتمتع بقدر من الاستقلال عن السلطة السياسية يتيح لها ان تعبر، أو تدافع عن نفسها عبر تنظيمات مصالح تضامنية أو سياسية، فان معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية الناشئة ظلت، وربما لا تزال ، ضعيفة من حيث «الاستناد الطبقي». ليس هناك مثلاً أحزاب أو تنظيمات خالصة بهذا القدر أو ذاك للملاك الزراعيين، البرجوازية بمختلف أجنحتها ، العمال أو الفلاحين. قد يجوز القول ان تلك الأحزاب والتنظيمات ظلت تحمل في برامجها، وفي أحسن الأحوال ، مجرد «اتجاهات طبقية» تسترشد، جزئياً فقط ، بالمصالح الطبقية أو الفئوية الممثلة فيها . بيد انها تعبر عن ارهاصات ايديولوجية أو منفعية نخبوية في الغالب أكثر بكثير من كونها انعكاسات صافية لطبقات أوفئات اجتماعية متبلورة. ان اعتناق منظومة ايديولوجية معينة من قبل جماعة اجتماعية ما لا يعني، بحد ذاته ، كما يلاحظ السوسيولوجي الألماني سوروكين، وجوداً موضوعياً لطبقة متكونة ، بما يحمل معنى الطبقة من تضامنية الأعضاء المندرجين تحت لوائها، وعيهم «الطبقي» لأواصر وحدتهم النوعية ، وقدرتهم العضوية على الفعل الطبقي

المشترك.(١١) على سبيل المثال ، ومع عدم نسيان الدور الهام الذي لعبته المظاهرات والاحتجاجات الاقتصادية وأيضاً التظاهرات السياسية لأقسام مهمة من العمال في العراق ومصر وغيرها كرد على تدهور اقتصادي بالغ الحدة أو انعطاف سياسي ووطني كبير ، فان تلك النشاطات يمكن ان لا تظهر ، بل هي لم تظهر في ظروف مماثلة ، في الوقت الذي تبرز فيه قوى أخرى، ربما أكثرها من بين صفوف «الفئات الوسطى» لتمارس هذا اللون من الفعل السياسي الراقي. فالمثقفون والمهنيون والطلاب قد لعبوا الدور الأكبر في الكفاح السياسي المعاصر لتلك البلدان، سواء ضد الاستعمار الخارجي أو الاستبداد الداخلي . يمكن هنا اقتباس رأي د. عبد العظيم رمضان الذي قد يعبر بشكل فعال عن واقع نمطي، ليس في مصر وحدها ، حيث يشير الى ان الانتلجنسيا المصرية المتكونة من الطلبة وأعضاء الجماعات المهنية قد فشلت في كسب العمال والفلاحين للقيام بأعمال وطنية هامة وصارت هي «العمود الفقري للحركة الوطنية بعد انسحاب الفلاحين الى أمور معاشهم ، وانشغال العمال بمعركتهم ضد الاستغلال».(١٢)

ان الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن ان يستخلص من الطرح السابق يتلخص في انه بالقدر الذي يشكل فيه «تردد البرجوازية الصغيرة» حالة خاصة من حالات «الصراع الطبقي» فان «الصراع الطبقي» ذاته لا يتبدى الا باعتباره حالة من حالات الوحدة والصراع، التناحر والتوافق، التعايش والتنافر ليس فقط بين الطبقات ، بل، ربما وبدرجة أكبر ، داخل مجمل تلك المساحة البالغة الحيوية التي تشغلها الجماعات الاجتماعية المختلفة المتكونة من لدن أو المتقاطعة في أو عبر التنوعات المذهبية، العشائرية، الولاءات المناطقية ، العلاقات الزبائنية ، الأقليات الدينية...الخ. وان نظرة أكثر عيانية وقرباً للواقع لن تبقي مفهومي «الفئات الوسطى» و «البرجوازية الصغيرة» بمثل وضعهما العائم والإدماجي التعتيمي الحالي ، بل هي حرية ان تدرس بعمق وتحدد كل العناصر المكونة لتلك المساحة ولكن بشرط التخلي عن الافتراضات الجامدة التي اعتادت على اسقاط أحكام ايديولوجية مسبقة على واقع يتطلب معرفة عيانية ولا يحتمل التعسف الفكري .

11- Petrim A. Sorokin, (1953)' What is the Social Class , in Pendix, R. and Martin S. (FD.), CLASS, Status and Power. Readings in the Social Stratification,Lepsit, Ellinios, p. 87-88.

١٢ ــ د. رمضان، عبد العظيم ، (١٩٧٨)، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢، بيروت، ص١٤٦.

ويبدو ان صعوبة الخوض نظرياً وتجريبياً في مفهوم وظاهرة «الفئات الوسطى» قد تسبب في غموض الموقف وتناقضه أحياناً لدى باحث مرموق مثل حنا بطاطو . ففي كتابه البالغ الأهمية عن الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق يتحدث بطاطو بلغة اجمالية عن الزيادات العددية للفئات الوسطى ونموها خصوصاً بعد ١٩٥٨ دامجاً معاً معلمي المدارس الابتدائية وأساتذة الجامعات بالضباط وهؤلاء بالمهندسين وعموم المهنيين وكل هؤلاء بالمسؤولين والموظفين الحكوميين من «متوسطي الحال» وجميع أولئك بأصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية الصغيرة.(١٣) ويبدو ان النزاهة العلمية، ولاسيما من حيث نقص المعطيات التجريبية والعسر البالغ في وضع التركيبة الاجتماعية العراقية في مصفوفة نظرية مبسطة قد أوقعت الباحث في بعض التناقض . ففي الوقت الذي يسلم فيه بطاطو في المدخل النظري لكتابه بـ «مدى تعقد الصورة الطبقية في العراق وتعدد أوجهها» وصعوبة الخوض «في مناقشة أي أمر يتعدى المستوى المنخفض للعمومية»(١٤) نراه في الخاتمة، ورغم اقراره بأن «الفئات الوسطى» ليست متجانسة وتتألف من عناصر متباينة وتقوم بأعمال مختلفة»(١٥) يستنتج بأنه «ليس من المفيد ان نبالغ في هذه النقطة أو ان نقيم تمييزاً شديد التصلب — على الأقل في حالة العراق — بين مهنيي وبيروقراطيي **الطبقة المتوسطة** (التشديد لي ث.ك) ، من ناحية، وصغار أو متوسطي التجار أو الملاكين، من ناحية أخرى، أو بين مدنيي الطبقة الوسطى وعسكريها.»(١٦)وبعد قليل يرجع فيتحدث عن دور الولاءات المحلية والحلافات الاقليمية وطرق التفكير القديمة في حقيقة الميل الضعيف **للطبقات الوسطى**(التشديد لي أيضاً ـ ث.ك) الى تطوير مشاعر مشتركة أو الانضمام الى عمل مشترك» و «عدم تماسك العناصر الاجتماعية الوسطى»(١٧) ومن البديهي ان الميل الى الأعمال المشتركة والمستندة الى مصالح اقتصادية مشتركة ومشاعر مشتركة هي محددات أساسية للتسليم بوجود ظاهرة طبقية ما بالمعنى الماهوي وليس التصنيفي

١٣ـــ انظر بطاطو، حنا (١٩٩٢)، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت، الكتاب الثالث، ص٤٣٩ ـ ٤٤٠ وما بعدهما .

١٤ـــ المصدر السابق ، الكتاب الاول ، ص ٣٠.

١٥ـــ المصدر السابق، الكتاب الثالث ، ص٤٤٤.   ١٦ـــ نفسه .

١٧ـــ نفسه ص٤٤٤، ٤٤٦.

للطبقة. ويبدو بطاطو أكثر واقعية حين يتراجع، في سياق دفاعه عن ضرورة النظر للفئات الوسطى كطبقة، بأن أشخاص وجماعات «ذات قاعدة قوة ضيقة» هي التي تمكنت ، ومنذ ١٩٥٨، من ادارة العرض على المسرح»[١٨]. ومن الممكن تماماً الاتفاق مع بطاطو في ان مجموعات الضباط التي شكلت القسم الأعظم من اداريي العرض المسرحي لم يتصرفوا باستقلالية تامة كما ان أعمال الأنظمة الناتجة عنهم ذات «سمة طبقية» معينة ليس الا، بمعنى ان تلك الجماعات الحاكمة قد ساعدت على ان تنتفع بشكل ما «الطبقات التي كانت توجد بأوضاع مشابهة لأوضاعهم»، هذا من جهة، ولكن، من جهة أخرى، ان تلك الجماعات «كانوا يعملون لحسابهم هم»[١٩] على حد تعبير بطاطو ، وهنا، بتقديري ، العامل الجوهري الحاسم.

ان التجديدات الرئيسية للماركسيين العرب فيما يخص دراسة ما يحبون تسميته ب «اللوحة الطبقية الاجتماعية» للبلدان العربية قد سارت، جزئياً جنباً الى جنب مع، وجزئياً كانعكاس للتحليلات الماركسية الغربية المحدثة، وربما في المقام الأول بتأثير بولانتزاس، مولية اهتماماً كبيراً لتعميق المعرفة بالمنهج الماركسي وتطبيقاته الاكثر وعياً على دراسة البنى والتموضعات الاجتماعية. وقد انصبت تلك التجديدات على نبذ النزعة الأحادية الجانب التي اختزل اليها ذلك المنهج في التحليل الطبقي وسعت أيضاً الى ربط المحددات الاقتصادية بالعوامل السياسية والايديولوجية عبر توسيط مقولات من قبيل «تمفصل الأصعدة»، «نمط الانتاج المسيطر» و «السائد» بالاضافة الى التأكيد على المفهوم الكلاسيكي حول «تأثيرات البنية الفوقية على البنية التحتية» وعموماً المحاولة لإيجاد واقع ما للشرائح والفئات المختلفة ضمن «خريطة التقسيم الطبقي الاجتماعي».

ومع هذا، فان المنهج الماركسي، منظوراً اليه كأداة تحليلية قائمة جنباً الى جنب مع أدوات التحليل الأخرى، قد جرى من جهة اختزاله، ناهيك عن تعميق النزعة الدمجية الوسطية، الكامنة في هذا المنهج ذاته، الى نهايتها المنطقية، أي الممارسة الثابتة لسحب الجماعات الاجتماعية المتباينة والمتنوعة والفاعلة بحد ذاتها الى فلك طبقة أو طبقتين وبالذات «البرجوازية» و «البرجوازية الصغيرة». أما من ناحية الاختزال، فرغم ان منهج

١٨ــ المصدر السابق، ص٤٤٦

١٩ ــ المصدر السابق، ص٤٤٧.

تحليل الطبقات الماركسي ينطلق في تعريفه للطبقة من موقعها من وسائل الانتاج، طريقة حصولها على الدخل والثروة، وموقعها من التقسيم الاجتماعي للعمل، فانه كثيراً ما جرى اختزال ذلك المنطلق، مع استثناءات بينة، الى الموقع من وسائل الانتاج. ولقد تجلى هذا على أوضح شكل في الكثير من التحليلات المتعلقة بالبيروقراطية التي عادة ما تلصق بها لصقاً الصفة البرجوازية بدون ايراد مسوغات جوهرية وموضوعية ما عدا الاشارة الى حصولها على ثروات كبيرة بسبب اشتراكها الفعلي في عملية ادارة الفائض الاقتصادي والاستحواذ على أجزاء كبيرة منه. ولكن هذا اللصق، اذا كان مبرراً في أحوال عيانية محددة، فانه يفضي، من جهة المقاييس النظرية أو التطبيقات العملية، الى ازالة حدود موضوعية بالغة الأهمية قائمة بين تلك المفاهيم - الظواهر الاجتماعية - وخلق صيغ ذهنية مركبة على أساس اسقاطات ايديولوجية محددة.

وبالاضافة لذلك فقد أسدل الستار، في مجرى السعي لادانة طبقات أو فئات معينة على بعض الاشارات الهامة من الناحية المنهجية أو التاريخية — الاقتصادية لماركس. من بين تلك الاشارات، مثلاً، تفريق ماركس بين أنواع محددة للملكية الخاصة، الاقطاعية، ما قبل رأسمالية، الصناعية الرأسمالية، الملكية الخاصة عموماً.. باعتبار كل شكل محدد يمثل انعكاساً لتطور اقتصادي وحضاري ملموس، أو كذلك تفريقه بين العمل المنتج وغير المنتج ودور كل نوع في تطور التنظيم الرأسمالي للنشاط الاقتصادي.

أول الرقص حنجلة*

زكي خيري

كانت دراسة الثانوية أربع سنوات، والمنهج مثقلاً، بالمادة الدراسية، في حين كان المعلمون نخبة من المنورين الذين يصلحون للتدريس في المدارس العليا، وكان بعضهم من سوريا ولبنان، وبعضهم من بريطانيا لتدريس اللغة الانكليزية للصف الرابع. ومن الشاميين أذكر أبو قيس عز الدين علّم الدين التنوخي، وهو أول من عرّب كلمة «الفيزياء» على وزن كيمياء، وترجم كتاباً بعنوان : «الفيزياء» أقر للتدريس في الصفين الأول والثاني الثانوي ليحل محل الكتاب المصري الذي كان يحمل عنوان «العلوم الطبيعية». وكان من الطبيعي أن يهدي المترجم كتابه للمدير العام للمعارف ساطع بك الحصري ليقرر تدريسه، فقال :

إليك مربي الشرق أهدي كتيبي
ويهديك منه القلب مهدي كتابه

أما رزق الله أوغسطين الموصلي، معلم الحساب، فلم يستعمل الطباشير إلا أحياناً، إذ كان يعلمنا الحساب «الذهني» من دون استعمال الطباشير أو القلم، ليس في الأعمال الأربعة فقط بل في التربيع والجذر التربيعي وحل مسائل معقدة. وكان محمد علي مظلوم معلم الهندسة المستوية هو الآخر قد وهب نفسه للرياضيات، فلم تكن بالنسبة له

* فصل من كتاب «صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم» ذكريات زكي خيري، ويمكن الحصول على الكتاب من ادارة الثقافة الجديدة بدمشق، لقاء عشرين دولاراً.

مجرد مهنة لكسب العيش، بل كانت هي حياته وعمله وسلواه، سواء بسواء. ويقال انه عين لدى تشكيل الحكومة العراقية قائم مقاماً لقضاء من الأقضية. وداهمه ذات يوم المفتش الإداري وضبطه في مكتبه متلبساً بعملية حل مسالة رياضية. فأحالوه على الفور الى مهنة التدريس غير المجزية. فانغمر في مائه حتى الأذقان، وكأن شيئاً لم يكن. أما الجباري، وهو من عشيرة الجباريين في جوار كركوك، فكان معلم اللغة العربية. وكان يشجعنا على الخطابة والارتجال. وقد ارتجلت مرة كلمة حملت فيها حملة شعواء على «مشروع سكة حديد بغداد حيفا» الذي لم يتحقق لعدم جدواه الاقتصادية. والحقيقة أنني لخصت ما كتبته الصحف الشامية والفلسطينية التي كنت أقرأها على الدوام في نادي التضامن، ففاجات الآخرين بها. وكان أسلوبي خطابياً مثيراً، على ما يبدو، واستحسنه المعلم، وأصغى إليّ الزملاء بلا تأفف. وأراد معلمنا الجباري أن يعلمنا المنهجية في الكتابة بوضع خطة لكيفية تناول موضوع البحث قبل أن نشرع بالكتابة،وأعطانا موضوعاً نكتبه فكتبناه وسلمنا كتاباتنا الى المعلم، باستثناء الزميل صديق شنشل الذي سلم المخطط غير الكامل فقط! وتبين أن أحداً غيره لم يتورط في وضع مخطط للموضوع ! ضحكنا من زميلنا شنشل.ولكن كما يقول الانكليز : من يضحك أخيراً يضحك كثيراً. فلو احترمنا نصيحة المعلم وأخذنا بأسلوب التخطيط منذ ذلك الحين فلربما أصبحنا كتاباًنظاميين وفيري الانتاج، وإن لم يصبح شنشل كذلك. وبزنا شنشل في شيء يجب أن نحسده عليه هو : صوته الجهوري. وقد اكتشفناه عندما شارك في تمثيل رواية «في سبيل التاج» على مسرح المدرسة الثانوية. فاهتزت لصوته القاعة والمدرسة ولربما البيوت المجاورة أيضاً.وسمعت صوته هذا مرة ثانية على أمواج الأثير في أيار ١٩٤١، إذ كنت مبعداً في (عانه) مع يوسف متي، عندما أعلن شنشل مدير الدعاية، تحرير قاعدة الحبانية السابق للأوان. إذ تحررت القاعدة بعد ١٧ سنة في ثورة ١٤/تموز.

ولا يغيب عن البال معلم الرياضة البدنية توفيق الشيخ أحمد الداوود. وكان درس الرياضة فرصة للتسلية، وكان المعلم متساهلاً الى حد انه كان مجرد صديق للطلاب ويحب أن يقضي حتى الفرصة بين الدروس معهم ليخوض معهم النقاش السياسي، وكانوا يشتمون أباه أمامه شتماً سياسياً مقذعاً من قبيل : «صحيح، أستاذ، الوالد صديق مس بيل؟» ولم يثره هذا في أي مرة.

وكان أنيس زكريا النصولي معلم التاريخ العربي في صف أعلى من صفنا، وقد

ألف كتاباً في تاريخ الاسلام قائماً على العصبية الأموية متحيزاً لمعاوية بن أبي سفيان بالضد من علي ابن أبي طالب، بإجراء مقارنة سطحية بين الشخصيتين التاريخيتين، دون تحليل معمق للعوامل الاجتماعية السياسية المحيطة بهما. وبدلاً من الرد عليه بأسلوب ديمقراطي عمدت الحكومة الى فصله من العمل وإبعاده مخفوراً عن العراق. فالسلطة في العراق، أياً كانت، تخشى المناقشة كما يخاف الشيطان من النار، فتقطع بسيف البيروقراطية البتار جهيزة كل مناقشة، وكفى الله المؤمنين شر الجدال.

واستفز إبعاد المعلم اللبناني طلاب المدرسة، ولاشك في أن العناصر القومية اليمينية المتحيزة للعصبية الأموية شاركت من جانبها في التأجيج. بيد أن هذا لا يؤبه له، فما أن سمعنا باضطهاد «حرية الفكر» حتى قمنا جميعاً للاحتجاج وطالبنا بإعادة المعلم المفصول. وهكذا بدأت أول مظاهرة سجلها تاريخ الحركة الطلابية العراقية. وقد جرت في بداية شباط ١٩٢٧، وقد اشترك فيها جميع الطلاب وبضمنهم الشيعة. ولم تكن النعرة الطائفية ظاهرة في المدرسة، فقد كان المناخ تقدمياً والروح الوطنية الثورية تنبض بنشاط، والنضال محتدماً ضد الانتداب البريطاني على العراق.

خرجنا من المدرسة من فورنا رتلاً واحداً مهرولين بلا لافتات وبأيدينا سدائرنا نهتف ملء حناجرنا وعلى إيقاع واحد رتيب : فلتحيا الحرية الفكرية ! حتى بلغنا وزارة المعارف حيث الآن المتحف البغدادي في شارع المأمون. تجاهلونا فترة وقد تجمهرنا على أبواب الوزارة ثم خرج الينا سكرتير الوزارة أحمد زكي الخياط وأخذ يتفوه بكلام بذيء : «شوفوا فرد نوبة أنتو سويتو أدب سز لغية. يزي عاد ردوا المكتبكم كفاكم اساءة للأدب. عودوا الى مدرستكم!»

كان هذا أدب سكرتير وزارة المعارف، أي التربية ! وكال له الطلاب الصاع صاعين! والجزاء من نفس العمل ! والبادئ أظلم ! وفي الحقيقة كان هذا أول درس في السياسة تعلمه الطلاب من حكومتهم، ومن المكلفين بـ «تربيتهم» على وجه التعيين. توارى السكرتير عن الأنظار ثم طلع الوزير، وكان السيد عبد المهدي المنتفقي. وكان كلامه دبلوماسياً معسولاً وأهاب بالطلاب بالانفضاض. ولكن الطلاب أصروا على اعتصامهم في الشارع. وعاد الوزير الى مكتبه. وبينما كان الطلاب يفورون حماسة فاجأتهم السماء بوابل من الماء البارد أو بالأحرى بسيل منهمر. تشتت شملنا في الحال. ورأينا فرقة اطفاء المستر فيشر، وقد فتحت خراطيمها كالسيل العرم، وعلى رؤوس أفرادها الخوذ الفولاذية. وفي البداية لاذ الطلاب بالأزقة الضيقة ولاسيما زقاق السيد

يحيى السيد حسين. ووقف كامل ابراهيم، أحد الزملاء كالطود الشامخ والماء ينهمر على رأسه وكأنه «ياخذ دوش» هاتفاً بأعلى صوته : اخوتي وينكم ترى ميّ، ميّ! وراح على الفور تأثير الصدمة : «الكتمان والمباغتة» على حد تعبير الزعيم عبد الكريم قاسم ! ولمّ الطلاب شملهم وكروا كرجل واحد. وبوغت رجال الاطفاء بدورهم بهذا الهجوم المضاد الصاعق، وتركوا سيارتهم الجبارة تزمجر، ولاذوا بأذيال الفرار وعلى رأسهم المستر فيشر. وأخرج الزملاء سكاكينهم النابضة (أم الياي) وقطعوا أنابيب الماء المطاطية إرباً إرباً.

لم يتحقق مطلب الطلاب، ولكن معنوياتهم تعززت إذ لم يهزموا بل تعلموا أول درس في الكفاح، الذي خاضوه بأنفسهم في أول معركة شوارع، وعرفوا قبل كل شيء أن ما يقرأونه في الكتب وفي الدستور العراقي والقانون الأساسي عن الحريات والحقوق لا وجود له في حياتهم وفي تعامل السلطة مع الشعب.

وفي تلك الفترة من عام ١٩٢٧ فتحت أبواب الأحزاب السياسية من جديد، وكان لهذا النشاط علاقة بالمفاوضات الجارية بين العراق وبريطانيا لتجديد المعاهدة وتعديلها. وكان من عادة الملك فيصل الأول، كما سبق القول، تشجيع الأحزاب من طرف خفي على استئناف النشاط السياسي في الجانب المعارض كوسيلة للضغط على الانكليز في المساومة. ومن هنا موسمية الأحزاب الوطنية في العراق، وموسمية النشاط السياسي على العموم قبل قيام الحزب الشيوعي العراقي.

قررنا نحن الزملاء الثلاثة : لبيب الألوسي وحسين فوزي وأنا، أن ننتمي الى الحزب الوطني برئاسة الزعيم محمد جعفر الحلبي أبو التمن، ولقب الجلبي (بالجيم المثلثة الفارسية) هو لقب التجار المحترمين،وتعني بالبغدادية الدارجة ما تعنيه بالانكليزية «الجنتلمان» أي الرجل المهذب والأنيق. وكان الجلبي محمد جعفر كل ذلك فعلاً ! فلم يكن في بغداد من معاصريه من هو أكثر منه أناقة وجنتلمانية على السواء، فكانت على رأسه الكشيدة، وهي شبيهة بالعمة التجارية الشامية المطرزة بالحرير الذهبي، إن لم تكن هي بعينها، ويرتدي الجبة «القفطان» من الأجواخ الانكليزية الناعمة (الگبردين) وبطانتها من الدمقس المفتل فوق البذلة (الفرنجية) من أفخر الأجواخ الانكليزية. وكان طويل القامة ممشوق القوام كحيل العينين مخضب اللحية مقضبها. وكان من عادته أن يمشي الهوينا عصراً في منتزه الصالحية، آتياً لوحده من بيته في صبابيغ الآل، فيعبر جسر الاحرار متبختراً وكأنه عريس في ليلة زفافه. وكان هو

وفيصل الأول يتبادلان التحية برفع اليد في آن واحد عندما يتقابلان، الملك في سيارته، وأبو التمن راجلاً.

مشينا الى مقر الحزب الوطني وكان في رأس القرية، في دار بغدادية فريدة الطراز ذات ثلاثة طوابق، وهو أمر نادر في بيوت بغداد القديمة التي لا تزيد عادة على الطابقين. دخلنا الدار ثلاثتنا وبهرنا منظرها المخملي الناعم فأرضها من الرخام (المرمر)الموصلي الصقيل كالمرآة،وكذلك أساطينها. كل شيء كان حريري الملمس. طلبنا لقاء الزعيم، وبعد أن كشفنا هويتنا، وكأن الأمر جرى على أساس المعاملة بالمثل، جاء للقائنا نحن الثلاثة، ثلاثة من زعماء الحزب : أبو التمن وسعيد الحاج ثابت ومحمود رامز. وبعد تبادل السلام بدأنا الحديث رأساً بلا مقدمات ولا مواربات : نريد الانتساب للحزب لنعمل في صفوفه لتحرير العراق. وبعد أن فرغنا من حديثنا تولى الرد الزعيم أبو التمن بحديث ناعم مخملي متأن يتساقط على السمع كنقاط الماء الصافي يقطر نقطة نقطة على مهل فلا يخدش الأذن ولا يثير أحداً ولا يستجيب لشيء. والخلاصة هي أننا ما دمنا لانزال طلاباً فما علينا إلا أن ننصرف كلياً للدراسة حتى نتخرج. وعندئذ، وعندئذ فقط، يمكننا أن نتعاطى السياسة. وفي الحقيقة لم يكن هذا ما قاله حرفياً بل ما استشفيناه من حديثه استشفافاً. أما حديثه فكان حديثاً أبوياً طويلاً ممطوطاً يدور حول القضية ولا يدخلها . حرنا فيما عسانا أن نقول فاستأذنا بالخروج.

وفي الطريق، كنا ممتلئين سخطاً على ذلك الجيل، على أولئك الآباء الذين يرفضون تجنيد أبنائهم، أبناء ثورة العشرين الذين هيأوا أنفسهم باروداً لمدافعهم وهم يرفضون أن يستعملوا هذا البارود. أهكذا يستقل العراق ؟ ونفسنا عن سخطنا بأقسى الكلمات في القاموس البغدادي على أقرب الناس إلينا، كما يفعل العراقيون عادة عندما ينفجر بركان الغضب في صدورهم.

كنا لا نزال في السادسة عشرة وقد غدونا من رجال السياسة، كما كنا نعتقد بأنفسنا.



لماذا يتهم الجيش جزافاً ؟

أبو مصطفى

هل من الموضوعية اطلاق التهم جزافاً بحق الجيش العراقي كمؤسسة وطنية مسلوبة الارادة؟ ينبري بعض الحالمين بالتغيير الذي يريدونه أن يكون ديمقراطياً وثورياً وجذرياً الى كيل التهم الى الجيش العراقي الذي يهيمن على مقاليده صدام ولا يستسيغون تسمية أفضل من «الجيش الصدامي» محملين هذا الجيش تبعة سائر الأخطاء والانحرافات والجرائم التي ألحقها صدام بالوطن والشعب وسائر مرافق الدولة. وبودنا أن نستفسر من هؤلاء السادة الذين يصبون جام غضبهم على الجيش لعدم تمرده على أوامر صدام وقلب الأوضاع بضربة سحرية، كيف كنتم ستتصرفون لو كنتم ضمن صفوف الجيش كمجندين أو احتياط أو كضباط دائميين ؟ هل وجودكم داخل الجيش بأية صفة سيلصق بكم تهمة المشاركة في مغامرات صدام وأعماله الاجرامية حتى إن كنتم في دواخلكم تستنكرون تلك الأعمال وتتحينون الفرص للافصاح عن شجبكم للجرائم المنكرة التي يقترفها صدام أو تتعاطفون بهذه الدرجة أو تلك مع الهبات العسكرية أو أعمال التمرد التي حدثت في فترات سابقة؟ وهل كنتم تستطيبون أن يطلق عليكم الآخرون النعوت المزرية التي تستعملونها الآن أنتم، وربما كانت رقابكم أقرب الى مُدى الجلاد من سائر الذين امتشقوا الحسام وحاولوا الانتقام للشعب وازالة العار الذي ألحقه صدام بالشعب والجيش والكرامة الوطنية؟ ثم ماذا تقولون عن سائر الكوادر الوظيفية، ليس في صفوف القوات المسلحة وحدها أو ضمن تشكيلات قوى الأمن الداخلي أو بقية الأجهزة القمعية، وإنما في مجال التعليم أو المنشآت الصناعية أو كافة

مرافق الدولة التي يسيرها صدام طبقاً لمزاجه، وبما يتقاطع مع المصلحة الوطنية العليا؟ ماذا كنتم ستقولون عن هؤلاء من مئات الألوف من الملاكات العلمية والهندسية والطبية والأكاديمية والزراعية ممن استخدم صدام قدراتهم في انتاج الأسلحة أو تجفيف الأهوار أو تزييف التاريخ أو حرف المناهج التعليمية أو في غيرها من النشاطات التي ركزها صدام بيديه وبتنفيذ واشراف أزلامه مما يعود بأفدح النتائج على العراق؟ هل هؤلاء هم جميعاً أدوات عمياء بيد صدام؟ وهل ينغمر أولئك بحمية واندفاع لتنفيذ مآرب الدكتاتور دون احتجاج أومحاولة للتعويق أو فضح النوايا الشريرة التي يبيتها صدام؟

إن من يتصدى للحديث عن الجيش والقوات المسلحة حري به أن يعلم بأن غالبية القوى السياسية ذات الجذور الضاربة في عمق التربة الوطنية تعتبر الجيش، كبقية مرافق الدولة، من الحلقات التي استبد بادارتها صدام على الضد من مصلحة الوطن. تلك القوى تعول في فعالياتها من أجل التغيير على استمالة الجيش وإجراء انعطاف في ولائه وإيقاظ مشاعر الانتماء الوطني والانصراف الى المهمات الأساسية المقدسة لحماية استقلال العراق والذود عن كرامة شعبه. وهي لذلك تتبع موقفاً متوازناً وحذراً في خطابها السياسي أو لغتها الاعلامية عند التطرق الى المؤسسة العسكرية، مركزة على جلال المهمات التي تقع على عواتق رجال الجيش ومستنهضة نوازع الخير والرجولة للانتخاء بوطنية قادة الجيش وسائر مراتبه وتذكيرهم بمآثرهم في سجل المنازلة الوطنية أيام الحكم الملكي في المواقف التي تعاطفوا فيها مع تطلعات الجماهير أو في ترجيح كفة الشعب صبيحة الرابع عشر من تموز / ١٩٥٨ .

بين يدينا موضوع بقلم الدكتور أنور الغساني نشرته «الثقافة الجديدة في عددها ٢٦٦ تحت عنوان «حول الغاء مؤسسة الجيش وإعادة صياغة مؤسسة الشرطة في عراق المستقبل» . وقد استهل الكاتب المحترم إطروحته بالأمل «أن تحظى هذه الآراء باهتمام أكبر عدد ممكن من العراقيين» ويسترسل الكاتب في عرض أفكاره قائلاً «ان هذه آراء، تصورات، أحلام قد تفيد في إعادة التفكير في قضايانا وفي بعض المسلمات التي تتحكم في حياتنا».

وينتقل الكاتب الى مسألة العنف لدى العراقيين وهو موضوع لا يقصر الكثيرون في محاولة الصاقه بالعراقيين كجزء من التكوين النفسي الذي وسم سلوك العراقيين . حيث يقول : «للعراق تاريخ طويل غني، عاصف، بل وحتى مأساوي» ثم يضيف

الغساني: «يلفت النظر هنا، ان بلداً له مثل هذا التاريخ من العنف لم ينتج لحد الآن ثقافة سلام متكاملة مضادة لهذه الحال».

وبدوري أحيل هذا الاستنتاج المتعسف الى المهتمين بالثقافة بميادينها المتعددة في الأدب والفن والفولكلور والتقاليد. هل امحلت ثقافة العراقيين من نماذج لثقافة السلام التي تتغنى بالجمال وتطرب للكلمة الصداحة وتتماوج مع الأنسام الرخية ؟ وهل الغناء العراقي، مثلاً، كله محرض على العنف وسفك الدماء؟ وهل ترانيم الأمهات لأطفالهن تخلو من الأحلام السلمية بمستقبل آمن وفير الخيرات حرمت منه عوائل أولئك الأطفال؟ وهل .. وهل؟ وماذا نقول عن الفنون التشكيلية، عن الرسم والنحت عن الغناء والابوذية والمواويل والعتابة والمقامات ؟ هل كلها تمجد العنف وتستطيب اراقة الدماء؟!

ويترحم كاتبنا على الروح السلمية والمتسامحة لحكام العهد الملكي لانهم كانوا يقابلون احتجاجات الجماهير السلمية بأعمال القمع التي يضع مسؤوليتها على الشرطة «الجبانة» وكأن الشرطة تطلق النار على المتظاهرين وتقتلهم وفقاً لمزاجها هي، وليس تنفيذاً لأوامر الأسياد «المتحضرين» ! ثم ينهار كل شيء صبيحة ١٤/تموز/ ١٩٥٨ كما يخبرنا الكاتب . «فبدلاً من اعتقال شخصيات النظام وتقديمها الى محاكمة أصولية مدنية، جرى قتل البعض عشوائياً (قصر الرحاب) وجرى اعتقال البعض الآخر لكي يجري تقديمهم الى محكمة عسكرية» ! فيا للتعسف ويا للديمقراطية المهدورة ! ويضيف: «كان ١٤/تموز/ ١٩٥٨ يوماً سيطرت فيه الروح الغوغائية على كل شيء، كان يوماً حافلاً بالفوضى والعنف»! وأفضل ما نرد به على الكاتب المحترم حول تقييمه لما جرى صبيحة ١٤/ تموز هو التقييم الموضوعي المنصف للكاتب حنا بطاطو . كما بامكانه مراجعة سجلات الشرطة والمحاكم ليرى كم من مجرمي العهد الملكي قد تم انقاذهم، بل والتغاضي عنهم واطلاق سراحهم بعد (١٤) تموز ومقارنة ما حصل في العراق مع ما حصل في ثورات أخرى، ولن نذهب بعيداً الى ثورة اقتحام الباستيل في ١٤/ تموز / ١٧٨٩ التي تعتبر أم الثورات الديمقراطية في العالم !

وينتقل الغساني الى ما حدث للجيش في العقود الثلاثة الأخيرة فيقول : «لقد تحول وللأسباب المعروفة الى وسيلة لإثارة النزاعات والصراعات وتنظيم الانقلابات والاستهتار بالشرعية» : والدكتور الغساني ينساق في نفس الوهم حيث يضع الجيش

كمؤسسة مستقلة ومحايدة بين أطراف الصراع متناسياً أن من يمسك بمقاليد السلطة يتحكم بكافة وسائل القمع والقوة (الجيش، الشرطة، الارهاب الفكري، الاعلام المسير، مناهج التعليم، المحاكم، القوانين.. الخ) ويعيب على الجيش «استهتاره بالشرعية» ولا أدري أية فترة كانت هناك في العراق شرعية تستحق الاحترام والالتزام بتعاليمها؟ وحمايتها؟ وعدم المساس بقدسيتها؟ ثم ينتقل الكاتب الى جوهر القضية طالباً الغاء الجيش كمؤسسة مجاهراً بالقول : «لقد قمنا بتكوين هذه المؤسسة وعلينا الآن ان نلغيها»! ويطالب الكاتب باعلان حياد العراق : «فاذا كنا نريد إعلان حياد العراق فاننا ينبغي ان نعلم ان الجمع بين الحياد ووجود الجيش غير ممكن». ويستثني حالة سويسرا من حالة الجمع بين الحياد والجيش . ونضيف نحن أمثلة أخرى (النمسا والسويد) وينهي فقرته بان العراق ليس بسويسرا. ويستمر الغساني في استنتاجاته بان «اصلاح الجيش ليس حلاً..فهو مؤسسة غير قابلة للاصلاح. هذه مؤسسة لا ضرورة لها ولا يحتاجها أي بلد مسالم وديمقراطي حقاً». ثم ينتقل في بقية موضوعه الى تقوية جهاز الشرطة لكي تقوم بحماية الأمن الداخلي وحفظ النظام .. الخ. ان المطالبة بحل المؤسسة العسكرية والاستعاضة عنها بقوات الشرطة، وفي مثل ظروف العالم حالياً والشرق الأوسط بوجه الخصوص حيث تحول الى ترسانات مدججة بأحدث تقنيات الحرب، هو أمر ينم عن أحلام لذيذة وذلك للأسباب التالية :

١ ـــ ان العراق ليس دولة هامشية أو جزيرة نائية. لقد كانت أرض الرافدين موطناً للهجرات بحثاً عن المياه والأرض الخصبة والملاذ الآمن وكانت أرضه ملتقى طرق المواصلات ومحط أطماع سائر الأقوام المحيطة به أو حتى البعيدة! ولنتأمل غزو الاسكندر من اليونان أو الغزو المغولي والتتري من أعماق آسيا البعيدة . فضلاً عن الأطماع الفارسية والعثمانية المعلومة،وأخيراً التكالب على الهيمنة على مقدراته بين امبراطوريات القرن العشرين .

٢ ـــ لم يكن العراق يوماً معبراً للآخرين يمرون على رقاب أبنائه كما يشاؤون بل كان في أوقات عديدة ولفترات مديدة سيد المنطقة كما في عهد سرجون الأكدي أو في العهد الاسلامي (العباسيين). لذلك فان الاذعان والقبول بالدور المسالم الذليل دون امتلاك مقومات القوة للدفاع عن النفس هو تخاذل مخجل أو تفريط بمقومات الوجود المحترم .

٣ ــ العراق الحالي كما كان في السابق موضوع أطماع العديد من الدول لاسيما بعد اكتشاف النفط والثروات المعدنية المتنوعة في أراضيه . فهل يتخيل الكاتب ان دول الجوار التي تفتقر الى مثل ما يمتلكه العراق من خيرات دفينة ستحترم حياد العراق وتترك شعبه لينعم بخيراته دون مضايقات (وعين الحسود بيها عود)! و انها ستلتزم الحكمة القائلة «من راقب الناس مات هماً» ؟

٤ ــ الدول التي اختارت الحياد وقدخص الكاتب سويسرا، لا يمكن مقارنتها مع العراق من حيث المساحة أو النفوس أو الثروات الطبيعية . ومع ذلك تمتلك سويسرا جيشها الخاص وتقوم بتصنيع السلاح وتصديره . وكذا الحال مع النمسا والسويد.

٥ ــ بإمكان دول فقيره مثل تشاد أو أوغندا أو الصومال ورواندا ان تعلن حيادها وتحل جيشها لانها معنية بتدبير لقمة الكفاف لشعبها ولا تثير أطماعاً كماهو الحال مع العراق بل هي عالة على الدول التي استعمرتها سابقاً وتعيش على الإعانات الانسانية ! فهل العراق هكذا ؟

ولنعد الى فكرة الموقف من المؤسسة العسكرية ونستعرض الموقف المعلن من قبل بعض الأحزاب السياسية التي تدعو الى التغيير وتعمل من أجله . حيث جاء في برنامج الحزب الشيوعي العراقي ما يلي :

١ ــ (اعادة بناء القوات المسلحة ديمقراطياً وتأكيد ولائها للشعب وازالة نزعة العسكرة)،

٢ ــ تكريس مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن واستقلاله وسيادته.

٣ ــ تربية القوات المسلحة باحترام المؤسسات الدستورية والديمقراطية والممثلة لارادة الشعب والالتزام بها.

٤ ــ اخضاع منشآت التصنيع العسكري ضمن حاجة البلاد الدفاعية وتحويل الزائد عن ذلك الى حاجات الانتاج المدني...

٥ ــ ضمان حرية الانتماء السياسي لمنتسبي القوات المسلحة وحرية الانتخاب والترشيح للمجالس التمثيلية).

وجاء في أدبيات حزب الدعوة الاسلامية ان الدكتاتورية «قد احتكرت المؤسسة العسكرية بالكامل ومارست سياسة التبعيث الاجباري داخل صفوف القوات المسلحة فيما هيمنت العشيرة على مراكز التوجيه والقيادة في الجيش بتصفية وازاحة كل

الضباط والمراتب التي يشك في ولائها للزمرة الحاكمة . ولكي يكون الجيش أداة حماية للوطن فان حزب الدعوة الاسلامية يرى :

١ــ ان مهمة الجيش الأساسية هي صيانة استقلال العراق وسيادته الوطنية ووحدة أراضيه وحماية حدوده من العدوان الخارجي.

٢ــ إعادة بناء المؤسسة العسكرية اعتماداً على أسس الولاء للوطن والشعب والكفاءة والقابليات الذاتية .

٣ ــ إبعاد الجيش عن الصراعات السياسية والحزبية.

٤ــ منع استخدام الجيش كأداة قمع.

٥ــ تطوير مؤسسات التصنيع العسكري.

٦ــ التاكيد على التزام المؤسسة العسكرية بدستور البلاد ..الخ)

استعرضنا مواقف حزبين معروفين أحدهما علماني وأممي النظرة والآخر ديني ونستطيع ان نلمس التقارب بل والتطابق أحياناً في الموقف من المؤسسة العسكرية وضرورة انصراف ولائها للشعب والوطن والشرعية الدستورية . ولم يتطرق أي منهما الى ضرورة حل الجيش أو تصفية مؤسساته رغم الضربات التي وجهها صدام لجماهير عريضة تنضوي بين مؤيدي ذينك الحزبين مستخدماً الجيش (كماشة نار) في توجيه أقسى الضربات . وهو ان دل على شيء فانما يدل على الموقف المتوازن والحذر والمستند على المعطيات الواقعية في التحليل والاستنتاج، كما أن غالبية القوى الفاعلة على ساحة العمل الوطني تعول على انحياز الجيش أو قطاعات واسعة فيه لاجراء التغيير وإعانة الجماهير المنتفضة لتحقيق النصر على الفاشية. وتأتي معطيات (المؤتمر الوطني) لتصب في نفس المسار حيث تدعو أدبياته الى «دمج النشاط الشعبي المسلح المعارض بالدور المامول للجيش لتكوين حركة مسلحة قادرة على اسقاط النظام» . ودعت اللجنة الميدانية في اجتماع صلاح الدين الى «التنسيق بين القوات المسلحة والقوى الشعبية لاسقاط النظام» . ودعت الى إيجاد قنوات للاتصال بالشعب والقوات المسلحة داخل العراق. ومع اعتذارنا لعدم توفر مصادر أخرى لبرامج الأحزاب والحركات الوطنية التي تعارض النظام الدكتاتوري وتسعى من أجل إحلال البديل الديمقراطي التعددي وسيادة حكم القانون..والمؤسسات إلا أننا نستطيع أن نجزم بأن ليس هناك من يدعو الى حل المؤسسة العسكرية كما ذهب اليه الدكتور أنور الغساني.

يبقى لدينا تساؤل نرجو أن يلقى تفهماً من الكاتب المحترم : وهو كيف نستطيع أن نستنهض القوات المسلحة ونجذبها الى صفوف العمل الوطني ونحن ننظر اليها بهذا المنظار ونهدد تلك المؤسسة العريقة بالتصفية؟ وهل من المنطق النظر الى الجيش بنفس المنظار الى صدام وزمرة من الضباط الجهلة والدخلاء الذين يسلطهم كقادة وآمرين للفيالق والفرق والصنوف وكضباط للتوجيه المعنوي وكمسؤولين في المكاتب الحزبية العسكرية الذين يتصرفون كضباط فرق (الإس أس) النازية؟ وهل من المروءة نسيان أو تغافل الهبات والانتفاضات العسكرية الجريئة وعمليات الالتحاق بصفوف المعارضة وفرار عشرات الألوف من الجنود كاحتجاج ورفض للسياسة العبثية التي يمارسها صدام ؟ إن الجيش بجماهيره العريضة حقل للعمل الوطني، يستوجب اختيار الخطاب السياسي والاعلامي المناسب واتباع أساليب العمل الدؤوبة لتحشيد المعارضة وتوحيدها وتكريسها لليوم والساعة التي تستدعي انحياز هذه المؤسسة الى ضفتها الأصيلة. أما القاء التهم جزافاً وتوزيع الشتائم فلن يحل المشكلة، إنما بالعمل الصبور وتوحيد العمل بين تنظيمات المعارضة الوطنية والاتفاق على برنامج مرحلي لاخراج العراق من محنته، واعانة قادة الجيش والضباط على تنسيق النشاط المعارض بين صفوف القوات المسلحة. ويطيب لنا أن نتذكر في هذه اللحظات القاتمة من عمر وطننا ولنقارن بين موقف قطعات الجيش عام / ١٩٥٢ عندما أنزلها البلاط لقمع انتفاضة تشرين وبين اقتحام قطعات باسلة لحصون الحكم الملكي ودكها في ساعات مسنودة بحشود جماهيرية عارمة تحلم بالتغيير والديمقراطية والسلام. وليس بعيداً أن نردد مع الجواهري :

سدد خطاي لكي أقول فأحسنا

فلقد أتيت بما يجل عن الثنا

جيش العراق ولم أزل بك مؤمنا

وبأنك الأمل المرجى والمنى

وعندها ستتبدل الأمور ويكون للكثيرين رأي آخر أكثر انصافاً.

اربيل ١٩٩٦/١/٢٣

انطولوجيا «الموقف» مرة أخرى

-١-

لندخل الهيكل !

ابراهيم أحمد

في مقالته رداً على ما ورد لي في انطولوجيا الموقف من الثقافة الجديدة ١٩٩٥ يعلمنا د. عدنان عاكف أن والده قد وقف على سطح بيتهم وأطلق خمس رصاصات معلناً ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لأهل عانه. وليت د. عدنان يعلمنا كم رصاصة أطلقها العراقيون على بعضهم وعلى أنفسهم وعلى الحقيقة والمستقبل بعد ذلك اليوم الرومانسي الجميل. فـ د. عدنان يبدو في مقالته شاهد عدل واثقاً ملماً بكل ما حدث في الطريق الذي ساره العراقيون عبر احتراباتهم الطويلة الدامية عندما قادهم عسكر الثورة الى متاهات الخيبة والقنوط والتدهور وداسوا ببساطيلهم القوانين والقيم الحضارية واحتقروا الحياة المدنية والناس الذين ليس على أكتافهم رتبٌ أو نياشين. ولكن د. عدنان يختصر بخمس رصاصات فرحة كل أجواء الموت والعدم والتخبط والتي ظلت تتفجر دماءاً وحرائق وحروباً أهلية وحبال مشانق وسحل وتعذيب بلغت ذروتها المسعورة في شباط ١٩٦٣ الاكثر شؤماً بل هل نستطيع أن نفصل حروب القادسية وأم المهالك ومحنة اليوم عن الباب الذي فتح على مصراعيه في ٥٨/٧/١٤ لكل من هب ودب ليأخذ السلطة دون أن يدرك خطورة مسؤوليتها وأهليته لها ؟ ومع هذا أنا لا أصم «ثورة» ١٤ تموز بالكارثة أو النكبة لنتائجها ولما أعقبها من أحداث مدمرة إنما لحقيقتها وماهيتها التي ولدت بها من رحم تاريخنا المضطرب كله. إذ هي لم تكن ثورة شعبية عميقة ذات طليعة سياسية ناضجة وبرنامج سياسي واضح أحكمت يدها على زمام الدولة وأخذت باقامة النظام

الديمقراطي الأفضل بديلاً لعهد له أخطاؤه وانحرافاته أيضاً، بل انقلاباً عسكرياً بزعامة ضباط جهلة غفلة، استأثروا بالسلطة وانهمكوا بصراعاتهم على الزعامة والوجاهة ثم فرض الذات الواحدة على الجميع. ومن الغريب أن جبهة الاتحاد الوطني التي أعلمت بالثورة وعبّأت لها، ماتت فجر اندلاعها. وسادت بين أحزابها والقيادة الفردية أساليب الدس والمراوغة والتآمر والرصاص والقمع!

ونظرة منصفة لعالمنا المعاصر تبين أن درجة تحضر المجتمعات واستقرارها وهنائها تقاس بمدى ابتعاد جيوشها عن القرار السياسي وشئون الحكم وفسح المجال حراً لطلائع المدنية بتداول القيادة وتقرير مصائر البلاد بمختلف الوسائل السلمية.

لقد نسب لي د. عدنان براءة اختراع القول المفيد أن الانقلاب العسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ قد فتح باب الويلات والمصائب على أرض العراق، والواقع ان هذا القول هو ابداع شعبي محض وادراك متأخر آخذ بالاتساع ويستطيع د. عدنان نفسه أن يتقصى حوله أم تراه لا يعتد برأي الدهماء والجماهير المضللة ؟

ولعل من أقسى عقابيل الجو العسكري الانقلابي في بلادنا : اشاعة خطاب القوة والفتك والقسوة والفظاظة واستفحال مزاج الشك والتعصب والاستخفاف بالآخرين ومجافاة الواقع وليّ أعناق الحقائق ومعاملتها كخيول سائبة يمكن أن تخف بأصحابها الى أهدافهم وطموحاتهم. ومقالة د. عدنان عاكف هي التجلي المنفعل لهذا الخطاب فعدا انها حملت كلمات وتلميحات للنيل الشخصي وكان على الدكتورعدنان أن يربأ بنفسه عنها فانها جاءت بما هو أخطر : مصادرة حق الكلام وابداء الرأي «ليته تصرف هكذا مع بقية الأسئلة». ويبدو ان بعض الثوريين في هذا الزمن التعيس يسمون الآخرين بالخصال المناقضة حد تجريدهم من الوطنية والاباء الانساني والتطلع للعدل والحق وبذات السرعة التي يطلق بها النظام الرصاص ويجدع الأنوف والآذان. وللأسف لا يوجد في منافينا المضطربة «مختار محلة» لنحصل منه على شهادة في حسن السلوك الثوري. ولم يبق لي من كل ما فعلته وكابدته في هذا المنفى الطويل سوى الكلمات القليلة التي قلتها في هذا الاستجواب القصيروالتي هي الأخرى لم تسلم من قلب د. عدنان لها فأحالها من نشدان للثورة الحقيقية والتغيير الجوهري الى دعوة للجمود والوقوف بصف المستبدين والظالمين على مدى التأريخ ومن هجاء مرير للنظام الحالي الى رغبة في بقائه وعدم الثورة عليه، ويا لها من تهم قاسية ! ويمضي د. عدنان في مقالته مستكثراً على المثقفين والمبدعين أن يوصفوا بأنهم يقفون على فوهة البركان الا اذا كان هذا

البركان نوعاً مقلوباً من الجبال تكون قمته هي منخفضه وحضيضه حسب مخيلة د. عدنان الجيولوجية والعياذ بالله ! ولا يطيق د. عدنان أن يقترب أحد من الفكر الذي ينتمي اليه أو جهازه الحزبي ونشاطه الطويل وكأن كل ذلك حلمه الخاص وسره الشخصي وليس مكونات خارجية مَسَّت حياة قطاعات كبيرة من الناس وأثرت في مصائرهم ! فهو يبدو وكأنه لم يسمع ولم يشعر بالزلزال الذي أوقع الكثير من الكتب السميكة من الرفوف وأسقط الكثير من الصور الكبيرة عن الجدران واقتلع آلاف الأطنان من الحديد والتي كانت تماثيل ينحني لها الناس في الساحات.والأهم من كل هذا وذاك انه هتك الحجب والأستار وأزال الغشاوات عن العيون !

ولكي لا تتحول الصحوة التي تعم العالم الى ذهول وفرصة مواتية لقوى الشر والاستغلال الجشع لتنفرد بالعالم فان كل قوى الخير والعدل مدعوة لمراجعة أحوالها الراهنة ومسارها اللاحق بمنتهى الشجاعة والشعور بالمسؤولية. والستون عاماً ونيف اذا لم يقطف بها الشيوعيون العراقيون ثمرة النصر المؤزر، فليقطفوا بها ثمرة الحكمة اليانعة بعد أن ولى زمن الأحلام الجامحة والآمال المستريحة على جبل من الأجوبة الجاهزة لكل شيء. اذ لا مفر أمامهم من وقفة حاسمة لمراجعة الذات بجرأة هائلة توازي الخسائر والتضحيات السالفة. ولا أعني بذلك النقد الروتيني المعروف أو تلك التقييمات المسوفة والخادعة للنفس والآخرين والتي برع بعض من القادة الشيوعيين العراقيين في صياغتها واحاطتها بهالة من الرهبة والتبجيل والمماطلة انما أعني بالضبط الغوص في نخاع الفكر المتبنى والمتوارث كله الذي بدون تنقيته وعلاجه تظل الدورة الدموية للحزب تكراراً لأزمات الماضي ونكساته وهزائمه.

ولعلها حسنة عظمى أن الشيوعيين فقدوا قبلتهم وكعبتهم الأولى. وتخلصوا من ولي أمر أصم مترهل كان عليهم أن يبددوا الكثير من طاقتهم في ترميم سمعته وآثار خطواته الثقيلة المتخبطة دون أن يتلقوا من شراكته النضالية أكثر من بيوت استراحات أو زمالات حزبية أو كراريس «تاس» و «نوفوستي» وهاهم اليوم في الهواء الطلق لا أحد يفرض عليهم أن يفكر نيابة عنهم بينما رأسه مثقل بالكافيار والفودكا والديالكتيك المقلوب. وهل كثير على الشيوعيين العراقيين أن يفكروا ممتدين في الماضي سبعة آلاف سنة وعلى أرضهم هم بالذات بدلاً من التصور أن بداية التاريخ هي ثورة اكتوبر في لينين گراد ؟

ان جدوى النضال وفاعليته لا يقاس بحجم الخسائر والفواتير الثقيلة التي ينبغي

على الشعب أن يدفعها من دم أبنائه وصلب حياته بل بصواب الاتجاه والخطى السديدة المحكمة ونضج الفكر وحيويته والذي يمنح للناس الحياة المزدهرة الحقة ولا يحيلها الى حل يهرب أمامهم. فليس فخراً أن يسمى حزب بحزب الشهداء بقدر ما سيحاسبه الناس يوماً على هدره وتفريطه وإنه كان الأجدر به أن يغدو حزب الأحياء والسعداء وصانعاً للجمال والبقاء كما وعد الناس بشعاراته وأغانيه !

أجل لابد من دخول المنطقة المحرمة وإختراق دعائم المنع والحراس الغلاظ الأشداء على أبواب التفكير والنقد والمناقشة ! وإذا لم يكن في هذه الأيام العصيبة فمتى إذاً سيكون دخول معبد وهيكل المقدسات الأيدلوجية وتمزيق الهالات النورانية الفاقعة عن الوجوه المحنطة. وقلب الأيقونات والمباخر، وتفحص كل شعار وكل كلمة وكل حجر في الأسس التي أُقيمت أهراماتها الوهمية على آلاف من الجماجم الحقيقية !

ربما فقط بالاقتراب من شعاع الحقيقة والتفكير الصحيح تضيء تلك الوجوه الرائعة الطيبة التي وثقت بكلماتنا وابتساماتنا وذهبت لتموت في الجبال والزنازين، وربما بهذا الشعاع الجميل نرى أيضاً ملامح المستقبل وتضاريسه ويكون المسار اليه بأقل التضحيات والآلام، ولا جدوى من اضافة سلسلة اجتماعات أخرى لمليارات الاجتماعات التي لم تفض الى نتيجة سوى المزيد من النكوص الى الوراء.. بقدر ما تجدي: لحظة رؤيا عميقة باهرة يكون فيها الحزب مستعداً لمراجعة ونفض كل شيء حتى لو كان إسمه وزهرة النرجس في ياقته !.

ها قد انتهى التوقيت الأممي وبدأ الزمن الخاص للناس والتراب ومن حق الناس أن يطالبوا الشيوعيين أن لا يرسموا صورهم ومصائرهم على سراب المستحيل وأن يؤسسوا من جديد لأهداف معقولة واضحة، ممكنة. فاذا كنا نعتبر من يقذف الناس الى الماضي البعيد رجعياً فبماذا يمكن أن نسمي من يقذف الناس الى مستقبل أشد بعداً ؟ رائع هو الحلم حقاً ولكن الأروع أن تكون اشادته ممكنة على الأرض وأن لا يكون محموماً مرتجفاً يقفز ويثور على كل اصبع يومئ أو يشير للضفاف والآفاق وآمل أن يكون الشيوعيون العراقيون ما زالوا عند وعدهم برسالتهم الى المثقفين والكتاب للحوار والتفاعل وأن لا يقابلوهم بطريقة د. عدنان عاكف في الرد المتشنج. ولا يجوز أن تُلحَقْ الرصاصات البريئة التي أطلقها رجل عراقي طيب قبل ٣٨ عاماً بزخم الرصاص الذي يُطلق اليوم على كل أديب أو صحفي يقول رأياً مخالفاً.

السويد ٧/٣/١٩٩٦

- ٢ -

الحوار الغاضب يطمس الحقيقة

فاخر جاسم

«دع مئة زهرة تتفتح»
ماوتسي تونغ

ان تبادل الرأي في الصحافة الوطنية حول القضايا الراهنة، السياسية والفكرية بين المثقفين العراقيين، ظاهرة صحية يمكن ان تؤدي الى تنشيط الحوار وتعزيز التفاهم بينهم، والتوصل الى قاسم مشترك حول الهم الثقافي العراقي والسبل التي تؤدي الى النهوض به من واقعه الحالي. وذلك لا يتم الا من خلال التمسك بأسلوب حضاري للحوار يراعي الخصوصية والتجربة الثقافية للآخرين، ويحترم التعددية الفكرية وتنوع الآراء وحرية التعبير عنها. كما يتطلب الارتقاء بلغة الحوار الى اظهار مشاعر الود قبل الخصام واحترام الرأي الآخر وليس العداء له، والتعبير عن الرأي بهدوء، فالمناقشة الغاضبة تطمس الحقيقة، كما ان الرفض والهجوم ليسا طريقاً أمثل للحوار. إن البحث عن نقاط الالتقاء وأسلوب الاقناع، وليس الهجوم من أفضل الوسائل لقبول الآخرين لوجهات نظرنا.

ان ملف انطولوجيا الموقف ارتكز على مفهوم المعرفة التي تتسع لكل أطياف الألوان بما فيها الطيف الذي يبدو، للبعض، نشازاً. فبدون هذا التعدد ينقطع الابداع بشتى أشكاله، ويبهت حب الجمال وتصبح الحياة مثل الأشجار الموحشة بلا ثمار، كما يقال. وهذا الفهم يساعد على تعزيز القدرة على طرح الآراء بصراحة ودون الخوف من ردود الأفعال التي تحاول الانقضاض على الفكرة قبل أن ترى النور.

رغم محاولة الكثير من المناقشات الفكرية والثقافية في الفترة الأخيرة الالتزام بكل ما يؤدي الى خلق أجواء تساعد على تعزيز الثقة بين المثقفين واحترام وجهات نظرهم المختلفة، الا ان الوسط الثقافي لا يخلو من تكرار المفارقات السابقة التي تبعد من يحاول الاقتراب، وتفرق بين من توحدهم الفكرة، لان المناقشات مشحونة بالتوتر، مزدحمة بالشك، تسير على خط الهجوم. ربما تكون المناقشة الحادة مبررة اذا جرت وجهاً لوجه، ولكنها غير مبررة اذا جرت على الورق لان وقعها أقوى وتأثيرها أشمل. فهي كالرياح العاصفة تخلف الدمار في كل مكان، تخلق البغضاء والتوتر، انها تنسينا ما اتفقنا عليه أثناء فسحتنا المشتركة في رحاب الثقافة.

لقد أثار ملف الثقافة الجديدة «انطولوجيا الموقف» ردود فعل متباينة وهذا شيء مشروع. الا ان مناقشة د. عدنان عاكف لوجهة نظر القاص ابراهيم أحمد والتي تأخرت كثيراً، لأسباب ربما تعود الى ان د. عدنان عاكف لم يفرغ بعد من مناقشات أخرى أكثر سخونة، نشرتها طريق الشعب ورسالة العراق، ولا مجال هنا لمناقشة ماورد فيها، مفصلاً، أقول ان هذه المناقشة على ما يبدو انطلقت من اعتقاد د. عاكف «ان النزعة السائدة الآن ومع الأسف هي النزعة الثارية، نزعة الهدم وليس البناء. والهواية المستشرية اليوم هي هواية النقد اللاموضوعي والجلد الذاتي» كما جاء في مقال نشره في رسالة العراق عدد ٨. انه يقصد وجهات النظر التي تنشرها صحافة الحزب الشيوعي العراقي. ان الاعتقاد المذكور يولّد نزعة هجومية. وهذا ما مهد له د. عدنان في التهديد الذي أطلقه في مقالته المعنونة «أيها الثقاسيون اتحدوا» نشرت في رسالة العراق عدد ١٠. اعتذر للقارئ على هذا الانتقال الذي أرى ضرورته لانه يشكل موقفاً واحداً نشر في صحافة الشيوعيين.

لقد كنت أعتقد أنه كان يمزح عندما أطلق تهديده هذا، في المقالة التي حسم فيها الصراع ليحسم «بالنقاط» الصراع بين المثقف والسياسي لصالحه باعتباره يمثل وجهة نظر السياسي الى حد ما، حيث قال بالنص : «ما أكثر النقاط التي تكون لصالحي لو واصلت هذا الحوار، ومن أجل أن لا تكون هزيمتكم نكراء، غبراء، يا أهل الابداع ان تكتفوا بهذا القدر والا ستندمون» لكن يبدو انه كان جاداً، وظل ينتظر الفرصة المؤاتية ليثبت جدية التهديد ويفوز «بالضربة القاضية» وهذا ما سارت عليه مناقشته لوجهة نظر ابراهيم أحمد، في الثقافة الجديدة ففي هذه المناقشة الغاضبة خلط الحابل بالنابل عندما وزع الاتهامات على «الكثير من رفاق الدرب القدامى والجدد» من الذين استبدلوا مفهوم

«الثورة بالثروة» ويخص المثقفين باتهام خاص، حيث يشير الى نسيانهم ليس خطب الرفاق الكبار فقط بل «تناسي الكثير من الأمور الأخرى التي تعلموها مثل التاريخ البعيد والقريب» وهنا يحق للمرء أن يسأل : هل يعني نسيان ما لم يثبت صحته من «خطب الرفاق الكبار» جريمة تستحق العقاب؟ أيهما أصح أن تنسى ما يرفضه الواقع من أحكام وتحليلات عفا عليها الزمن أم تتشبث بها فينساك الواقع ؟

ان الاجابة على ذلك لها علاقة مباشرة بالأفكار والتحليلات الجديدة والموقف من روحية التجديد. هنا أرى ان د. عدنان يشعر بنوع من الاضطراب عندما يقرأ أو يسمع أية فكرة أو رأي جديد، بحجة انها تتعارض مع المكونات الفكرية التعليمية التي ترسخت في أذهاننا لفترة طويلة ولذلك فهو يعتبر وجهات النظر الجديدة «نسياناً للتاريخ. ان هذا الموقف يوقعنا في اشكال جدي مع مقولة «معيار الحقيقة هو الاحتكام للواقع» التي اهتدى بها المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي عندما تخلى عن بعض المفاهيم التي حُرِّم سابقاً توجيه أي نقد لها مثل اللينينية ودكتاتورية البروليتاريا.

ان معالجة موروثنا الفكري، تتطلب التخلي عن المغالاة بالاعتداد بالرأي ورد الفعل الرافض لما تعودنا عليه من أحكام فكرية وتاريخية. والتخلي عن أسلوب الهجوم خير وسيلة للدفاع، الهجوم الذي ميز مناقشة د. عاكف، حين اتهم ابراهيم أحمد بانه «أساء حتى الى الكلمات الجميلة التي ذكرها عن الثقافة» لأنه طرح رأياً غير مألوف عن ثورة ١٤ تموز.

ان الموقف من الأحداث التاريخية، وبالذات ثورة ١٤ تموز، قد أخذ جهداً كبيراً من د. عدنان عاكف حتى انه اضطر للاستعانة بأهالي (عانه) وشاعرنا الكبير الرصافي، والبحث عن التاريخ الحزبي والسياسي للآخرين، ليدلل على خطأ وجهة نظر ابراهيم : رغم عدم اتفاقي مع وجهة نظر ابراهيم التي وصف فيها ثورة ١٤ تموز «بالنكبة الوطنية الكبرى» حيث انطلق من حساب أرباح وخسائر الثورة ووزنها بميزان الذهب فرجحت كفة النتائج السلبية التي ميزت التطورات بعد الثورة، والدمار الشامل الذي أصاب العراق، وطناً وشعباً، الذي ابتدأ بشكل خاص بعد انقلاب ٨ شباط الدموي ١٩٦٣. كذلك لا أميل الى حجج د. عدنان ومنطقه الذي قيم فيه الثورة استناداً الى عقلية المد الثوري التي سادت خلال العام الأول بعد الثورة.. وهنا لي ملاحظتان : الأولى أن الأحداث التاريخية الكبرى تقاس بنتائجها القريبة والبعيدة، والتي بواسطتها نستطيع البرهان على الأهمية التاريخية لحدث معين، اذ لا يمكن قياسها بالايمان بعدالة الحدث فقط. ان

التقييم الموضوعي لأي قضية تاريخية أو غيرها، يقع بين الشتم والثناء كما يقال، والأمر متروك للقارئ لوضع تقييم الكاتبين بالمكان المناسب. الملاحظة الثانية تتعلق بالفكرة القائلة لكي تترسخ ثورة ما، فان عليها أن تكون لديها أفكارها التي تنعكس على المؤسسات التي تحكم المجتمع، كان للسلطة الملكية مؤسساتها انعكاساً لفلسفتها، ونحن نتفق على انها ناقصة ولا تلبي طموحات الشعب مما دفع الأحزاب الوطنية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، الى المطالبة بازالة نواقصها وتطويرها. ولم يُطرح اسقاط النظام الملكي كلياً الا في عام ٥٦ كما أشار د. عدنان، وهنا يطرح سؤال : ما هي المؤسسات التي خلفتها ثورة تموز وتركت بصماتها الايجابية على حياة المواطن العراقي وتجعلنا نتحسر عليها الآن؟ فلو أخذنا على سبيل المثال شهداء الحركة الوطنية العراقية، لرأينا ان المقارنة بين العهدين ليست لصالح المعيار الذي اعتمده د. عدنان لتخطئة المواقف التي تنتقد الثورة. فعدد الشهداء قبل الثورة لا يتعدى العشرات، أما بعد الثورة فيعد بالمئات، فشهداء الحزب الشيوعي العراقي وحده تجاوز عددهم (٦٠٠) شهيد وفي مدينة واحدة فقط، هي الموصل.

ان الموقف المختلف مع النظرة السائدة عن ثورة تموز لا نجده فقط محصوراً عند أنصار الملكية، فحتى اليساريون ومنهم الشيوعيون يطرحون تساؤلات جدية عن الوضع الذي آل اليه العراق ومدى تأثير ثورة تموز على هذا الوضع. ومازلت أتذكر المقالة التي نشرها الصحفي عامر بدر حسون، قبل سنوات، في الصفحة الأخيرة من طريق الشعب بمناسبة ذكرى ثورة تموز، والتي يطرح فيها هكذا تساؤلات.

يدعونا الكاتب عدنان الى الصمت والتحاور مع النفس بدلاً من التعبير عما يجيش في الصدر من هموم وأفكار جديدة، ناكراً امكانية مساهمة هذه الأفكار في تعميق معارفنا، من خلال صحتها أو خطئها، فاذا كانت تصب في مجرى الحقيقة، فلماذا نحرم منها بحجة ان الصمت سيد الأخلاق، ود. عدنان يتمنى ان يؤجل الكاتب ابراهيم التعبير عن آرائه حيث قال «يا ليته تصرف مع بقية الأسئلة وانتظر الفرج الى سنة قادمة... الخ» ان ذلك ياتي انسجاماً مع مقولته «ليس بالضرورة ان يكون اللاصمت هو الكلام» وهو نفسه الذي طالب الصحفي عبد الله عطيّة بالاستمرار بالامتناع عن الكتابة، عندما علق على وجهة نظره التي نشرت في طريق الشعب ك١ ١٩٩٤. قائلاً : «نعم ! لقد سكت دهراً ونطق كفراً».

يستغل الرفيق المعلومات التنظيمية والمهام الحزبية للرفاق للتدليل على صحة

نقده لآراء الآخرين. ان ذلك غير مقبول على الاطلاق، حيث الأجدر مناقشة ما يطرح من وجهات نظر، لانه سلاح ذو حدين، الشكوى من الغبن واعطاء انطباع بأن الشخص الذي يستخدم هذه المعلومات هو الأفضل، كما انه يعني التخلص من مسؤولية الخروقات التنظيمية والسياسات الخاطئة، وكأن الآخرين وحدهم يتحملون المسؤولية. وهنا أشير فقط الى ما ذكره د. عدنان : «يوم انتسب ابراهيم للحزب كنت قد أمضيت سنوات في صفوفه، وبعد سنوات أصبح بيني وبينه بضعة طوابق حزبية.. كان يتربع مع غيره من الملقنين على عرش اللجنة المسؤولة». يصور د. عدنان نشر الصحف لوجهات النظر المختلفة بأنه خضوع لابتزاز القراء، وهي تريد بهذا النشر اثبات مصداقيتها في احترام التعددية الفكرية فيقول : يبدو ان هيئة التحرير (ما كذبت خبر) فخضعت لابتزاز الرفيق وأرادت ان تثبت له وللقراء مصداقية دعوتها فنشرت الرسالة بنصها الحرفي». لقد أجهدت نفسي لايجاد بديل آخر يدلل على مصداقية الصحف والمجلات في احترام تعددية الآراء من دون نشرها ففشلت. فتذكرت المثل الشعبي «باكه لا تحلين، كرصه لا تثلمين، أكلي لمن تشبعين». يشكو الرفيق من انه «باسم التعددية الفكرية يجري التفكير بكل رأي مخالف للجديد» لكنه يسمح لنفسه ان يصول ويجول شاهراً قلمه البتار ضد الآراء التي لا تتطابق مع وجهة نظره. (نشر ٦ مقالات، واحدة في طريق الشعب ٤ في رسالة العراق والأخيرة في الثقافة الجديدة خلال سنة).ان الموقف المتشنج من وجهات نظر المثقفين العراقيين لا ينسجم مع موقف المؤتمر الوطني الخامس للحزب. ان الرفيق عدنان يوحي بأنه يعبر عن رأي الحزب. غير أن رأي الحزب مجسد في وثائق مؤتمره الخامس، ولاسيما في تحيته الحارة للمثقفين. (انظر نص التحية التي تنشرها المجلة ايضاحاً لموقف الحزب الذي تعرض للتجني مؤخراً ـــ المحرر) كما انه يتنافى مع أهمية احترام التعددية في الآراء، خاصة المخالفة والمعارضة، التي تُساعد على تعزيز اللحمة بين المثقفين والمفكرين وبين التيار اليساري الديمقراطي من المعارضة الوطنية العراقية. وكذلك فان المواقف المتشنجة تؤدي الى احجام اعداد كبيرة من المبدعين ممن كانوا في صفوف الحزب عن التعبير عن همومهم الفكرية والسياسية بسبب الخوف من «أجواء الملاسنة الجارحة وردود الفعل العنيفة التي كثيراً ما تميل الى التشهير والتجريح» كما أشار بصدق الصحفي الأستاذ عبد المنعم الأعسم في احدى مقالاته. ويفترض ان يتجنب المثقفون الشيوعيون كل ما يعزز هاجس الخوف والتهيب الذي يؤدي الى خنق تجربة التعددية التي ميزت أعلام الحزب الشيوعي العراقي وصحافته،

خاصة بعد مؤتمره الخامس. كما يفترض ان تقابل الدعوات الى «نبذ الأحقاد والتنافر وممارسة الغيبة والنميمة والتشهير الشخصي بدلاً عن أسلوب الحوار والنقد» كما أشار ابراهيم أحمد في ملف انطولوجيا الموقف، بموقف يؤدي الى شحذ الأقلام الخيرة التي تدعو الى تعزيز الود والمحبة والتلاحم بين المثقفين، والابتعاد عن أسلوب المواجهة والمغالاة في رد الفعل. وعن كل ما يؤدي الى توتير أجواء الحوار وتكريس الانقسام في صفوف مثقفي اليسار الديمقراطي العراقي.

السويد ١/٣/٩٦

ـ ٣ ـ

التفكير المقيّد و «انطولوجيا الموقف»

د. حسن الجنابي

قرأت تعقيب د. عدنان عاكف حول آراء القاص العراقي ابراهيم أحمد ضمن سلسلة مقالات «انطولوجيا الموقف»، الجهد الذي باشره حسين كركوشي وعدنان محسن باطلاق أسئلة خطيرة تبحث عن اجابات لحال العراق والعراقيين. لم يتوقع كركوشي ومحسن، كما يبدو، اجابات منمّطة عن الصراع الطبقي والتحالفات وتغيير ميزان القوى وغير ذلك، كما ان أحداً لم ينتظر أن يأتي المساهمون بالحوار باجابة واحدة تقنع الجميع، توضع بعدها نقطة وتركن في الأرشيف كاجابة نهائية غير قابلة للنقض أو النقاش أو المعالجة اللاحقة.

ان يجيب عراقي مهتم بهذا الشأن عن تلك الأسئلة المطروحة دون أن يدع مجالاً لمخيلته وعقله معاً للتفاعل والتعاون لهو أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. فما حدث وما يحدث الآن في العراق لا يمكن تفسيره بطرق «مختبرية» أو وفق نظريات «أثبت الزمن صحتها»، بل يحتاج الأمر الى مخيلة خصبة وقدرة على مواجهة الذات والقناعات والتاريخ والأصدقاء معاً، وقد تصدى محمد سعيد الصكار لذلك في مساهمته الشخصية

في نفس العدد حين وقف بمواجهة «القصابين». يتهيأ لي أن آراء الصكار مؤهلة أكثر من مساهمة ابراهيم أحمد لغضب د. عاكف الذي انبرى للدفاع عن ثورة ١٤ تموز وأسهب في وصف «بطولات القوى السياسية» و «تقديم التضحيات الجسام» و «رفع الشعارات» وغير ذلك مما يعده «تراثاً وطنياً وسياسياً يفتخر به». ففي الوقت الذي تفتخر فيه الأحزاب والشعوب بالانجازات المادية والروحية التي حققتها باتجاه التقدم والحرية، تكتفي أحزابنا وبعض مثقفينا بتعداد حجم الضحايا والشهداء والسجناء والشعارات التي سببت كل ذلك الكم من القتل.

لست بصدد الدفاع عن آراء ابراهيم أحمد رغم أنني أتبنى بعضها لعدة أسباب يمكن ذكر أهمها :

أولاً ـــ ان الحقائق الملموسة تحمل ضمناً قدرة هائلة على الدفاع عن نفسها لا لشيء الا لانها معاشة ومحسوسة.

ثانياً ـــ انني أؤمن بأنه لو كان ماضينا (القريب طبعاً) مضيئاً كما توحي مقالة د. عاكف لما وجدنا أنفسنا بهذه الحال المؤسية كبلد ومجتمع وأفراد.

ثالثاً ـــ لا يمكن اعتبار الأحداث والأفكار كمقدسات غير قابلة للمعاينة المختلفة والنقد والدراسة والشك والتساؤل.

على ان ما يثير الحزن في مقالة د. عاكف هو استغرابه ان تنشر هكذا آراء في مجلة الثقافة الجديدة. فالأفضل، كما يفهم من ذلك، للمجلة أن تكون واحدية اللون والتوجه والرأي، سواء تعلق الأمر بالماضي أو المستقبل، ويحق التساؤل هنا عن ردة الفعل فيما اذا نشر ابراهيم أحمد «المعروف الموقع والاتجاه» آراءه بمجلة أو جريدة مصنّفة يمينياً أو رجعياً ؟

لقد قرأت صدفة في فترات سابقة تعليقات للدكتور عاكف لا تختلف عن محتوى مقالته قيد الذكر ناقش فيها، من نفس الدوافع، آراء للدكتور عقيل الناصري وأخرى لسعود الناصري. وقد يدل ذلك على ان د. عاكف يواصل باصرار دفع أطروحة تقضي بالاكتفاء بمديح الماضي والسياسات التي أنتجته بنفس الطريقة المتوارثة التي ألفها الخطاب السياسي اليساري العراقي، أو على الأقل الاكتفاء بالتفرج والصمت!. إن صح ذلك فالقضية تتعلق بتعميم «ذهنية تحريم» غير مفيدة على الاطلاق بل ومعيقة للتفكير الحرّ والخلاق الذي يعزز السعي العراقي المعارض كي يكون أكثر جرأة وانسجاماً وكفاءة بالمجيء بسياسات تقود الى تحرر الوطن وتعيد الكرامة المنتهكة للعراق والعراقيين.

على ان د. عاكف يقول «لنترك العواطف جانباً، ولنحتكم الى العقل..»، ان هذا جميل ومطلوب غير انه يقود الى نتائج مختلفة تماماً لما يسوّقه مقاله المذكور خاصة اذا تم التخلص من صيغ الوصفات الجاهزة التي تقدمها العقائد على طبق من فضة وتغني عن إعمال التفكير الحر.

لاشك فإن ثورة ١٤ تموز قد مثلت قوة دفع هائلة للمجتمع العراقي الذي راودته أحلام التخلص من الفقر والجور الاجتماعي والتخلف، وهو الذي لم يتم بعد انصهار فئاته وطوائفه في نسيج مجتمعي موحد يضمن انطلاقته الى رحاب التقدم والتطور المنشودين. كما برز الزعيم عبد الكريم قاسم بدون منازع كرمز لتجسيد الآمال الوطنية ومحضته جماهير واسعة حبها وولائها كما لم تفعل مع أي زعيم عراقي لا ماضياً ولا حاضراً. غير ان القرارات الجمهورية «الكبرى» لم تكن ذات فعالية واستمرارية تؤمن بناء دولة ومجتمع مدنيين وتشرعن قيماً جديدة ومتحضرة لقيادة البلد باتجاه تقدمه ورفاهية مواطنيه، والحقت أضراراً بالغة بالاقتصاد العراقي. فالاصلاح الزراعي والطريقة الارتجالية التي طبق فيها أدى الى هبوط انتاجية الأرض بشكل كارثي وانشغلت الدولة بتسيير مسيرات الفلاحين الجماهيرية في المدن بعيداً عن الأرض وروح العمل والانتاج، وعززت قوانين أخرى جبروت الدولة والعسكر بشكل لم يسبق له مثيل. كما شغل العسكريون وزارات عديدة بما فيها تلك التي تختص بأعمال مدنية بحتة، واستبدلت المؤسسات الدستورية، رغم هشاشتها، بارادة ارتجالية عشوائية حرم على أثرها ساسة وطنيون يتمتعون بثقة الشعب من ممارسة أي دور بعد أن تم تعطيل الحياة الحزبية التي سمحت لهم بالوصول الى مؤسسات «العهد البائد» تلك. كما انشغلت القوى السياسية بكل شيء عدا بناء حياة سياسية نقية تقوم على التعدد والتنوع والاحتكام لارادة الشعب، ففيما انغمر حزب البعث العراقي بحياكة المؤامرات والاغتيالات السياسية، واصل الشيوعيون دعمهم اللامشروط لعبد الكريم قاسم ووقعوا ضحايا لشعارات وأطر تفكير عقيمة، أما السلطة العسكرية فلم تبادر الى اقامة آليات حكم مؤسساتية تسمح بانبثاق دولة حديثة واكتفت بأقوال وأفعال الزعيم الأوحد كدستور للجمهورية !. ويمكن على سبيل التلخيص فقط اثارة النقاط التالية والتي ان دلت على شيء فانما تدل على ان هناك جوانب مظلمة عديدة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار قبل تكوين رأي أكثر شمولية حول دور ثورة ١٤ تموز ومنها :

أولاً ـــ لم يقم المرحوم عبد الكريم قاسم، ومن ثم الثورة، بأي اجراء باتجاه اقامة حكم مدني منتخب بعد ان تم الغاء النظام الدستوري وأشكاله القائمة كالدستور والبرلمان ومجلس الأعيان وغيرها من المؤسسات التي شكلت بداية طيبة للتعبير عن ارادة المجتمع في ظل انعدام الأسس المعروفة للدولة الحديثة.

ثانياً ـــ شكلت الثورة انطلاقة صارخة لاستعمال العنف في التعامل السياسي ابتدأته بقتل جميع أفراد العائلة المالكة غدراً حين سلموا أنفسهم للقوات التي حاصرت القصر الملكي بعد التوصل الى اتفاق بضمان سلامتهم الشخصية، وهو تجسيد صريح للغدر السياسي الذي راح فيما بعد زعيم الثورة نفسه ضحية له بعد أن سلم نفسه بطريقة مماثلة، وغدا ذلك ممارسة يومية لمن تولى مقاليد الحكم في العراق حتى يومنا هذا وليس آخرها قتل حسين كامل وأفراد عائلته بعد أن منحوا العفو من قبل رأس الحكم (ومؤسساته الممثلة بمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية). لقد استسهل القائمون على السياسة العراقية استعمال المسدسات بدل الاحتكام لارادة الشعب، وبرع منهم من قاد جرائم تشويه الجثث وسحلها بالحبال وبتر أعضاء الجسد وعرضها على العامة، وقد طالت هذه العملية كبار السياسيين العراقيين وبضمنهم نوري السعيد وغيره من أركان الحكم آنذاك اضافة الى أعضاء العائلة الملكية.

ثالثاً ـــ أرست ١٤ تموز الحجر الأساس للتقليد السياسي القائم على تدخل الجيش في السياسة وتحويل مهماته من حماية الحدود والسيادة الوطنية الى أداة للقمع السياسي وجد معها الضباط والجنرالات الجهلة ان ركوب دبابة والتوجه للقصر الجمهوري أسهل من خوض غمار الحوار السياسي أو الفكري مع الخصوم. لقد استعمل الجيش في الصراع السياسي في فترات سابقة، غير ان ١٤ تموز كانت الانطلاقة الفعلية التي فتحت الأبواب على مصراعيها للجيش كي يقرر مستقبل العراق وما نحياه اليوم هو نتيجة مباشرة لذلك التقليد الذي لقي له صدى عميقاً في النظرية العفلقية وصيغتها العراقية المعاصرة الممثلة بالصدّامية المقيتة القائمة.

رابعاً ـــ مثلت الثورة ولادة تشكيل الميليشيات والفصائل المسلحة للأحزاب والتي ترافقت كذلك مع تكريس نزعة الزعيم الأوحد الذي لم تغير رأيه مظاهرة المليون انسان المطالبة بالاشتراك بالحكم، في حين كانت مظاهرات واعتصامات أقل حجماً بما لا يقاس تطيح بالحكومة وتلغي المعاهدات في ظل الحكم الملكي، وبقي

الزعيم مرتدياً بدلته العسكرية وأقام في وزارة الدفاع بعد ان جمع وظائف وصلاحيات عديدة حتى يوم اغتياله الجبان في (ثورة) أخرى استبيح خلالها ما تبقى من مقدسات. ولا نهدف من ذلك بالطبع التقليل من نزاهة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي عرف بتعففه عن تحقيق المصالح الشخصية وبساطة مسكنه ومصروفاته وغير ذلك من صفات التواضع الانساني التي انعدمت عند من أعقبه على سدة الحكم.

خامساً ــ ألغت ١٤ تموز شرعية الحكم التي اكتسبها منذ تكون الدولة العراقية واستبدلتها بشرعية (ثورية) لم تعجب البعث العراقي الذي انقلب عليه وأقام فيما بعد (شرعيته الثورية) وينوي، بعد ٣٠ عاماً استبدالها بشرعية (دستورية) تبقي صدام رئيساً مدى الحياة وحزبه حاكماً حتى يوم القيامة وليذهب المواطن العراقي المسكين إلى الجحيم !.

لم يكن القصد من هذه المساهمة المتواضعة تفضيل النظام السياسي الملكي على الجمهوري، ولا أظن أن هذه القضية بالذات تستحق التركيز على أية حال. ان الأكثر الحاحاً هو الاستفادة القصوى من التجارب الماضية لتطوير آلية تضمن بناء نظام سياسي مرن قائم على التعددية يجتهد الجميع فيه من أجل تقدم الوطن ورفاهيته ورقيه، نظام حكم يحفظ للمواطن حقه في التعبير والتنظيم والانتماء ومن ثم الصراع على السلطة بطريقة دستورية يحتكم بشأنها الى الارادة الشعبية عن طريق الانتخابات العامة.

ان الروحية التي كتبت فيها مساهمة د. عاكف لا تظهر أي قدر من المرونة ازاء الاستفادة من التجربة السياسية العراقية الماضية وكأن ليس بالامكان أفضل مما كان، وهي تشبه مقاربة السيد هاني الفكيكي لتلك الأحداث لكن من موقع آخر، فالأخير يريدنا أن نقتنع في ان مذكراته المعنونة (أوكار الهزيمة) والمخصصة لتجربته في حزب البعث العراقي، بأن الحرس القومي لم يرتكب تلك الجرائم بعد انقلاب ٨ شباط ملقياً باللوم على عبد السلام عارف والعسكريين الذين شاركوا في انقلابه، وكذا ما كتبه عن «تطوع» هادي هاشم الأعظمي للمساعدة بالقضاء على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي «المسؤولة عن تدمير ثورة تموز وتدمير الحزب الشيوعي نفسه والحركة الوطنية عموماً» بعد ان تحدث عن «قدم العلاقة والمودة» و «حرارة اللقاء والعناق» بين الأعظمي وعلي صالح السعدي في أقبية وزارة الداخلية، وكذلك «تهنئة» سلام عادل للانقلابيين واستعداده «للظهور على شاشة التلفزيون ليعلن تخطئة سياستهم ـ يقصد الشيوعيين ـ

والتعاون مع السلطة» ولا ندري لماذا اذن «يتوفى سلام عادل ونافع يونس ومحمد الجلبي وآخرون تحت التعذيب» !

لقد قرأت مذكرات الفكيكي في نفس الوقت الذي قرأت فيه مداخلة د. عاكف ووجدت في الحالتين موقفاً متشابهاً بالعلاقة مع الماضي يميل فيه الكاتبان من موقعين مختلفين الى تسويق فكرة واهية ازاء تجربة العراقيين السياسية تنطلق من معتقدات ذاتية وقناعات شخصية (في حالة السيد الفكيكي فهي دفاع عن دور شخصي رغم محاولته الواضحة لمغادرة موقعه السابق) يصعب اسنادها علمياً ويبطلها واقعنا المعاصر.

ان آراء د. عاكف نابعة من موقف ايديولوجي لا يعنى بالحرية بقدر اهتمامه بالفرضيات النظرية، وتمنيت لو انه نظر للأبيات الشعرية التي أوردها في مقالته ليس فقط من باب ادانة الحكم الملكي بل من باب أن يقف شاعر ويتحدى ويعبر بصدق عن موقفه السياسي دون أن يقاد الى حتفه.

استراليا ١٩/٣/١٩٩٦

ـ ٤ ـ

تحية الى مثقفينا العراقيين

أدباء وفنانين وعلماء وباحثين وصحافيين وغيرهم.

نتوجه اليكم يا ممثلي ثقافة شعبنا الوطنية بالتحية الحارة، معبرين عن تقديرنا العميق لمواهبكم وجهدكم الابداعي والفكري وسائر نشاطكم الثقافي، ولدوركم الذي لا يعوض في تطوير مجتمعنا والارتقاء به.

نتوجه الى جمهرتكم في بغداد وكل أرجاء الوطن العزيز، يا من تقاسمون الملايين محنتها ومعاناتها في ظل الدكتاتورية المستهترة والحصار الخانق، مكبرين فيكم تواصلكم مع شعبنا المعذب ووفاءكم لقضيته العادلة.

نتوجه الى جمهرتكم يا من حققتم وجسدتم النهوض الثقافي الجديد في كردستان، وخضتم مع قوى المجتمع الحية على الدوام معاركها المشهورة ضد العسف

السياسي والاضطهاد القومي، مشيدين بجهودكم لحماية التجربة الديمقراطية الوليدة في كردستان ودفعها الى الأمام، وتعميق العملية الثقافية وتطويرها.

نتوجه الى جمهرتكم المشردة في الشتات، يا من عجزت حياة المنفى القاسية المريرة عن هز تعلقكم بالعراق الشعب والوطن، معربين عن اعتزازنا بسعيكم الذي لا يكل دفاعاً عن ثقافتنا واغناءً لها، وانتصاراً لأهلنا المستنزفين في الصراع اليومي لتأمين لقمة الخبز والمتلهفين الى الانعتاق من البؤس والظلم و الظلام.

ان شعبنا الذي ينوء تحت ثقل سياسات التجويع والاذلال والترويع، يتطلع الى سماع صوتكم أعلى وأعلى في مناصرته وإسناد سعيه لتقريب ساعة الخلاص، والانغمار في بناء الوطن الديمقراطي الجديد، واننا في هذا السياق كذلك نهيب بالمنتشرين منكم في المهاجر أن يستجمعوا قدراتهم، ويقيموا ويستهلوا عملهم الثقافي والسياسي المستقل، ويحولوه أداة ضاربة في نهوض شعبنا ضد سلطة الجلادين واللصوص، مؤكدين ايماننا بحرية الابداع والمبدعين والفكروالمفكرين،واستعدادنا الكامل للتعاون وتقديم كل الدعم الممكن.

ويداً بيد على طريق الحرية والخير والجمال .

المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي

شقلاوه ١٢ـ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٣


أدب وفن

نص

طيف الفرات

هادي العلوي

ورقّت دموع العين حتى كأنها
دموع دموعي لا دموع عيوني

ما يراه العارف في منامه ليس حلماً بل رؤيا ، والمتجلي فيها أنوار متشخّصة حيث تستحيل الطاقة الى جسم ، لكنه ليس كأجسام الأرض المجبولة من طينها وترابها . هذه تنحلّ الى أجزائها بعد الموت . أما الجسم النوراني فيعود الى النور عند المفارقة . نحن نحول الجسد الى نور والنور الى جسد منذ تخلينا عن علائق المادة الجزئية ووهبنا أجسادنا للخَلْق . وعلاقتنا مع النفس الكلية جعلتنا نقطع خط الاتصال ما بين النفس الفردية والنفس الفردية ، فصار كل شيء عندنا مغايراً لنظائره عند الاغيار .

من هنا كانت لنا القدرة على مقاومة السلطات الثلاثة : سلطة الدولة وسلطة الدين وسلطة المال . وفي هذا الوقت ، وهو جديد على أصحابنا ، ستكون المباراة مع سلطة الدولة مباراة مع جبابرة عصرنا .

الوجد ماء مازجته النار . وهذا حقّقه شيخنا محي الدين . وأنا لي من الوجد مخزون حمل إليّ طيف الفرات أقباساً منه أحرقت وجهي لكنها لم تسوّده . فالنار التي تمازج الماء لا تكون سبباً لتغيير خَلْقه ، لأننا حين مزجناها بالماء جعلناها كالنسيم لطفاً وبرداً ، لكن النسيم فيه مظنّةُ ضعف ورخاوة والنار مُوجدة ، ولأجل ذلك أوصيت أن يُحرق جسدي ولا يُدفن في التراب ، على أن يضمّخ قبل حرقه بقنينة من خمرة (تشوانغ تسه) تسلمتها قبل سنوات من مريد تاوي... والنار ستوجده مرة أخرى بعد أن تحوّله الى

رماد ، وسيمازج الرماد ماء الفرات فينقله الى بستان نخيل ليضيف اليه نخلة فاردة تستمد حياتها من حريق الروح الكونية التي سرت فيّ حين مرّ عليّ ذلك الطيف المتجرد من جسده وأخذ بيدي وسيّرني في بساتين النخيل وقال لي : لا تخرج منها . ثم ودعني وعاد . وأنا لم أخرج منها إلا مُراغِماً وسأعود اليها حين يُؤْذن لي .

سفري كان مراغَمةً في تخوم الأرض وفجاجها البعيدة أجريته على وفق العادة التي قررها سيدي ابراهيم الخوّاص يوم قال لي : لا تمكث في البلد الواحد أكثر من أربعين يوماً . لكن الأرض جعلت تضيق وتضيق ، فمنعتني من الامتثال لوصيّة نبي الغربة . لا يعني هذا أني أردت الخلاف عليه . كيف أخالفهم وأنا لم أبلغ بعد طور الفِطام ؟ الا انها الأرض هي التي اختلفت . وجبابرة وقتنا ليسوا كجبابرة زمانهم . هؤلاء أدهى وأخبث وأبعد كثيراً عن نبض البشرية ولديهم من الوسائل ما لم يكن لأولئك . ونحن لهذا ملزمون بتغيير وسائلنا . على اننا مهما غيرنا من وسائلنا لن نخرج على ما رسموه لنا . وها نحن نسعى للمزج بين الماء والنار على خطة شيخنا محي الدين . وقد وجدناها لازمة للابقاء على أهلنا وحُرُماتنا . وكان مشايخنا يخرجون من أهلهم كي يعودوا اليهم وهم مزودون بالقدرة على الوفاء بحقوقهم . ولما خرجتُ مراغِماً لم يكن في هواي أني سأهاجر . والهجرة أمر لا مفر منه على ان لا تزيد على أربعين يوماً يعود بعدها الغريب الى مياهه ليذكي فيها النيران . وما زلت أنتظر أن يؤذن لي بالعودة لاذكاء النار في مياهنا . وقد بلغني ان جيوش الترك تطبق عليها لتمنعها من الجريان وهذا وفاق لمقتضى الحال التي حملتني على الهجرة .

سألتُ سيدي أبا يزيد عن بغداد ، فقال سألت عنها رب العزة فقال : « لم يرتفع اليّ خبر عنها منذ خمسمئة عام » . وعرفت السبب من ذكر أرقام السنين . فقد حجبها عن السماء هؤلاء الذين يريدون ان يحجبوها اليوم عن دجلة . ومثلما جعلوها أرضاً بلا سماء يريدون أن يجعلوها أرضاً بلا ماء . ويضمن لهم نفاذ نواياهم ولاتُها ، المنحدرون من أصل تركي . وأنا أعلم وسيدي الحسين بن منصور يعلم بل ويعلم كعلمه جميع الأبدال المقيمين في بغداد أن العلة تقع في حامد بن العباس الذي اغتصبها في غفلة من أهلها عنها وراح يدبّر شئونها بالتفاهم مع البيزنطيين ليضمن لهم عدم نهوضها من سباتها . وكان ذلك عذري أمام آبائي عندما سألوني عن السبب في طول أمد هجرتي وتجاوزي شرط الأربعين يوماً . أنّى لي أن أدخلها وفيها هذا التركي ؟

يا دموعي التي رقت حتى صارت تنزل من دموعي لا من عيوني . حدثيني عن ذلك النسر السماوي ، ماذا فعل وماذا ينوي أن يفعل ؟ هو يريد أن يبقى هدفاً لأنوار المجرة حتى لا ينطفئ وأنا أريده ليحملني الى أصحابي الذين انقطعت عنهم أعواماً وتقطعت بهم السبل فلم يعودوا يعرفون سبيلاً للوصول اليّ لابلاغي ما هم فيه من ضنك العيش واتساع الهموم وتوالي المحن منذ أن حل ذلك التركي في ربوعهم . لكنني حين أبكي إنما أقضي حق العقل على النفس وقد وجبت زكاته ، وعليّ دفعها من طيّب ما عندي وهي هذه دموع دموعي . فأنا لا أملك ما يملكه الأغيار منذ أن خيّرني يسوع بين الله والمال . وبكاؤنا هو هذا الدفع المطلوب عن ممتلكاتنا ، وهو فينا موقد جمر تتسخّن منه القلوب كلما اعترتها رعدة من برد . هو الطاقة تتفجر بالحركة وهو أثقل على العدو من ضحكنا ومرحنا في الساحات . ولا يحسب التركي الغاصب اننا مفجوعون بما فعله بنا ، فنحن نُعِدّ له من العدة ما يبطل معها سحره ولا تنفعه شرطته . وليست أيامه المعدودات في بغداد المحجوبة عن السماء بالهُنيهات الأبدية حتى يستريح في قصوره وينعّم بما يُجلب له من طيب المأكل وناعم الملبس وحوله زبانية غلاظ يأتمرون بأمره ويقدمون له من القرابين ما يشبع نهمه الى الدم . كلا ! فالهنيهات الأبدية تُصنع في دائرة زماننا المطلق وهي فينا كليّة لا تتجزأ ، والكلي لا يفنى فناء الجزئي .

* * *

أيها النسر السماوي ثبّت قدمي حتى لا تنزلق في المنحدرات الدولية . لم يتحدث مشايخنا عن السلام . هم مع يسوع في مشاعيته اللاكَنَسية وأنشدوامعه أناشيده كلها قالوا كما قال : المجد لله في الأعالي لا للملوك ولا للرؤساء ، وقالوا كما قال : في الناس المسرة . . وهذه وضعها سيدي عبد القادر الجيلي في قِوام أفصح حين قال : « القوم ـ ويقصدنا ـ همهم ايجاد الراحة للخَلْق » . واستكمالاً لهذا المقام لم يتحدثوا عن السلم . فالحياة الدنيا عندهم حرب لا ينطفي لهيبها . لم يدُر في خَلَدهم يوماً أن يتركوا السلطات الثلاث لأهلها حتى يسود السلام في الأرض . وهم يعرفون أن يسوع لم يكن يريد اعطاء ما لقيصر لقيصر بل كانت مكيدة منه لالهاء القيصر ريثما يستكمل قوته . فالحرب خدعة كما يقول ابن آمنة . وكان القيصر أدهى منه حين علّقه على الصليب . ويعرف مشايخنا ما يعرفه الشيخ الألماني ان القوة محرك التاريخ ، وهم في الصميم من

حركة هذا التاريخ . وقد وعوه في جملته الكونية كما وعاه الشيخ الألماني فصار مجرى كلامهم عن الخلق في عمومية هذا الكلام العربي الذي لا يفصل بين أجزاء البشرية أو تاريخها . وهم من أنكر الفروق في اللون والنسب والدين ، وجعلوا الحب علاقة كليّة مع الأجزاء والذرات .وليس حبهم هو ذلك الذي يكتب عنه الشعراء في خلواتهم المخمورة انما هو تعبير عن الصلة التي تجمع النفس الفردية بالنفس الكلية لتكون مصدر قدرة لا تتناهى ، لكنها أيضاً عادلة لا تتحيز .

وكيف يتحدث عن السلام من لا يزال يتحدث عن الفقر وأهله من ألوف السنين ؟ كان يسوع قد أصدر قراراً باخراج الأغنياء من ملكوته . وفي منتصف القرن الثالث الهجري ، التاسع اليسوعي ، أصدر سريّ السَقَطي ، خال الجُنيد البغدادي ، قراراً بتعديل قرار يسوع أضاف فيه الى جملة المطرودين من الأغنياء جيران الأغنياء . ولهذا القرار فاعليته الراهنة . فالأغنياء الذين يحكمون العالم اليوم (وهم أجانب غرباء عن المحكومين ، والمحكومين هم جملة الخلق) يستعينون في حكمهم بجيرانهم . ويقوم هؤلاء الجيران بما لم يقوموا به في زمان السريّ . وقد اتفقوا مع الحكام على المحكومين . بل وزينوا لهم الكثير مما هم فيه من إجاعة الخلق . وبين الخلق المجاعين أهل بغداد وفيهم أقارب لهم وخلان (الكثير من جيران الأغنياء هم من أبناء جلدتنا) وانما حصل ذلك لهم لأنهم لم يدركوا جوهر العلاقة بين النفس الفردية والنفس الكلية ، فحولوا الكل الى أجزاء نصبوا عليها حاكماً واحداً . والنفس الكلية ليست هي المنحدرات الدولية التي دعوت النسر السماوي ليمنعني من الانزلاق فيها بل هي آتية من روح الكون المطلقة . هذه الروح هي التي باحتراقها في النفوس الجزئية تخلق الطاقة الواعية التي تساعدنا على فهم قرار سري السَقَطي .ولا يدري السري ما يجري اليوم على أهل بغداد من الأغنياء وجيرانهم .لكن هذا ليس دليل اخفاق . هو يدرك ان النزاع مستمر وأن السلام مستحيل . وكان قراره لذلك مطلقاً كقرار يسوع . ويندرج في النزاع ورثة كثيرون للسري أو ليسوع نظروا الى البشرية بمنظور الوحدة والتجزئة المزدوج . فلم يقولوا بالوحدة المطلقة التي يقول بها أصحاب مذهب وحدة الموجود كما لم يفرقوا بين الخلق وهو المعنى المقصود بتعذر التجزئة المطلقة في البشرية . على أن وحدة الخلق عند أصحابنا ليست هي وحدة العالم التي يتحدث عنها الأغنياء وجيرانهم . وهذه أنكرها حاكم اندنوسيا العادل أحمد سوكارنو لانه اعتبرها ضمن

المنحدرات الدولية التي يستعيذ منها أهل العرفان . إن القائلين بوحدة العالم هم أصحاب وحدة الموجود الذين ينكرون التمايزات ويُرجعون العالم الى كليّة باردة . والموجود غير الوجود . فالموجود متعدد والوجود واحد . وعندما نصل الى إبطال وحدة العالم مع الإقرار بوحدة الوجود تنتفي دعاوى السلام ويأخذ النزاع مجراه الطبيعي ما بين الخَلْق المحكومين والأغنياء الحاكمين ومعهم جيرانهم . وكان سيد المعرّة يدعو الى طُوفان يغسل الأرض . وما هو إلا الطوفان البشري الذي سيمزق وحدة العالم بعد أن يغسله من الأدران ليعيد تنظيمه على أساس وحدة الوجود لا وحدة الموجود . وسيد المعرة من الورثة الأزكياء للناصري . وحين هاجم الأنبياء كان يستثنيه منهم . وأكثر الورثة هم من أبناء هذه القارة المشاعية الكبرى لاسيما طرفيها الشرقي والغربي . لكن يسوع وجد له بعض الأنصار في القارة البيضاء . وقد تعرفت منهم على السويدي غولبرغ . وأنقل اليكم ما كان يقوله ، فهو يشبه كلام أصحابنا . قال غولبرغ : «الشاعر (وليته قال المثقف) جندي في جيش الربّ السِرّي . وهو مسئول عن النضال من أجل الفقراء وضد غريزة الجشع والتدمير . ومن يقوم بهذا النضال يُكافأ بظهور المسيح له في زوبعة الشوارع والساحات» .

أية مكافأة يعرضها علينا غولبرغ ؟ ولماذا خالفه مواطنوه فاستحدثوا الجوائز ؟ وما بال القارة البيضاء لم تتسع لكلام هذا اليسوعي السويدي ؟ ألأنها صغيرة ومصمّتة ؟ وإني لأسأل ، على أي حال : من الذي سيفضل الجوائز على رؤية المسيح ؟ كثيرون بلا شك . لكن أصحابنا الذين أنكروا الجنة يتمسكون بالرؤية . ولو خُيرت أنا بين الجنة والمسيح لاخترت المسيح . لأني اذا دخلت الجنة سأنشغل بها عن الخَلْق . ومن البديهي اني سأنشغل بها عن بغداد وعن نهرها بل وعن الفرات الذي تُطبق عليه جيوش الترك . وليس من المعقول ان أترك الفرات والمسيح وحدهما وأذهب الى الجنة لأسكنها . هذا فعل الأغيار من قراء الأسواق وكتّاب الدولة وجيران الأغنياء . وسأدعو النسر السماوي عندئذ ليخرجني من الجنة .

* * *

أحدث نفسي بالذهاب الى مسجده لأقضي له حق الزيارة ولأخاطب الناس من هناك فأعرّفهم حقيقة أمره . هذا القطب البغدادي من عجائب الدنيا... يعبده أهل السنة

ويلعنه الشيعة . أهل السنة لا يدرون لماذا يعبدونه والشيعة لا يدرون لماذا يلعنونه .
أما حقيقته فغائبة في بطون الأغيار .

قرأ لي مرة بائيته التي يقول فيها :

أنا من رجالٍ لا يخاف جليلهم ريب الزمان ولا يرى ما يُرهبُ
قوم لهم في كل مجد رتبة عُلويةٌ وبكل جيش موكب
غربت شموس الأولين وشمسنا أبداً على فلك العُلى لا تغرب

وسألته عن مراده بالأولين فأحالني بحذر على شطحاته ، فبحثتُ فيها حتى وقفتُ على واحدة منها يخاطب فيها الأنبياء .

« معاشر الأنبياء أوتيتم اللقب
وأوتينا ما لم تؤتوه »

وعلمت من ذلك انه يعلن انتهاء عصر النبوات والدخول في عصر العلاقة الكونية مع المطلق من غير وسائط . وكانت هذه رحلة طويلة قطعها أهل الفقر من أيام عامر العنبري في القرن الأول واقتضت سلسلة من عوَاصف الفكر والفكر المضاد . وقد لاحظت أن أهل الصين لم يحتاجوا الى هذه المكابدة ليعلنوا الحقيقة الصعبة التي أعلنها القطب البغدادي ، ومرجع ذلك الى ان أهل الصين لم يعرفوا الوسائط منذ البدء . وأتذكر الآن ما قاله لي صديقي المأسوف عليه (لِيلا راثنا) :

There is God in India and Arabia.
There is no God in China

وانما عرفوا التاو ، وهو عندهم كالباري عندنا : اسم لمسمّى الوجود الحق الساري في الموجودات . وليس هذا هو الذي سماه صديقي راثنا God بل هو أمرٌ آخر يسكن في العالم ويسري فيه سريان الماء في النبات : ينتعش به مادام سارياً فيه فاذا طغى عليه ذوى واصفرّ وانعدمت فيه الحياة . وهذا هو السبب الذي حمل أصحابنا على انزاله عن عرشه واسكانه في العالم بعد أن غيروا اسمه من الله الى الباري . والفرق ليس لغوياً خالصاً . ان أصحابنا يغارون عليه وعلى الخَلْق معاً . فهم لا يريدون له أن يُمتهن بطقوس الأغيار الا انهم لا يريدون أيضاً أن يطغى على الخلق فيكون جباراً آخر ينضاف الى جبابرة الدنيا . ونستطيع أن نفهم هذا الهاجس عندهم من قول أحدهم : « ان الفقير من لا تكون له حاجة الى الله » ـ انظر كيف استعمل الله ولم يستعمل الباري لان الكلام

هو في نفي الوحي ـ وقد نطق القطب البغدادي بشيء قريب من ذلك حين قال : «من ملك شيئاً فذلك الشيء يملكه» والضمير عائد الى ما أسميه المثقف الكوني وهو الذي لا يحتاج الى الله وليس عائداً الى عامة الناس . وعندهم من شروط العارف ان لا يمتلك شيئاً لان هذا هو الشرط السالب لظهور قدرته على ما يسميه المعاصرون توزيع جماعي للأموال . فالمالك يأخذ ولا يعطي كما يفعل الملوك الذين ينهبون ولا يهبون ، حسب قول سيدنا الجيلي . وهو يقول أيضاً ان أهل العرفان هم ملوك الناس لا الملوك الذين في القصور . والفرق بينهم في آفة الامتلاك وعدمية الحرمان فالملوك الذين في القصور ينهبون الناس ويجيعونهم وأهل العرفان يجيعون أنفسهم حتى يشبع الناس . ولما أرسل اليه المستنجد أكياساً ملأى بالدنانير رفع كيساً منها ثم عصره فنزّ منه الدم فقال لمبعوث الخليفة : قل له أما تستحي تأخذ دماء الناس وتبعثها إليّ ؟ ولم يكن القطب البغدادي من دعاة السلم ، فقد كان يخاطب نخلة في داره ، وداره هي مجلسه ، فيقول : يا نخلة لا تجوري... اقطع رأسك... ولما جاءه الوزير معاتباً اعادها عليه : نعم أقطع رأسها . . والوزير وخليفته يعرفان مقصوده فهو لا يهدد النخلة مع مشهور حبه للنخيل الذي كان يزرعه في مجلسه ، وما يزال يملأ مسجده في الجانب الشرقي من بغداد وهو منزله ومجلسه إياه . ولطالما أخذني الحنين الى تلك الحضرة النبوية وما زلت أنتظر النسر السماوي عسى أن يطير بي اليها بعد أن ينهي سباحته في ملكوت الأنوار ثم يعود بي الى دائرة تلك الليلة الكريمة ليلة العروج بالذات من رق الجسد الى فضاء الأحدية المطلقة العدم ، من أجل أن أستكمل شروط اللقاء به .

وذلك هو عهدي مع الفرات ونخيله أيضاً . وسيصادف يوم خروج التركي من بغداد . وعندها سيراني أدور حول منابعه أحرض الفراتيين على القتال .

. . . .

. . . .

معرة النعمان

شباط ١٩٩٦

خالي.. عزيز علي

صادق الصائغ

بعد أسابيع من وفاته تسلمت من قريبة لي مظروفاً فيه صورة لعزيز علي . كان واضحاً أنها من صوره الأخيرة ، إن لم تكن آخر صورة له . مثل هذه الصور تدفع الواحد الى التمعن . وأول ما يخطر بالبال انها صورة وداع أو تلويحة مشوبة بحسّ غريزي باحتمالات موت قادم ، رغم انها ملونة ومرتّشة وملتقطة في ستوديو خاص . وحسب معرفتي به فانه لم يهتم بالصور ، لكنه هنا ، مقاداً بغريزة شائخة يجلس على كرسي ، والى جانبه ابنته (مي) واقفة ،وهي وأختاها آخر ما تبقى له من عائلة كبيرة . فأبناء وبنات أخيه الذين تُركوا برعايته ، بعد موت الأبُ ، تفرقوا بمصائر متباينة ، بعضهم توفي ،والبعض قتل ، والآخر استشهد ، ومن تبقى فرّ الى المنافي . أما ابنتاه الأخريان ، سوزان وايڤون ، فتزوجتا وأنجبتا ، في حين استشهد عمر ، وكان في الثامنة عشرة في الحرب العراقية الايرانية ، حين انفجرت الحافلة التي أقلّته بصاروخ أثناء عودته في اجازة . وكان الابن البكر ، علي ، قد مات هو الآخر ، وعمره سنتان . ولست أستطيع محو هيئة عزيز علي ، يقطع دربونة (عكد) النصارى الضيقة حاملاً بين ذراعيه ملاكه الصغير لينقله بالتاكسي الى مثواه الأخير .

انه وجه طفل ، رغم الغضون .

غمغمت وأنا أحدق في الصورة . بعض الطاعنين يراوغون الموت ، بشرتهم تنكمش ، وعيونهم تضيق ، وجمجمتهم تتقلص ، وشعرهم يشيب حتى آخره ، لكنهم يكمنون دائماً في ضحكة طفل . ولو تحدثوا لزاد اعتقادك بعبثية المفارقة . هل

يمكر خالي اذن بضحكته هذه ، أم انها فلسفته الموسومة بالتحدي حتى وهو على عتبة الموت ؟

تذكرت إلماحتين : الأولى لسيدة تشيكية تأملته يوم كان في براغ والتفتت إليّ قائلة :

« ابتسامته ساحرة . من أين له مثل هذه الأسنان ؟ »

والثانية قول للروائي التشيكي ميلان كوندرا : « اوه الضحك . الضحك هو العيش بعمق لا نظير له . »

وأعتقد أن هذا ما أحسته المرأة التشيكية في عزيز علي ولم تستطع التعبير عنه بدقة ، وهو أيضاً المضمون الذي يملأ مخيلتي كلما استذكرته .

وفي المشهد : الزمن يقصف والأطفال يولدون ويموتون وابتسامة عزيز علي هي : إنها تعيد الى الحياة شيئاً ضرورياً ، شيئاً لا تعثر عليه حتى في الوجوه المتفائلة . انها بتركيز أكبر : متحدية وعميقة وتهتز لحساسية العصر . لذا ، فان لا ينتكس عزيز علي هو انتصار شخصي لي ، انتصار للعائلة ، لمخيلتي الشعرية وللزمن العراقي ككل .

* * *

متى أحسست بوجوده لأول مرة ؟

كان يوماً ربيعياً على ما أذكر ، وكنت أنا في رحلة طفولة أو حلم . أمي سحبتني من يدي وقالت :

ـ سنذهب لنرى خالك في السجن .

هكذا وجدت نفسي الى جانبه نجلس على بطانية فُرشت في باحة السجن ، وحولنا أناس يروحون ويجيئون وكأنهم في « كَسْلَة » . كانت أمي مشبوحة تسأله عن المصير وهو يلهو بصماخي الحليق درجة الصفر ، مطلقاً في حناياي نزوة الضحك الكبيرة . وأنا من ناحيتي كنت سعيداً لأن صماخي وأذنيَّ الكبيرتين كانوا ، من ناحية ، مادة الضحك ، ومن ناحية ثانية ، غطاءً لاطفاء وساوس الوالدة . ولقد كان هذا المزاج هو « نوتة » عزيز علي الموسيقية وهو نعمته الكبرى في قراءة الأحداث والنوازل . وأنا كنت منحازاً له ضد أمي . أما الألم فقد كان راكداً في القاع ، وكلما تقدم بي العمر زادت معرفتي بمساحته ، وزاد اعتقادي بأنه الطاقة الأقوى التي أنارت طريقنا جميعاً .

أنا واثق أن في ضحكته أصلاً من الألم العميق لم يكن يريه لأحد . وكلما أدرت شريط «أمان أمان» و«بغداد» ـ وهما من أوائل اطلاقاته الغنائية في ١٩٣٩ ـ أمسك بي ذلك الوجع الداكن . ولو تمعنا فيهما مجدداً لوجدنا أنفسنا قريبين من قلبه ، وعدا الألم فانهما ظل جمالي أزرق ، فيهما يتبدى السبك الموسيقي لرهافة الغريزة :

يا هل العرب / كل شي انكلب / شفنا العجب /
من هالزمان
بس يا زمن / شفنا المحن / غازي اندفن /
جوّه اللحود
دنطينا حكنا / وتجفي شرنا / مشكل أمرنا
ولك يا زمان

وبفضلهما تتوصل الى فجائعية أوزان موسيقية يندر وجودها في الألحان المشابهة . «أمان أمان» كانت عن مقتل الملك غازي ، وهو كما نعرف ـ ما أقل ما نعرف عنه ـ مغدور على يد الانكليز ، متمرد ومُساق بضرامات الشباب . ويبدو لي انهم قطعوا نفس العراقيين عندما أعدوا له ذلك الكمين الفاجع . ان تجربتنا في الحزن معروفة ، أغلبها بكائيات يائسة ومبتذلة ، يستوي في ذلك اللحن والكلام . لذا ، ففي هذا السياق تبدو «أمان أمان» رفعة تتعدى قصر النظر الموسيقي السائد في المجالين . انها جنائزية جليلة يُسلخ فيها الجسد ، لكن الروح تبقى معاندة ومتحدية حد القَسَم المغلظ ، ويتم التعبير عن هذا بالموسيقى باعتبارها أداته الأساسية ، أداته الستراتيجية . هذا التأليف يجعل من عزيز علي أحد أرقى صعدات الموسيقى العراقية ، وبرأيي ، وبصرف النظر عن المناسبة ، فان «أمان أمان» تجدر باعادة نظر اوركسترالي . فمساحة الحانها واسعة ومتعددة وضرباتها تصل الى القلب العراقي ، محيلةً أساه الى سمو ومغيرة يأسه الى ارادة عادلة .

* * *

انني أبحث في ذاكرتي عن عزيز علي الحقيقي فأرى الذكرى تتحول الى دوائر مائية . ويبدو لي في بعض الأحيان انه شخصية فانتازية تثير خيالي الطفولي . ولأنني مسكون بشيطان التساؤل فقد كان همّي أن أراه لا كما يراه الآخرون ،ولا كما ينقله

الوصف الخارجي لي . لقد كان وضعه الأخاذ يملأني بالدهشة وتأتي النتيجة بلا شيء ، فأزعم أنني لم أره وبأن ما مضى هو مجرد اضاءات غامضة مضت بسرعة .

ها اني التقط احدى الومضات : عزيز علي يحمل طفله الميت « علي » ، يقطع أفياء عقد النصارى في الصيف ووراءه جمع من النسوة ، بينهم أفراد العائلة وبعض المارة وأطفال ووجوه مستطلعة أخرى . بعدئذ يصعد عزيز علي درجات عقد النصارى ويدلف الى سيارة تاكسي .

وأين كنت أنا ؟ في حلم غامض بلاشك . وليتني أستطيع تحرير خيالي من بدلته البيضاء . لقد كان هذا الرجل مشعاً ضمن مساحة رؤياي ، مرة يأتيني على شكل موجة وأخرى على شكل قامة فارعة ، وأنا بقصر نظري حائر ومشدوه .

لكن لماذا أروي هذا ؟ لأقول انه يحضر من الفنتازيا الى الواقع بشكل حاد ، بشكل قامة فارعة كما قلت . لقد كانت قدرته على التعامل مع الفواجع مشهودة ، فهذا الرجل تعوّدها كأداء يومي يمر من الألم الى البهجة وبالعكس . وأظن انه لم تمض فترة طويلة على ذلك الحادث الحزين حتى ظهر في خيالي ببدلته المشعة البيضاء على قاعة سينما غازي في الباب الشرقي ليغني أغانيه السياسية أمام جمهوره المشغوف فكأن لم يحصل في داخله سوى تبدّل فصول ، وسوى ان الجرح تحول الى غناء . أما أنا فقد كنت محشوراً في طفولتي ، روحي تبكي فرحاً ، وفي داخلي رغبة مكبوتة هي أن أدور على مقاعد الجالسين لأخبرهم ، واحداً واحداً ، أن من يرونه على المنصة هو خالي . . خالي عزيز علي !

* * *

لقد كانت تلك هي حفلته الأولى والأخيرة على مسرح مفتوح ، اذ لم أرَ أو أسمع بأنه فعل ذلك من قبل أو من بعد . كان يكره أن يوصف بأنه مغنٍ . وقد زاد نفوره بعد أن أشير اليه كمطرب في واحد من الأفلام المصرية ـ العراقية الملفقة . اسم الفلم « ابن الشرق » قام ببطولته حقي الشبلي ومديحة يسري ، وظهر فيه بأدوار ثانوية فخري الزبيدي وعراقيون آخرون لا أذكرهم . وحسب تقاليد أفلام ذلك الزمن حُشر حضيري أبو عزيز في أغنية ترفيهية ، وظهر عزيزعلي هو الآخر ليغني واحدة من أسوأ أغانيه ، كلماتها تقول : « يا عمامي يا خوالي / صارت الدنيا تحلالي . » !

منذ وقت مبكر وأنا أسمع منه ، في مناسبة وأخرى ، انه ليس مغنياً بالمعنى الشائع للغناء ، وانه لا يحب ان يوصف بهذا الوصف الذي ليس له . اذاً ماذا هو ؟ وهل يتضمن الانكار احتقاراً لفن الغناء الذي يجري في دمه وقال انه « أسلوب رقيق للسمو الروحي » ؟ واضح أنه كان دقيقاً مع نفسه . فالطاقة التي فيه هي طاقة مركبة لها ، اذا أطلقت ، مفعول التأسيس . وهو علانية ، مؤسس ، مسكون بفن جديد سينضج على يديه ، فن بعيد عن الابتذال والدنس اليومي وغباء الآلات الآدمية .

في محاولة لرفع الالتباس توصل الى المونولج ـ المنولوجست . لكن هنا معضلة أخرى ، أليس هذا هو التهريج بعينه ، أهو علي الدبو في بغداد ، أو شكوكو في مصر أو غيرهما هنا وهناك ؟

لقد دفعته ثقافة لغوية مشهودة الى البحث في القواميس الأجنبية : يقول في مقدمة دفتر أغانيه : « مونو ـ لوج » مصطلح يوناني لاتيني مركب من كلمتين : « مونو » تعني « واحد ـ فرد » و« لوج ـ لوجوس » تعني الكلام ، وتركيبهما مع بعضهمايعني « المقال الفردي ـ الخطاب » .

غير أن مضيّه في البحث عن التباس آخر كان غير ذي بال ، فما ورد في بال أحد أنْ يصنّف عزيز علي في خانة لا تسعه ، فاتساعه الحقيقي هو اتساع الشارع وايقاعه المجهول الاسم ، هو ايقاع الحياة العراقية بأعمق أشكالها حيوية ودفقاً . وليس يهم قطعاً ان ينشغل عزيز في البحث عن أوصاف لا تعني أحداً . فالأهم قطعاً انه أول عربي يستصلح أرضاً جديدة وينتج فناً سياسياً يتطابق والحياة المعاصرة ويترك أبلغ الأثر في حياة العراقيين . أما فيما يتعلق بموقفه من الغناء فقد كان مستثاراً بالرتابة ،والضحالة ، والحشرجة والتخلف والندب والنواح الخ ، وكان يردد قولاً محرفاً « اسمعني موسيقى شعب انبيك بمدى حضارته ، بل وحتى بموقعه الجغرافي » .

وفي رأيي فان طلعاته في التلفزيون يهاجم فيها « الغناء المائع والشاذ » والمقام العراقي بصيغته الجامدة كانت محببة وذكية ، لكنها ليست دقيقة بما يكفي لان تسمو الى موقع الاختصاص . وهو لحسن الحظ ، انسحب تاركاً للزمن الادلاء بدلوه ، وكان واضحاً ان ما رآه طيشاً كان تعبيراً عن انحطاط شمل الحياة العراقية ككل . ولعله أحسّ ان رومانتيكته النقدية تخنق طبيعته الأكثر حيوية ، فلماذا يهتم بأغاني الأربعة فلوس ، وهو ببشاشة فنّه الضاحكة يستطيع تحريك حياة ؟

كانت بغداد ، حتى نهاية الخمسينات ، تزدهر على سجيتها ، في الرصافةوعلى امتداد شارع أبو نواس اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . الطبقة المتوسطة كانت تقاوم تسلط العادات ، وتحاول طرد الضجر والرتابة في الأندية والبارات والملاهي الليلية ، حيث تتمرد الأحزاب بطرق جارحة وتظهر الراقصات والمغنيات بأزياء بغايا وبالعكس . وفي الليل تظهر اختلالات المدينة بشكل سافر ،ويظهر الجمهور المشاغب بمظهر المستمع الأمين لفن الغناء . ومن لواحق هذه الألعاب أن تعلق صور الراقصات والمغنيات على أبواب الأندية والملاهي على انهن فنانات ، أما في الداخل فالأسرار تنبجس بدون قناع . ومن هناك يجري تسريب بعضهن الى دار الاذاعة التي كانت ، بالنسبةالى ذلك الزمن ، القمر الصناعي الوحيد الذي يبث تقاليد الغناء الى أقاصي البلاد . ولم يكن عزيز علي الا أخلاقياً فيما يتعلق بثقافة الغناء البغدادي الذي يبدو ان صياغاته وتشكيلاته كانت تجري هناك . فمن منطقة البؤس هذه ، حيث تجري عمليات العرض والتأجير تولدت أسواق عامة للأغاني ، لكن الى جانبها ، وربما من كمّها العددي ظهر النوع الثاني ، ذلك الذي قدمته المجموعة اليهودية ، وزكية جورج على الخصوص ، بالاضافة الى شوارد الفولكلور والصياغات التي تتشكل على يد أهل الله ، بالصدفة أو بالغواية أو بفعل مواهب بدائية . لقد كان عزيز علي يحب هولاء ويستسلم لألحانهم كما لو كانت من قلبه .

أذكر انه غنى أغنية « تاذيني » في السفارة العراقية في براغ عام ١٩٦٢ أمام وفد عسكري زار البلد برئاسة وصفي طاهر ، وكان عزيز علي يعمل دبلوماسياً في السفارة ، ولشد ما تمنى عليه قاسم حسن ، السفير آنذاك ان يغني واحدة من أغانيه ، لكنه ، ولسبب ما لم يفعل ، وبدلاً من ذلك فاجأ الحاضرين بأغنيته المفضلة : « تاذيني » لزكية جورج . كان شيئاً غريباً أن تتحول معاني هذه الأغنية البسيطة ، بأدائه وعلى فمه وبدون موسيقى ، الى كلمات لؤلؤية ، فكأنك تسمعها لأول مرة . والسبب في رأيي هو ان عزيز علي لم يكن يغني فحسب بل كان يشعر ويشرح ويتهدج . وهذا ، في رأيي أيضاً ، هو الاضافة التي تنسب لما أسميه بالغناء التعبيري .

سألته بعد انفضاض المدعوين لماذا غنى تلك الأغنية فقال : لست أعرف . لكني شعرت بحزن جارف ، فالبلد يحتدم والدنيا تكفهر والمستقبل يتوعد ببدء الصدام المدوي . لقد أحسست بعمق الجرح فما وجدت غير تلك الأغنية على لساني ، وكان احساسي عميقاً بأنها ستوحدنا في تلك اللحظة .

لقد كان مصيباً في تعرفه على دفين تلك الأغنية ، والأغرب انه كان بمخيلته المرهفة يحول هذه الأغنية الى رمز وطني . وهو بتلقائية وبحنجرة تعرف الألم حول مخيلة الحاضرين معه ، دافعاً اياهم في غير الوجهة التقليدية التي يعرفها الناس عن تلك الأغنية .

* * *

عند منطقة الوادي في كربلاء ، وقريباً من بيت المتصرف كان بيت عزيز علي . وكان هذا ، بالنسبة لي أنا الطفل الذي يأتي في العطلة الصيفية من بغداد الى كربلاء بمثابة عالم ما قبل الهبوط الى الجنة . البيت بناء شرقي تقليدي مؤلف من باحة وحديقة وغرف ذات أعمدة خشبية ومكامن لأعشاش السنونو وسرداب خالد موصول بباب الجنة ، وهواء بارد ، وظلمة ظهيرة ساحرة وأحلام تورق لتهبط بالروح الى مهاوي النوم وغفو الطفولة . في هذا المكان كان عزيز يحرث مكامنه . أعني في الباحة ذات الطابوق الفرشي المرشوش . عند العصر يحضر عبد الوهاب أيضاً ، كل صور أفلامه وبطلاته معلقة على الحيطان : « رصاصة في القلب » مع راقية ابراهيم « يحيا الحب » مع ليلى مراد ، « لست ملاكاً » مع نور الهدى ، كذا مع رجاء عبدو الخ . أما هو فيجلس على التخت وبيده العود . خلال أسبوع يتوجب أن يولد هنا مخلوق كامل يتألف من كلمات ولحن وأداء ، خلال أسبوع يتوجب عليه الذهاب الى بغداد لاجراء التمرينات مع الكورس والعازفين ثم اطلاق الحركة الأخيرة أمام المايكروفون ببث حي . هل يحصل هذا في بلد آخر ؟ وهل يعتبر ضغط الزمن آفة أم ضمانة للخصوبة المكثفة ؟ هل يذكر الناس حرقة الترقب والاثارة التي تشتعل في عيونهم عندما تعلن ساعة اذاعة بغداد السابعة عصر كل أربعاء ؟ هل يتذكرون كيف الشوارع تخلو والحركة تهدأ ، والكل ، نساء ورجالاً وشيوخاً ، لصق الراديو ، الى ان ينبجس صوته ليفرض الصمت المتلهف في العيون والأحداق ، وليتسلّط على الوطن الكبير بهبوبه المجنح ؟

نعم على ذلك التخت كنت أرقبه ، العب في الباحة وهو يعزف ويدندن ، يكتب ويشطب ويعيد التصحيح ، الى ان تفلت منه صرخته الشهيرة : « ابن الكلب ! »

ثم يقبل عند ذاك نحوي فيحملني بيديه ، أو يدور بي في الباحة ممسكاً بيدي ، أو يقذفني الى الفضاء ، فأهبط ، غاصاً ، الى ذراعيه . أما « ابن الكلب » فهو المعادل لـ

« وجدتها » يقولها لي ، ويطلقها في وجهي ، بعد استعصاء لحن أو بيت . وهو في تعبيره الأثير هذا يمنحني أقصى حبه لأنه آنذاك كان بلا ذرية وكنت أنا عنده الأحب ، أو على الأقل ثلثاي منه وعليه ، كما يقول المثل الشعبي .

* * *

يوماً ما ، قلت له ، وكان يشرح لزائريه معنى المونولج مصراً على انه « منشد » لا مغنياً :

ـ الناس يا خالي لا تهتم بفروقات الألقاب ، فما الضير في أن تكون مغنياً أو ملقياً أو منشداً أو مونولوجست ؟ أنت يا خالي عالم خاص . أنت تهز البلد ، فما لك مشغول بما لا يقنع أحداً ؟

التفت الى زائره وقال :

ـ شوف الابن الكلب . دائماً أقول : لو كسرت عظمه يطلع شيوعي !

أما أنا فأردفت :

ـ هناك يا خالي غناء تعبيري لا يأبه بالتطريب ، وأنت ضمن ندرة ، منهم أرمسترونغ مثلاً ، لست تطريبياً . صوتك طيف عريض يغطي مساحة حياة كاملة . وامتيازك أن أي انسان يستطيع أن يغنيك بمشاعره دون أن يحتاج الى صوت جميل .

كان هو يستمع بذكاء يمنعه من أن ينخدع بشيء . وعندما يتمنع عن المداخلة يلجأ الى جملته الأثيرة .

ـ ابن كلب . ألم أقل ذلك ؟!

* * *

نفس « ابن الكلب » تلك يهش بها ويبش من الباب عندما يزورني في المواقف . في العام ١٩٥٦ أيام العدوان الثلاثي على مصر وقف وراء القضبان في باحة موقف الدوريين وأطل على مجموعة الموقوفين المحشورين في مساحة ضيقة . هم بدورهم ما صدقوا أنهم أمام عزيز علي المتظاهر بأنه غير معني بغير ابن أخته وبأن السجن لم يكن يوماً ما مسقط رأسه . غير انه ، هو المعمّد بالضحك ، أطل من قناعه ليخاطب الجميع :

ـ ستغيرون العالم مو ؟

كانت جملته تلك فسحة للتنفس ، ولم تمض دقائق حتى شاع الاسترخاء المعاتب وتتالت ضحكات رنانة ومؤنسة :

قال :

ـ مع ذلك فستلتهمكم الكبرياء .

وأضاف بضحكة عريضة :

ـ اعلموا يا جماعة . هنا لا تنبت شيوعية . في أحسن الأحوال ينبت هنا زعرور !

وفي الوداع قال :

ـ لا أحب ابن الكلب هذا لأنه يسبب لي مشاكل كثيرة ، كما لا أحب شيوعيتكم ، مع ذلك « فما العمل » كما يقول المعلم لينين اذا كنت أنا أحب الأصالة ؟

*　　*　　*

يجب الرجوع إلى أخلاقيته التي تكره التناقض ، وفي أخلاقياته طرح الصراع على أرض مكشوفة ، ولقد تسبب رفضه لأن يحشر ضمن الطائفة اشكالات اضافية حتى بين المقربين اليه ، خاصة وانه يترجم تحدياته الى سلوك يومي . فأسماء أبنائه مثلاً تدرجت كالتالي : علي ، عمر ، ايڤون ، سوزان ، مي . أي تجمع لحبال الروح العراقية في وحدة تتجاوز الطائفة والعشيرة والدين والعصبيات الأخرى ، وتبدو اليوم وكأنها رد على ما يعصف بالعراق من رياح تتقصد فصله عن جذوره وتقطعه الى أوصال . حتى أنا عجبت لما سمى اسم ابنه الثاني عمر ، ولقد عبرت ، بتردد ، لزوجته نورية عن حيرة كظيمة ، فكأني نسيت انها هي الأخرى يهودية أسلمت بعد الزواج . وأذكر انه ، بعد ان نقلت له حيرتي ، خرج من السرداب بالبجاما ليقرص اذني قائلاً :

ـ عليك أن تقرأ كثيراً لتعرف من هو عمر . لقد كانت تلك نقلتي الى رحاب معرفية أخرى ، وعرفت بعد تنقيب في المكتبات ، كيف يفسر الدين الواحد بعدة ألسنة غريبة وشاذة وجاهلة ، وكيف يتوجب النظر الى الاصالات بدون أية شروط مسبقة . والآن أنا أعرف انه من أجل خاصيّته تلك ولكونه يحمل وجه المفكر الذي يهبط ويصعد في مجرى زمنه الحقيقي ، فقد تعين عليه ان يدفع ثمن ماضيه وحاضره . لقد وجدت وأنا أراجع مقاطع الزمن اننا تشردنا لأسباب متشابهة ، كلانا ذاق طعم الاعتقال وتهافت

السياسة ، لكنه هو وحده الذي واجه الموت ، وهو من قضى أكثر من تسع سنين من مجموع خمسة عشرة وراء القضبان ، هو وحده التقى بوجه موت مجاني ، فلا أحد يرى ولا أحد يسمع أو يسأل ، فالجميع في جبهة وطنية وأنت وحدك في اتجاه آخر . أفليس عجيباً ان يختصر كل تراث عزيز علي ، كل حضوره الأصيل ، كل فضائه الممتد على سقف العراق ، بزنزانة صغيرة ؟ أي مجد أبقي لسارق النار ، وأي عراق غريب هذا الذي تحول على يد صدام حسين الى سجن له .

* * *

يمكن لمن يعرف كيف يقرأ عزيز علي جيداً أن يتوصل الى ان منظومة أفكاره قلبت العراق صفحة صفحة ، اذ لا تفصيل أو سياق تاريخي حبك بهذه المهارة وعولج بمعرفة صادقة للبلاد وبنبض انساني يمهد لعصر التعدديات والجماعات الانسانية العريقة . لكنه ، كأي متحرر ومُنوِّر وممتنع أكل من داخله في زمن الجبهة الوطنية ، أكله تخلف العشيرة والمؤسسة والدولة وبالتالي سحق صوته مع صوت الجمهور بصرير الآلة الصدامية .

لقد زرته في سجن أبي غريب بعد أن حكم عليه بخمسة عشر عاماً . لم تدم المحاكمة أكثر من خمس دقائق ، ذكر فيها الاسم والعنوان وأشياء روتينية أخرى ، ثم صدر الحكم الذي أعد مسبقاً . كنت أفكر وأنا أعبر ممرات السجن الشاسع وأمعائي تكاد تفرغ ما فيها من شدة الألم ، كيف ستفكرهذه الروح بما أعطت وما أخذت ؟ كيف وهي التي حرثت الأرض وقلبتها من أجل الزراعة ؟ أكانت اذن حمقاء عندما نابت عن شعب كامل ؟ هل يمكن أن تتفكك المعاني الى هذا الحد فتصبح مضحكة من شدة فجائعيتها ومن شدة استعصائها على التصديق ؟

عندما التقينا تعثرت التمتمات وامحت الجمل وغاب عن ذهني ما يمكن ان يقال : رفعت بصري مرات ، ثم غضضت الطرف مرات أخرى ثم سكت لكي لا أتخبط في الحديث عن لا شيء .

هو ، بنبرة ما تزال تحمل في طياتها شيئاً من البشاشة القديمة تساءل :

ـ هل ستكتب هذا في الجريدة ؟

لاشك انه يسخر مني . أية كتابة ، وأية جريدة ، في « الف باء » التي كنت أعمل

فيها موظفاً أم في « طريق الشعب » التي كنت أعمل فيها محرراً ، وكانت مورطة في طيرانها الحالم عن آفاق التحالف ، بعيداً عن فحيح الواقع وعبثيته ؟

كنت في داخلي أعرف أن لا شيء يجدي . لقد تُرك عزيز علي لعزلة لها ألف موت ، وفي غياب الجرأة ، وغياب الحيلة ، وغياب حساسية الاحتجاج ، يمكن أن يحدث أي شيء ، يمكن ان تتحول المعاني آنذاك الى حروف ساكنة لا تعني أحداً ولا يحتاج اليها أحد .

للحق ، لا شيء يدحر ضحكته الحكيمة ، ضحكته المبطنة الذكية . كان يعرف طبعاً ان الجبهة مسخرة وان أحداً لا يستطيع شيئاً ، وان عليه ، كالسابق ، ان يواجه مصيره لوحده ، أو أن يكتب ، لصدام ، كما فعل ويفعل الآخرون .

وهو في السجن أُخبر بموت زوجته نورية بالسرطان ، وكان قبل موتها بأيام طلب من ادارة السجن أن تسمح له بالقاء نظرة وداع أخيرة ، لكن طلبه رفض . وبعدها استشهد ابنه عمر .

* * *

هنا في المنفى أسمع عنه حكايات كثيرة ، أمُّ عجوز لأولاد خمسة قالت لي : شريط عزيز علي انتقل معي الى أربعة منافي باعتباره جزءاً من الضرورات القليلة التي آخذها معي أينما ارتحلت . طبيب قال أن أغانيه تقلب الزمن ، فكأن ما قاله بالأمس عنى به اللحظة التي نعيشها الآن . آخر قال ان له موهبة اجتياز الأزمان دون عائق .

وأخيراً ها اني أسمع ان خالي مات ، ها انه ببدلته البيضاء يفتح باب المدهش ويغيب ، لكن ، ها ان ضحكته في اذنيّ ترن . فكأنها مخصصة لعالم آخر أو ربما لأناس أكثر عرفاناً منا بكثير .

متابعة

«طائر آخر يتوارى» لعقيل علي
مدن وخرائب

جنان جاسم حلاوي

عقيل علي شاعر يعيد نثر الخراب بأسلوب فخم يتقن تهريب المعاني ، وهو من الشعراء العراقيين القلّة الذين آثروا المكوث في الظل ، بعيداً عن الأضواء ، مثيراً حول شعره وشخصه الكثير من الالتباس والاشاعات . ولا ريب أن عقيل علي واحد من أندر الشعراء العراقيين المعاصرين ،و أكثرهم دقة في صياغاته لما يتمتّع به من ثقافة لغوية مجبولة بموهبة فذّة ، صلبها اخفاء ثم تسريب للمعاني حتى تعطيل الكلام ، لتعود معانيه تتكوّن فتبرز فجأة ، كما تعلو سطح البحر الهادئ بغتةً أشلاء سفينة غارقة ، دفعتها دوّامات المياه المفاجئة ، والجمل عنده تقوم على الخطاب وبنبرة عالية ، على حوار مسموع مع الآخر أو مع نفسه ، على تقنيّة أن شخصي (أنا عقيل علي) لا يتميّز الا متضاداً بالأشكال ، أو بمشكلات تشابه المعاناة ، الخوف ، اليأس ، الشك ، الخسارة ، الندم ، الرحيل ، والفقد . لذا يكثر فعل الأمر عنده ، كما تتزايد أحرف النداء ، حين تَنْشدُ جملته تشكيلاً مع المخاطب ، وبضمائر المخاطب غالباً . فينجرف الشاعر الى توليف المضافات والمضافات اليها كثيراً . واذا تحدّث عن نفسه ، اذا خاطبها ففاعله حاضر ، وفي حضوره سمة الفعل الانساني الذي لا ماضي له ، ولا مستقبل أمامه ، وروح معاناته في الاقامة ، في الخراب الجارف كل شيء ، في عيش صعب متآكل ، صدئ لا يراكم سوى عبث ، تعب ، حرائق ، أسئلة بلا أجوبة ، أناس تخرّبت نفوسهم ، وموجودات امّحت أو شرعت تمّحي . وان اعتبرنا الشاعر سوداوياً

فمن يلومه ، ومن يلوم شخصاً يعيش خراباً فعلياً ، إنْ في الحرب ، قبلها ، أو بعدها ؟ واذا عكست قصائده حشد صور لمدن مهجورة ، لأماكن معزولة ، لأيام مترمّدة ، لأعداء ، لهذيان مطلوب ، لحشرجات ونواح وعتمة ، فذلك لأن الكلام في ذاته بات جزءاً من الخراب الذي انفصل عن المعنى ، والقصد : ان الاشارة والايماء والمخاطبة أشكال متعددة لذاك الانهيار المدوّي ، أمّا المعنى فيكمن في الشعر ذاته : الشعر الذي يهب الحياة ، أو (الشعر هو المعنى الفريد للحياة) ، وتصوّر شخصاً وحيداً يتحدّث بصوت عال بين أطلال وحجارة منهارة وحطام وجثث أحياء وأموات ، شخصاً يهرع هنا وهناك ، يشير ويدل ، يصرخ أخيراً ، لكن بلا جدوى ، سوى صدى يردّ عليه رجع صوته ، سوى مرآة تعكس وجهاً وحيداً ، خطوات تضيع ، وآمالاً مجهضة .

* * *

لا يركب عقيل علي صوراً ، ولا ينتج قصيدة فيجعلها لحمة واحدة ، لا يقص حدثاً ، ولا يبني جملة واحدة مكتفية بنفسها ، لكنه يراكم جملاً تلوح مبتورة ، ومقاطع تبدو زائدة ، ولئن يسرع قارئ ما في قراءة سريعة ، ليجد القصيدة ذاتها زائدة كلّها ، لما في التجريد من خدعة يتقنها الشاعر ، بينما لا تجريد غير استعارات مواربة ، وسوى توريات دفينة ، معقّدة ، سرعان ما تتكشّف لو صبر قارئ غير صبور على نفسه شاحذاً مخيلته ، ومجهداً عقله في آن . ولأن الشاعر يمزج ، وبمهارة خاصة ، ما بين العقلي والتخييلي واللغوي ، فالحال يدعو القارئ الى قراءة لغوية ، تخييلية حتى ما وراء أعمال القصائد الأسلوبية ، متتبعاً معاني الشاعر الملخّصة بـ « أناشيد الخراب » وهو الانطباع الوحيد الذي تعطيه قصائد عقيل علي ، وفي وحدة واحدة وسياق طويل يطول مذ يشرع ديوانه « طائر آخر يتوارى »* حتى لا يكتفي بآخر . ولعنوان الديوان دلالة على خاصية السياق العام لأسلوبية شاعر ، عانى ويعاني بلا شك غربة وعزلة داخلية ، ذات نهنهات وجودية ، وتكوينات درامية ، فتتقارب المشهدية عامّة في ديكور مميز : برماد ، بموتى ، بحرب ، بيمّ يبتلع كلّ شيء بقلوب مدماة ، زمان وتوبيخ ، فخاخ ، وعاصفة ، وأمام كل هذا يقف الشاعر وحده يخاطب ، ينادي مجهولين ماتوا أو غابوا ، أو موجودين بلا معنى ومزيفين ، وان هذا العالم كان هكذا مدمّراً ، وصار هكذا مدمّراً ، ودونما أسباب ، ولا أجوبة لمن يسأل .

« أيام ماضيه ، أيام آتيه » واحدة من أكثر القصائد توتراً ، وإنْ غلب التوتر على الديوان ، اذ للشاعر مصائب ، لكن مصيبته وجوده في الخراب ، الذي يعيش ويُسمّي ، ويخاطب (ص٢٧ـ٢٨) : تصف الأبيات هنا ولاحقاً كما يصف الشعر :

« ابدأكِ بأفراح كاذبه وأقتلك /
من المناهضة تبدأين /
انظوي كيف انتهيت الى أثواب الوحوش /
انظري كيف تنتهي السلالات وكيف تبدأ /
(. .) للرغبات المتأرجحة في الغرف الآسنة/
للتنقّل بين الصفوف تركتك والقصيدة معاً ، رحت/
وسميّت هذا كلة أمطاراً / (. .) /
انظري الى الخلف ولو مرة واحدة /
لتعرفي ان هذا ما هو الا خيالك /
مبدوءاً بمدن محبوكة تنهض من أجل قتيل خرافي » .

ما بين أسى وبين احباط ، ما بين حزن وبين غضب ، ما بين فشل وبين أكاذيب ، يصف الشاعر البلاد بـ « رقصة الخديعة » ، بـ « مرآة البراري » ، بـ « قرع المخابئ بالدهم » ، فيصرّح صراحة :

« تظهرين ثانية /
أنتِ التي مضيت آهلة بالثبور وبالتوعّد /
لقد ملأتك وأفرغتكِ مراراً /
لستُ أحبك .. . لم أتغنّ بك أي يوم /
صرخة كنتِ فيّ ، مريبة وملموسة » (ص٢٨) .

ويتمطط الصياح ليصير نواحاً ، ليضحى تعذيباً للذات ، فالبلاد ، أيضاً ، وجه الشاعر الآخر بمعنى ثان ولا فكاك ، فابتلي بها ، وقدره أن يعيش كراهيتها وحبّها ، عشقها وقتلها ، تذكّرها ونسيانها ، على طبطبات حشود صفات متضاربة ، متجانسة

ومتجاورة ، مُظهرة مدى التمزّق الكائن ليس عنده حسب ، انما في البلاد ذاتها . وتلك الظاهرة ، التي نقرأ عكسها لدى شعراء المنفى العراقيين ، هنا أكثر ملموسية ، لأنها المعيوش اليومي ، الحاضر ، لها ذكرى الآن ، ولها ماضٍ ، بل أيام تأتي دائماً بكل قسوتها لتضمحل حين تمضي وتزول بلا أثر :

فأنت البلاد التي نعرف
وحدك البلاد التي نعرف
وأنت بعد كلّ هذا نجمة تبدأ أفولها
وحدك البلاد التي نعرف ، أيتها البلاد التي نعرف
سوى من رائحة ابطيك مأدبة . لا تكوني ملمّات
ماذا أصنع بك
وأنت أفق غريب ، لا يترك من ماضيه غير رجل محمّل
بما لا يريد .
يبتعد ويصير قهقهات
يبتعد ، وتصير موعداً أعوامه
ورغم هذا يفاجأ
اعرفي هذا كلّه ، وامحي عنك هذا كلّه
أنا أبدأ معك ، ومنك ما الذي أصنع بك
عارية أنت عارية
وأنا وراء هذا أنزلق ، وأنا مع هذا لا أهمس الا أنّك طرقي »
(ص٣١ ـ ٣٢) .

كذلك على هذا المنوال ينسج الشاعر قصائد : « نشيد العزلة » ، « غبار السكون » ، « رائحة الذكرى » وغيرها ، حيث يمسي الوطن منفى ولا جدوى وعذاباً ، والشاعر يحث نفسه على مسير طويل ، متواصل ، عارفاً أنه ضائع ومضيّع ، منشداً آلامه وكأننا أمام سيّاب جديد لقصيدة معاصرة ، بعمقها المنسول من الاحساس المضني بالشقاء . وعقيل علي بقدرما يشدد على علاقته بنفسه وبالآخر يعترف أيضاً بقوة ما يحوطه من عوالم ، مقراً بذلك ، ثم مولياً داعياً الى التخريب ، الهجوم ، الشك ،

التحطيم . ان الشاعر ليقاوم بكل قواه فلا يملك سوى حريته وحلمه في صراع أكيد وأزلي بينه وبين الأعداء : هم بلا شك قَتَلَة الحلم ومسوخ الحاضر .

* * *

على أرض مخرّبة ، في هواء أسود ، يمتد الألم ، يتمدد ويستمر ، وحيث الغيوم رماد ، والجنون يتقدّم ، وعواء يأتي ، ليصير الجسد حريقاً ، فتلتاث العواطف بالقساوة ، حتى الوهن والتلف والارتباك . والشاعر لا يساوم على أحلامه وحريته ، عارفاً بوحدته وخسارته ، يستشرف رؤيا الخراب ، يؤكدها ، كما الهلاك واقع ، كما الحقيقية التي لامردّ لها : حقيقة زمن الهزائم ، والوطن الخرابه . وكما ختم الشاعر قصيدته (ابتدئ باقتناص السبب) بمقطع مميز (ص٧١) أختم مقالي بالمقطع ذاته :

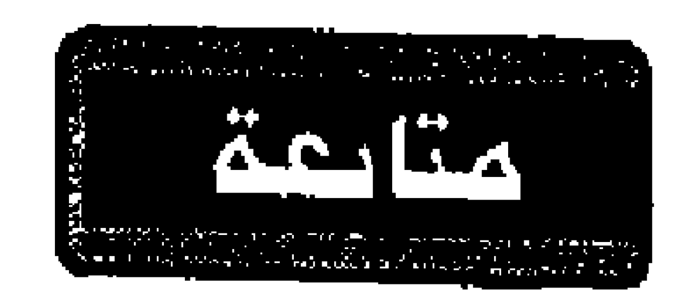
« كان قد تنصّل من أعدائه تماماً
كان وحيداً
آتياً من ظلال لا يعرف كنهها » .

---

* طائر آخر يتوارى / شعر/ عقيل علي/ منشورات الجمل/ كولونيا- ألمانيا/ ٧٨ صفحة من القطع المتوسط .

** هو : ولد عام ١٩٤٩ في الناصرية ، وما برح مقمياً فيها ، موزّعاً وقته بين الكتابة الشعرية وممارسة الأعمال اليدوية لكسب العيش . صدرت له مجموعة شعرية بعنوان « جنائن آدم » (منشورات توبقال - الدار البيضاء / ١٩٩٠) ، ولديه دفاتر شعرية عديدة للطبع ، وكذلك مجموعات من الرسوم بالحبر .

جنوب القطب الشمالي
السويد



شمعة في قاع النهر
جنة البستان أم جحيم الذاكرة !؟

رضا الظاهر

ابتداء من عنوان مجموعته الشعرية « شمعة في قاع النهر » يدخل مهدي محمد علي قرّاءه إلى غابة الشعر ، حيث الشمعة ليست معادلاً لنور داخلي حسب ، إنما قبل هذا وذاك دلالة انتظار وأمل أعقبا حزناً مديداً تمتد جذوره في التاريخ . وهو حزن معلّق على أراجيح أوهام منذ حيرة كلكامش الوجودية ، مروراً بمأثرة استشهاد الحسين ، وصولاً الى تراجيديا الحاضر المتفردة . . حزن يعرفه أهل العراق ، وخصوصاً أهل الجنوب الذين يشعلون شموعهم لتسير على سطح ماء النهر إلى المجهول وهم ينتظرون ذلك الذي لن يأتي . غير أن شمعة مهدي محمد علي ، التي تستمد نورها من أحزان أهل بلاد بعيدة ظلت تنأى كلما اقترب الشاعر منها ، هي شمعة الشاعر أيضاً :

« عليّ ،
في معظم الليالي
وبعد سهر طويل
أن أشعل شمعة
تقودني عبر ظلام البيت
الى الفراش
غير أنني كلما أشعلتها
أيقظتْ رغبتي في السهر ! »

يصعب على من لا يتحسس الحياء البصري ويدرك تفرد حزن أهل العراق أن يقرأ

قصائد الشاعر مهدي محمد علي قراءة عادلة وعميقة . . قراءة تكتشف المأساة التي تكبل روحه ، والنوستالجيا التي تتكئ على جدران وطنه ، والجمال الذي يختبئ في صوره الشعرية .

أين اختفت تلك الأيام ؟ ومن غير « حميد » ، مثير الأحزان الذي رحل ، يستطيع أن يجيب على أسئلة ضيعها الشاعر ؟ أينها تلك البيوت التي غامت صورتها وسط ضجيج الشوارع « الزائغة » ؟ أينه ذلك الشباك الذي مثل « عين سحرية » ، وأينه صبي المحلة المحبوب ، راوية الأفلام الماهر ؟ وكيف تسربت من بين أصابع الحالم كل تلك الأشياء الحميمة ؟ بل أينهم أولئك الذين كان بمقدورهم الاستجابة لنداءات ممتحَن بعذاباته ؟ حميد ، مثير الأحزان ، وحده مَن يدرك أسئلة شقيقه الشاعر ، لكن حميد رحل ولم يُبقِ غير الكتب التي ورّط بها الشاعر :

« آهٍ
ها انني . . مثل ذئب جريح
وها انني . .
ـ وأصرّح ـ اني القتيل
بفقد أخي
وأنا المتوشّح في رابعات النهار
بدخان المراثي
والمغني القتيل . . . »

حميد رحل ، وترك للشاعر « مهنته الكاسدة » . . يتشبث بمراثيه ، ويستفز ذاكرته :

« ربما أزدري الوقت
أو أفتديه
ربما أحتسيه
. .عندها تنهض الذكريات
تنتقي العمر بالسنوات :
الأزقة حيث ابتدأنا
والشجيرات حيث عرفنا الحنين
والنوارس نطعمها حشوة الخبز عند الظهيرة

. . والصناديق في الغرفات
تمتلي بتصاوير كنا نخبئها
ودفاتر كنا نجمّلها
والجدار الذي بالطباشير كنا نلوّنه ! »

ويكتب مهدي محمد علي بالحاح عن « البصرة جنة البستان » ليس فقط لأنه يريد « تأبيد المدينة في لحظة نثرية » أو انه يستجيب لـ « ضغط النوستالجيا » . ففي كل ما يكتبه شوق عارم للامساك بالتجربة ومحاصرتها كي لا تفلت من الذاكرة ، وكي يستطيع موازنة إحساسه بحالة وعيه الراهنة وجحيم الذاكرة وهي تستحضر الماضي بدلالاته وطقوسه التي اندثرت أو توشك على الاندثار :

« فهل ثَم من ينقذ المتبقي الذي سيضيع ؟! »

الشاعر يحمل معه « البصرة » أينما حلّ ، ويسعى الى مقاومة جحيم الذاكرة بالعودة الوهمية إلى « جنة البستان » ،وهو يتذكر ويرى ما لا يستطيع غيره أن يتذكره ويراه . وما يبدو في غاية البساطة أحياناً في قصائده هو ، في الواقع ، أغصان متشابكة في غابة الطفولة والصبا الضائعة ، في بصرة عاشها الشاعر بصرتين : « بصرة الطفولة بشناشيلها الخشب ، وأطواقها الحجر ، وأسواقها المسقوفة ، باعتها المتجولين ، مهرجي سينماتها ، سعاتها وشحاذيها ، أغانيها ومراثيها ، أعراسها والنذور ، وبصرة أخرى أحالها البدو الغلاظ : شوارع وأرصفة حمقاء! »

غير ان لا خيار أمام الشاعر سوى العودة الى البيت دونما دليل على عودته :

« عدت أنبش في الحلم
أم في التراب ـ الرماد ؟! »

ويحاكم وطناً لا يثوب :

« هل ظل في أرض العراق على امتداد الحرب
شيء من بساتين النخيل
جداول خضراء ساذجة
وماء عادل في نهر بصرتنا الخجول . . . »

ويعجز الشاعر عن ايقاف أحلام يقظته عند حد :

« سمّها ما تشاء
سمها عنكبوت

نسجت بيتها بين هذي البيوت
سمها ألقاً لا يموت
سمها ألقاً ينطفي
سحراً ضائعاً
شجراً ساكناً
عش عصفورة طائراً
سمها العيد من غير عواده
سمها الصيف ضيّع ذاك المحارب
سمها فرساً ضيعت فارساً
سمها صوت أم ينادي
سمها صوت حادي
سمها العيس تقطع بيدا
نسيت أنها تحمل الماء فوق الظهور
سمها قصة غامضة
دمعة فائضة
سمها ما تشاء
فطير البساتين عاد لينقر حَبّاً خفيّاً على العين
تحت الرماد . »

وقصيدة مهدي محمد علي لا تبحث عن أجوبة ، ولا عن يقين يتعارض مع منطق الحقيقية الفنية . . لغته تمتلك طاقة غير مألوفة على الايحاء ، وتختزن صوراً تتفجر لتكشف عن علاقات الواقع وتناقضاته في وعي الشاعر . وذلك الغموض ، الذي نحسّه في بعض قصائده أو بعض مقاطعها ، ليس الغموض الناشئ عن عجز لغته ، أو عن وعيه الغائم بالصورة الفنية . . واذ يبدو الشاعر قادراً على تجسيد معادلة الحرية / الشعر ، فانه يفلح في اختيار وتوظيف أدواته المعرفية والجمالية .

وفي لغة مهدي محمد علي نجد عبارات يومية وكلمات عادية ، غير انها مليئة بالمعرفة الحسية ، والجمالية . ويتحكم بقصيدته الحس الواعي لصور منسابة ، حيث الكلمات تنحلّ في الذاكرة ، ليعيد وهمُ الشاعر تركيب علاقاتها في نسيج يصطبغ بألوان الواقع . . وهمُ يتشبث بأشياء الماضي الذي يثقل ذاكرته ويحررها من « ضياع »

الحاضر . لا قسر لديه في التعامل مع اللغة ، ولا مجازات متكلفة في الصور ، ولا تقديم للايديولوجيا على الحقيقة الفنية .

واذ تبدو مجموعة « شمعة في قاع النهر » مثل قصيدة واحدة ، ففيها هنا تتجلى قدرة الشاعر على خلق تنويعات على الفكرة من خلال تنويعات الصور الفنية . وتكراره ، الذي يبقى محتفظاً بقدرته على إدهاشنا ، هو تكرار في الرؤية لا في الصور الفنية التي تجسد هذه الرؤية شعرياً . فهو يدخلنا الى غابته ، حيث الأشجار متشابكة والأغصان ملتفّة ، غير ان حفيف أوراق الشجر هو الذي يجعلنا نسمع صوته ، بل نرى هذا الصوت ونكتشفه .

ومهما تميزت العواطف ببساطتها ، فان هناك صورة شعرية تنقلنا الى قلب تجربة الشاعر ، حيث كلماته وسيلة للتوحد مع أشياء الحياة اليومية الحميمة ، مع دلالاتها ورموزها .

لقد تغير الشاعر ، وتحول . . وتغيرت البصرة ، وتحولت . . غير ان محنة الشاعر وتجربته تبقى معياره ومرجعيته الوحيدة التي يتكئ عليها ، دون أن تتحول الى يقين واقف في الزمن :

« أقترح رأسي
كي تدور عليه السنة
فلقد دار فيه ما يكفي من :
النخل الذي يحترق
والصفصاف الذي يذوي
والأنهار التي تجف
والأهل الذين يبتعدون ! »

أما تجربة شاعر مثل مهدي محمد علي فتقدم نموذجاً للحيف الذي أصاب ، ومايزال ، مبدعين عراقيين جراء تشبثهم بالفن واخلاصهم لقيمه السامية . فلم يتوفر لهذا الشاعر أن ينشر أول مجاميعه الشعرية « رحيل عام ٧٨ » الا بعد أكثر من عشرين عاماً على مشروعه في كتابة الشعر أوائل الستينات . ومن بليغ الدلالة ان هذا الديوان نشر خارج وطن الشاعر كما هو حال ديوانه الثاني « سر التفاحة » وديوانه الحالي « شمعة في قاع النهر » وكذلك كتابيه « البصرة جنة البستان » و « شجرة البيت في المنفى » . وقد يبدو هذا المصير غريباً ، غير ان العراقيين ، ومن يعرفون محنتهم

ويتعاطفون معها ، يدركون ان هذا قدر شعراء العراق ومبدعيه الذين توزع صفوفهم سجن الوطن أو جحيم المنفى . وقد آثر مهدي محمد علي ، شأن صفوة من المبدعين العراقيين القابضين على الجمر ، الانزواء عن أجواء المواضعات الاجتماعية التي غالباً ما تتحكم ، في أيامنا القاحلة العجيبة ، في تقييم الابداع الفني ، وظل متشبثاً بحيائه بعيداً عن اللهاث الا وراء ناسه الذين أحبهم . ويكشف الشاعر نفسه عن حقيقة هذه المأساة اذ يقول : « لست بعيداً عن الأضواء ، إنما الأضواء هي البعيدة عني ، وليس ذلك أمراً يقلقني . (أقيم في الظل) ؟! نعم فهو حمايتي! (أكتب بهدوء وروية) ؟! تلك هي وسيلتي كي أقدم خلاصة روحي ! (لم يتناولني النقاد إلا قليلاً) ؟! تلك هي الحقيقة التي يأسف لها من يحبني ، وتؤسفني قليلاً ! أما انزوائي فانه بلا سبب لأنه ليس انزواء بل طبيعة أتمناها لجميع المبدعين . . وأنا ـ منذ العراق ـ لا أعاشر الأدباء لأنهم أدباء وأنا أديب ، فأنا لا أعاشر الا من يستحق العشرة حقاً ، سواء كان انساناً أديباً أم انساناً . . وعليه فلم يكن لي ـ لا في العراق ولا في غيره ـ أناس يرونني ويرعونني باعتباري شاعراً سوى الناس العاديين . . . ولم يأخذ مني هذا الأمر شيئاً عزيزاً ، فأنا مازلت حتى هذه اللحظة ، وسأظل حتى لحظة الموت ، أكتب الشعر ، ولا أفكر ـ الا قليلاً ـ بمن سينشر شعري ، أو يكافئني عليه . . أكتبُ . . وأكتب . . وأكتب ، وعلى الله الاتكال » (من حوار أجراه الكاتب جنان جاسم حلاوي مع الشاعر ونشرته « الثقافة الجديدة » في عددها ٢٦٦ ـ السنة ١٩٩٥) .

أمسكت أصابع مهدي محمد علي بمحنة الأيام وأدخلتها الى جحيم الذاكرة لتنصهر هناك وتخرج الى فضاء القصيدة مثقلة بذلك التأمل الذي يكشف بساطة شعره ، وهي تستدعي ، لعمقها وتداخلها ،عملية اكتشاف للرموز والدلالات المختبئة وراء ستار تلك البساطة ، ودأباً حسياً ومعرفياً لتفكيك أجزائها في عملية تحليل فني واعادة تركيبها بطريقة تستطيع العودة الى الينابيع ، والتقاط ما هو جوهري .

البصرة غارقة في العتمة ، وحين يلامسها ذلك الضوء البعيد المنطلق من فضاء قصيدة مهدي محمد علي تتجلى في ذاكرة متقدة تمنحها شكلاً من النوستالجيا الواعية وحميمية الواقع الشعري .

يبعدون الشاعر عن سمائه الأولى . . تقفر « جنة البستان » في صحراء المنافي . . فتولد « البصرة » في جحيم الذاكرة !

شعر

توأم الروح

كريم الأسدي

الى الشاعر الفقيد سلام الأسدي

توأم الروح غابْ
تائهاً خلف سرب من الغيمِ ، قالوا
رأيناه يعبر نحو الأقاصي
ولما ابتعدنا بأعيينا خلفه لم نره
قيل مكتئباً كان أو أنه
كان يأمل أن يبصر الصحب بين النجوم
كان حلماً سرابْ !
ربما كان يحلم أو ربما . . .
خدعته الغيوم
ها أراه ـ أراني
ذاهباً خلف سرب السحابْ
راسماً بالمياه خيولاً وأشرعةً وبيوت
ماخراً لجة الضوء نحو الحضور ـ الغياب
مازجاً بين بعد الزمان وبعد المكانِ .
مانحاً زنجبيل الحياة الى الميتِ كي لا يموت .

برلين ١٩/١٢/١٩٩٤

شـعـر

تمضين...

رحمن خاني

ترجمة : ابراهيم باجلان

تمضينَ
الأبواب مفتوحه
اذهبي
رافقتك السلامه
لا تغضَبي
تجدينَ الأبواب موصده
عندما تعودين ،
لأنني أعرفكِ
تتحسرين
ولمْ تذهبي بعدُ
ندمكُ
طيرٌ داجن
متشابكٌ جداً
مع شجرة قلمي
أليفٌ جداً بقفص قلب (خاني)

فأنتِ مذ أويتِ
إلى مَرابع شعري المنعشه
نسيتِ التحليقَ
إلى أين تطيرين بلا جناح ؟!
أينما اتجهتِ . . . لاهثة
الأنفاس تعودين
على الشجرة الأولى تجثمين
لأول منزل ترجعين !

من مواد العدد القادم

د . عبد الجبار عبد الله :

التعليم الجامعي والبحث العلمي في العراق .

د . محمد عبد اللطيف مطلب :

تطور العلم والتكنولوجيا ومسؤولية العلماء الأخلاقية .

هادي الحسني :

الانتاج الزراعي والأمن الغذائي في العراق .

د . سوران صلاح :

منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي .



يوميات حرب..

حميد العبسي

وفِقتُ بمشقة الى اكتراء غرفة متواضعة ، يترهل الزمن بجنباتها ، بأحد أحياء الميدان . أقدرُ على دفع نفقاتها شهرياً ، نوعاً ما . وعلى الرغم من ستارة الغرفة الحائلة اللون وانفلاع أغلب نورتها فانني تلافيتُ ذلك الخلل بتغطية جدرانها بورقِ الجرائد . الحال يتدرجُ بصعوبة مع أوراق ثبوتية مزوّرة . لا أتبجحُ وأزعمُ أنني أعيش ببحبوحة . مرات أحرص على أن أشرب شاياً حلواً ، المرات التي لا أملك فيها درهماً للافطار ، على الأقل ، حتى لن أضطر إلى ان أدخنُ على الريق . على سبيل درء الوحشة أعلّق صورة لامرأة جميلة ، متكئة على وسائد من حرير ناعم وهي محاطة بعشاق في زورق مليء بأوراد زاهية الألوان . أرددُ مع نفسي : هذه لي .ولي وحدي امرأة أحلامي . أشطب بالقلم على وجوه أولئك الذين اضفوا على نظراتهم مسحة من الرومانسية . وأهتفُ بلا صوت : كوني طيبة وهلمي للسرير . عمتِ مساءاً . . فلا أسمعُ الا صرير وحدتي .

* * *

من الصعب أن أدوّن كل ما لم يستجد في هذا المحيط . اذ أمضي نهاري وأنا أحتسي خمرة . عدا سقوط صاروخ عند مكان ليس ببعيد ، فان كل شيء جرى برتابة بالغة . اليوم ، على قدر ما أذكر ، سمعت غارتين وثلاث صفارات انذار ودوي رصاص المقاومة الأرضية . الحرب قائمة على قدم وساق . إن لمْ تَمُتْ بصاروخ فانتظر سقوط سقف ما عليك بهذه الأزقة المتداعية . أين صرتُ الآن ؟ هذا شيء مؤلم وانه يثير أعصابي ولو ان الخمرة تكسرُ حدة هذه الاثارة المقززة ، لكن هذا الحر ماذا أفعل له ؟ ان

الحرارة تسببُ الجفاف حتى لشاربي . أمرِّرُ جماع قبضتي على شواربي كقروي بعد شبعة من وليمة . . .

* * *

أتعرّفُ على طريق لسوق الهرج . أبتاعُ مروحة رخيصة ، هيكل وريشات وفي الظهيرة الرصاصية أجعل المروحة تدوّر . كان لها هدير محركات الهليكوبتر . مالكة الدار الفأرية الحجم تخالس الخطوات نحو غرفتي . أحبس أنفاسي وأصيخ السمع ، علّه يكون شرطياً ؟ تناهت كلماتها . طالعني وجهها النحيف المليء بالتجاعيد فيما أطلّت عيناها من خلف نظارة نصف قمرية العدسات ، قالت متصنعة الابتسام : ما الذي يجري هنا ؟ قلت : لاشيء . مروحة . . حركتْ رأسها ودنت أكثر : أواه ، وكيف تستطيع أن تنام بهذا الهدير ؟ . أجبت : سأعتاد عليها . قالت : آ ، بالمناسبة هناك رائحة كريهة تنبعث من غرفتك ، قلت مكشراً : نعم ، انها تفوح برائحة السكن . قالت : أظن أن عوداً من البخور يكفي لتبديد سكنك . . ثم استدارت مغمغمة ودخلت قوقعتي . بعدئذ سمعت صوتها من البعيد ، ثاقباً حاداً بعض الشيء أن افعل شيئاً للهليكوبتر . أجيب وأنا أفرقع بلساني من مرارة الكأس : سأرى ما يمكنني ال ڤپ يي اا مم بـ هـ هـ هـ . . دهشتُ لهذا الصوت ، انه ليس صوتي ، اذ أنّ ارتجاف ريشات المروحة جعل الهواء يتشظى على شفتي ، لهذا ضاع صوتي وسط تكرسات الهواء اللافح من غير أن يثير صدى . ثم غمغمت ثانية بوهن : حقاً سأتدبر حالها بقليل من الزيت . . .

* * *

أمضي نهاري مطالعاً جريدة في مقهى قريب ، فيما جورباي مغسولان وموضوعان على عارضة ، الأريكة الخشبية السفلى . الحال مافتئ يتدرج لكنه لا يسعد اطلاقاً . مرات أغفو ورأسي يتمايل بين الحين والآخر ، وبعد كل اغفاءة أهبّ فزعاً اذ أحلم بأن رجال الأمن ودوريات للجيش الشعبي سيداهمون المكان للتفتيش . الحرارة لا تطاق بينا النادل يعمد لطقطقة أكوابه بجلبة على مقربة مني . رأسي يدور وأنا في غاية التعب . هل مضى يوم آخر ؟ . ثمة بقية من نهار وهو يلملم أطرافه فيما آخر الخيوط النحاسية الوانية الألق لبثت تحتضر على حفافي قبة جامع الحيدر خانة وسرعان ما بدأ الليل بارخاء سدوله ، أحتفي به كالعادة ، بسندويشة من الفلافل . . لماذا نهاري طويل ؟ دقائقه أطول من أن تمطّ . يومي ، أعددُ ، ساعاته بعدد أكواب الشاي التي أرتشفها...

أيام سود تتلبد وتبسط عليّ ظلالها . انني لا أعرف ما هو المستقبل ولا أعرف ما عسى ما أنتظر ، ما هذا الحر يا الهي . سأترك أمر تلك السفاسف لأرش جسمي بالماء ثم أفرش ظلي على بساط باهت متجرد انحسرت أطرافه عن حصيرة مفروشة تحته والمروحة ترشقني بشواظ لاهبة . أفكر أن أطلب من صاحبة الدار تعليق صورة الزعيم في باب الغرفة (الكل قد فعل ذلك) . ونفضلها مؤطرة متوسطة . أفكر أن لو كان عندي مثل هذا المبلغ لشراء صورة لكنت ، سكرتُ به سكرة ما قمت منها إلا بعد يومين داميين . على أية حال فان كثرة الشقوق في باب الغرفة تضطرني لان أعلق صورته مقتطعة من مجلة ، على الأقل ، حتى يسدّ بعضاً من فتحات الباب . وبطبيعة الحال انني لا أعدم حماساً للقائد ، فأنا مبهور بشاربه وبمسدسه المعدّ للاطلاق : طاق ، مرة واحدة ، وأهبّ مجفلاً من قيلولة الظهر . ثمة طرق على الباب . لقد خيّل إلي ان رصاصة قد طاشت من مسدس الرئيس وأصابتني . أمرّر ظاهر كفي على جبيني ماسحاً حبات العرق المتفصدة ، وأحمد الله انه كان حلماً لأنني ببساطة لا أحتفظ بشجاعة كافية أمام هذه الأسلحة . لاسيما الأسلحة الرئاسية...

* * *

كانت أمسية صعبة بالنسبة لي وأنا أجهش بنواح حزين . كنت أعب الكأس تلو الآخر وأنا أعتصرُ الليمونة بقبضتي . وأمصها ، كأن كل مآسي العالم أعصرها بكفي . الحرب تمضي بعجالة والكثير من الأصدقاء قد قضوا نَحبهم ، العالم أضحى حماقة وعبثاً . حين ترى وعيناك تشرقان وتسمع صوت تكسر عصي دواليب القادسية في موقعة الفاو المثيرة للتقزز . الفراغ يلفني والوحدة تحاصرني حتى في آخر الخنادق المكشوفة الأخيرة المتاحة . صاروخ الليلة الماضية جعل من ليلي جحيماً ، مضى وانفجر لكن أزيزه لبث مستمراً بهدير المروحة المفجع . اسمع من خلف ظلال الزعيم صوت مالكة الدار وهي تدمدم بامتعاض عن كثرة قناني العرق الفارغة والمرمية على سطح الدار...

* * *

لو تأتين وترين أي مجنون أنا . أوراقي المبعثرة وأعقاب السجائر المزروعة بثقوب الجدران ، فيما رقائق التبغ تملأ أرضية الغرفة . عادة لا يبدأ السكر إلا ويستهلُ بسيجارة مشتعلة . لكن هذا الصنف يتعبني كثيراً . فواحدة من نوع «بغداد» لا تريح نفس من كان فقيراً مثل حالي ، إلا بعد فركها بالأصابع لحلحلتها وإسقاط شيء من حشوتها الكثيفة كيما يسهل مرور نفحة من الهواء خلال رقائقها الكبيرة . في غالب

الأحيان ، أجد في السيجارة عوداً غليظاً من ورقة التبغ لم يسحق جيداً ، ويظل يلازمني هذا العود ، أحياناً يتبرعم عن سيجارة ثانية حتى العقب . أدخن بمضض وأنا أشتم هذه القادسية الفجة التي أعادت الي ذكرى مجد بحبوحتي بسيجارة غير مريحة . . .

* * *

ثمة شظية من قمر تعلقت بطرف سياج السطح وراحت خيوط منه تنساب لتختلج على أرضية الغرفة الرطبة . أستوي جالساً فوق كرسيّ الذي يصرف صريفاً مزعجاً ، أضم رأسي بين أصابعي وأنا أجيل الطرف بأنحاء الغرفة . لم أكن بحاجة لمثل هذا المشهد الرومانسي البائس حد الغباء كيما أجهش بنواح أخرس . نعم كنت أشعر بحاجتي الماسة للبكاء . روحي سئمة هذا المساء . لا أعرف ما هو السبب . لعل الهموم استفردتني . حقاً ، اعترف ، لقد مللت النوم وحيداً كعانس أبداً ترش وتكنس عنوستها فوق بساط فائض عن حاجتها . كل أيامي سواء . وأشعر أن كل الأشياء قد فقدت البهاء واستهلكت بكثرة التطلع اليها ، فلا يثير أيما شيء في هذه المدينة الخالية من البشر ، البشر الحقيقيين . بغداد قد أمست دائرة للشرطة والشحاذين ، فالشوارع كلها شراك وألغام والبيوت مغلّفة بصمت بومي . ها أنا وحيد ، لكنني لا أعرف نفسي . أتطلع في المرآة وأرتاب بملامحي . ليست هذه الحياة التي فررت من الموت لأجلها . لا أجد ثمة أمل لأطلبه من القدر . كل التطلعات قد استنفدت ، محاصر بالوحدة أنا ، أتهالك كدودة . كنت أحسبني سأتمالك نفسي عن البكاء . لكنني لم أصمد إلا قليلاً . حقاً كنت أريد أن أبكي . لكن الرجل الصلد الذي ذاق مرارات الموت مراراً في المهازل الأولى للقادسية يود ان ينط ليضربني ، أما الرجل الوحيد المتوحش الباكي فلقد كان ينظر شزراً ، ومهيناً للعراك حتى مع ظلي . . .

* * *

ألق ووميض أرجواني ساطع ، دوي انفجار هائل ، وكان خراباً جميلاً . . .

(بعد أيام من البحث في أنقاض دور الحيدر خانة ، وجدت جثة رجل كُتبَ بأوراقهِ انه منتدب .وبعد التحري من المؤسسة ، لم نجد ما يشير لارتباط المدعو . .ن . . بها وكذلك الحال بالنسبة لمزاعم الاسم . وعلى ما يبدو ان الميت كان أحد الفارين من ملحمة الخلود...) من تقرير المنظمة الحزبية / الصابونجية . ش ، ساحة الميدان/ أيار ١٩٨٦ .

الارطاوية / ١٩٩٢



«غربة» للفنان محمد الامارة ، رفحاء ١٩٩٤ .



السعر عشرة دنانير